الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة ـ

كلية العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

قسم التاريخ

العلاقات الجزائرية البريطانية 1663م/1830م

في ضوء الوثائق المنشورة في كتاب معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لـ"علي تابليت".

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

إعداد الطالبة:

ـ نجاة حليتيم

إشراف الأستاذ:

ـ مصطفى عبيد

أمام لجنة المناقشة المكونة من السّادة الأساتذة:

لقب و اسم الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
كمال بيرم	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
مصطفى عبيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
عمر بوضربة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:1444ـ 1445هـ/ 2023 ـ 2024 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ الآية 19 سورة النمل.

بادئ الأمر نشكر الله العلي العظيم شكر الشاكرين ونحمده حمد الحامدين على نعمته وفضله وتوفيقه على إتمام هذا العمل وما توفيقنا إلا بالله، ثم نتقدم بخالص الشكر وكامل العرفان إلى أستاذنا الفاضل مصطفى عبيد، لما بذله من جهد في قراءة البحث والوقوف على أخطائه وعثراته.

كما نتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة وكل أساتذة قسم التاريخ وأساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

مقدمة

مقدمة:

تعد فترة وجود العثمانيين في الجزائر من بين أهم المراحل على مستوى تاريخ المنطقة حيث كان هذا الوجود حتميا خاصة بعد استنجاد الجزائريين بالإخوة "بربروس" قصد رد العدوان الإسباني .

إنّ الموقع الجغرافي المتميز للجزائر ودخولها تحت لواء الدولة العثمانية أكسبها قوةّ مكنتها من فرض وجودها في البحر المتوسط والتفوق في الصراع الإقليمي والدولي فيه، فأسطولها كان يشكل خطرا كبيرا بالنسبة للدول الأوروبية مما جعل هذه الأخيرة تطلب ودها وصداقتها وتسعى لإبرام معاهدات واتفاقيات معها، وقد كانت بريطانيا من بين الدول الأوربية التي تسعى لكسب ود الجزائر بعقد معاهدات معها من أجل الحفاظ على مصالحها وخاصة التجارية منها، ليكون هذا موضوع دراستنا الموسوم بـ"**العلاقات الجزائرية البريطانية 1663م/1830م في ضوء الوثائق المنشورة في كتاب معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لـ"علي تابليت"**.

الهدف من الدراسة:

الهدف من الدراسة هو الخوض في تفاصيل العلاقات بين الجزائر وبريطانيا في ضوء الوثائق المنشورة في كتاب معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ومعرفة ظروف وأسباب توقيعها وانعكاساتها على الطرفين.

أسباب اختيار الموضوع:

– رغبتي في المساهمة ولو بشكل بسيط بالكتابة في هذا الموضوع، الذي لاتزال الكثير من جوانبه غير مدروسة بعدد كاف.

– مَيْلي الى هذا النوع من الدراسات التاريخية، ورغبتي الملحّة في الاطلاع على ما كانت عليه العلاقات الجزائرية البريطانية خلال العهد العثماني.

– أهمية الموضوع الذي يشكل مادة بحث خصبة للعديد من الدراسات ولا سيما الأجنبية منها.

– رغبتي في التعرف على الدبلوماسية الجزائرية الخارجية ذائعة الصيت والبحث عن كل ما كتب حولها.

الإشكالية:

مثلت المعاهدات الجزائرية البريطانية مظهرا من مظاهر العلاقات السلمية التي أسست لقيام علاقات تجارية دبلوماسية بين الطرفين، وقد كانت إشكالية البحث متمحورة حول السؤال التالي: كيف كانت العلاقات بين الجزائر وبريطانيا في ضوء الوثائق المنشورة في كتاب معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لـ"علي تابليت"؟، وقد تفرعت عن الإشكالية الرئيسة مجموعة من الأسئلة الفرعية.

– كيف كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني؟

– ماهي مكانة الجزائر في الحوض الغربي وماهي خصائص سياستها الخارجية؟

– ماهي المعاهدات الموقعة بين الجزائر وبريطانيا **في ضوء الوثائق المنشورة في كتاب معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لـ"علي تابليت"**، وماهي ظروف وأسباب توقيعها؟

– ماهي أهم القضايا والمجالات التي تضمنتها هذه المعاهدات؟.

خطة الدراسة:

للإلمام بهذه الإشكالية والإجابة على كافة التساؤلات تم تقسيم البحث وفق خطة منهجية مبنية على مقدمة، مدخل وثلاثة فصول:

تناولنا في **المدخل** تعريفا بالكاتب(مولده، وظائفه، مؤلفاته).

جاء **الفصل الأول** بعنوان: أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني وعلاقاتها الخارجية تناولنا فيه الوضع السياسي والاقتصادي في الجزائر خلال العهد العثماني، والعلاقات التجارية بين الجزائر والدول الأوروبية.

أما **الفصل الثاني** فقد جاء بعنوان العلاقات الجزائرية البريطانية في ظل ظهور القوى البحرية في المتوسط تطرقنا فيه إلى: مكانة الجزائر في الحوض الغربي للبحر المتوسط وخصائص سياستها الخارجية، والعلاقات الجزائرية البريطانية، كما تناولنا فيه الحملات البريطانية على الجزائر والتكتل الأوروبي ضدها.

الفصل الثالث كان عنوانه: المعاهدات الجزائرية البريطانية في ضوء كتاب معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية للبروفيسور "علي تابليت" حيث تكلمنا فيه عن أهم المعاهدات التي كانت بين الجزائر وبريطانيا.

وفي الأخير خلصنا إلى خاتمة تضمنت أبرز النتائج المتوصل إليها مدعمين ذلك بمجموعة من الملاحق، و قائمة المصادر والمراجع.

المنهج المتبع:

المنهج المتبع في هاته الدراسة المنهج التاريخي الوصفي الملائم لطبيعة الموضوع المعتمد على الوصف وسرد مجريات وظروف عقد المعاهدات، كما تطلب منا الموضوع إتباع المنهج التحليلي في تحليل الوقائع والأحداث التي وردت في بنود المعاهدات، وإبراز أهم القضايا التي عالجتها.

المصادر والمراجع:

تم الاعتماد في هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع بالإضافة إلى الدراسات الأكاديمية رسائل الدكتوراه والماجستير، وعدة مقالات تناولت الموضوع ويمكن تحديدها كالتالي:

المصادر: أبرزها كتاب مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر1816م/1824م لـ"وليام شالر" الذي أفادني في دراسة المعاهدات الجزائرية البريطانية.

المراجع: من المراجع التي تم الاستناد عليها كتاب الجزائر وأوروبا 1500م/ 1830م لـ"جون ب. وولف" هو كتاب متخصص تناول العلاقات الجزائرية الأوروبية من عدة جوانب، حيث تم الاستفادة منه في تغطية جزء كبير من الدراسة خاصة فيما تعلق بالحملات البريطانية على الجزائر، وكتاب معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لـ"علي تابليت" الذي اشتمل على المعاهدات التي عقدت بين الجزائر وبريطانيا العظمى، وكتاب أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني لـ"حنيفي هلايلي" الذي تناول الجوانب السياسية والاقتصادية للجزائر خلال العهد العثماني، وكتاب علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا1500م/ 1830م لـ"يحي بوعزيز" الذي تناول العلاقات الجزائرية الأوروبية في العصر الحديث، بالإضافة إلى كتاب نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800م/ 1830م لـ"أرزقي شويتام" الذي تحدث عن الجزائر والأطماع الأجنبية الاستعمارية.

رسائل الدكتوراه والماجستير: تم الاستناد على رسالة موسومة بـ الأسرى الأوروبيون خلال عهد الدايات (1671-1830)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر،2016/2015م لصاحبها بلقاسم قرباش، ومذكرة ماجستير بـ عنوان: العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا 1780م/1830م التي نُوقشت 2015/2014م لصاحبها معطى الله مختار.

المقالات: من بين المقالات التي تم الاعتماد عليها، مقال بعنوان معاهدة الصلح والسلام بين بريطانيا العظمى والجزائر1682م من خلال وثيقة أصلية، لـ "بلقاسم قرباش"، نُشر في مجلة الدراسات التاريخية، ع 18، ماي 2015، ومقال لـ"سمير مشوشة" بعنوان

ثنائية الجزائر– أوروبا بين التقارب المصلحي والتباعد العدائي في الحوض المتوسطي خلال القرن 11هـ/17م، مجلة مدارات تاريخية، سبتمبر 2019، م 1، ع 03.

كانت هذه الدراسات بمثابة الدليل الأكاديمي في الدراسة، حيث تم الاستفادة من خلالها من اكتساب بعض المعارف والمعلومات حول الموضوع والتعرف على المصادر والمراجع التي تناولته.

الصعوبات:

مما لا شك فيه أن كلّ بحث علمي جاد لا يخلو من صعوبات وإن اختلفت درجتها ونسبتها من باحث إلى آخر.

- مشكل الترجمة والاستفادة من المصادر الأجنبية، الذي يمكن التغلب عليه بكثير من الجهد وبالاستعانة بالأساتذة والزملاء والذين لهم خبرة في المجال.
- ضيق الوقت المخصص للدراسة.
- قلّة المراجع العربية التي تناولت المعاهدات بين الجزائر وبريطانيا.

الهدف من الدراسة: إن الهدف من الدراسة هو الخوض في تفاصيل العلاقات بين الجزائر وبريطانيا في ضوء الوثائق المنشورة في كتاب معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لـ"علي تابليت"، ومعرفة ظروف وأسباب توقيعها وانعكاساتها على الطرفين.

ولا يفوتني في الأخير أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف "مصطفى عبيد" على قبوله الإشراف على البحث ومساعدته وتوجيهاته، وإلى كل من ساعدني في إتمام هذه الدراسة.

مدخل

"علي تابليت" حياته ومؤلفاته

❖ **المبحث الأول:** مولده ونشأته.

❖ **المبحث الثاني:** مؤلفاته.

❖ المبحث الأول: مولده ونشأته[1]:

البرفيسور "علي تابليت" من مواليد غسيرة ولاية باتنة، عام 1941م، ابن الشهيد "مسعود" و"مباركة تابليت"، التحق بالثورة عام 1957م إلى غاية 1962م، حصل على الأهلية من الزيتونة، درس الثانوي بالأردن ونال الثانوية العامة في دولة الكويت، درس في جامعة الجزائر وحصل على الشهادات التالية: ليسانس تاريخ، ليسانس ترجمة، وليسانس حقوق، كما تحصل على دبلوم الدراسات المعمقة من جامعة ستراسبورغ من فرنسا، واصل دراسته العليا بجامعة الجزائر ونال دكتوراه دولة في: العلاقات الجزائرية الأمريكية 1830/1776م

. شغل العديد من المناصب منها: معيد في جامعة الجزائر، قسم الترجمة، أستاذ في الجامعة بعد حصوله على الدكتوراه عام2007.

. شارك في العديد من المؤتمرات الوطنية والوطنية الدولية، وفي الخارج في البلدان المغربية وفي فرنسا وهولندة وبريطانيا ومحاضر في جنوب إفريقيا وأستاذ زائر في جامعة ميشقان بأمريكا عام 2004.

. له مشاركات في مؤتمرات عدم الانحياز بالجزائر وكوبا ونيكارغوا، وكوريا الشمالية، قضى 46 سنة من التدريس في جامعة الجزائر، تقاعد في جانفي 2020.

[1] رسالة الأستاذ علي تابليت إلى الأستاذ مصطفى عبيد بتاريخ 01 جوان 2024.

❖ المبحث الثاني: مؤلفاته:

ألف علي تابليت 32 كتابا من جزء وجزأين وثلاثة أجزاء في الفترة العثمانية والاحتلال والثورة منها:

- **باللغة العربية:**

1. العلاقات الجزائرية الأمريكية في جزأين.
2. تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني بالنص والصورة.
3. محمد بن أبي شنب: أعماله وآثاره بالاشتراك مع الأستاذ الطيب ولد لعروسي.
4. أميرال البحرية الجزائرية: الرايس حميدو 1770 /1515م.
5. مجزرة 8 ماي 1945م
6. فرحات عباس رجل دولة.
7. عبد الحميد بن باديس والهوية الوطنية.
8. عقود الجواهر في حلول الوفد المغربي بالجزائر 1902م.
9. محمد بن العربي الصغير خريج السوربون سنة 1885م.
10. بحوث في تاريخ الجزائر، 3 أجزاء.

- **الترجمة من الإنجليزية إلى العربية**

1. الأسرى الأمريكان في الجزائر: 1785 /1816.
2. القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، 1957.
3. مختصر في تاريخ الجزائر 1794..
4. فرنسا والولايات المتحدة وحرب الجزائر – تحت الطبع-

- **مؤلفاته باللاتينية[1]:**

1 .North African States 1757- Mnuscript
2 . Selim,the Algeriane in Virginia -1735/ 1805.

[1] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619م/1830م.

3.The Language of the Berbers or Brebers of Algeria1824 by William Shaler.
4. The Diplomatic Journal and Letter Book of James Leander Cathcart1788-1796.
5.Le Gouvernement Marocain- La conquéte d'Alger
6.Le livre des signaux de l'ancienne Régence d'Alger

. له ما يفوق عن 60 بحثا في 30 مجلة جزائرية ومغاربية.

يعد كتاب (معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لـ "علي تابليت") من أهم الكتب التي تناولت المعاهدات التي كانت بين الجزائر والدول الأوروبية مابين1619م/ 1830م .

❖ بطاقة تعريف للكتاب:

عنوان الكتاب: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لـ "علي تابليت " من أهم الكتب التي تناولت المعاهدات التي كانت بين الجزائر و الدول 1619م/ 1830م.

المؤلف: علي تابليت

عدد الأجزاء: 02

عدد الصفحات: الجزء الأول عدد صفحاته 295 صفحة، أما الجزء الثاني عدد صفحاته186 صفحة.

الدار: دار ثالة

السنة:2013.

❖ محتوى الكتاب:

تناول المؤلِف في الجزء الأول من هذا الكتاب:

- المعاهدات بين الجزائر وبريطانيا من 1662م إلى 1824م.
- صور طبق الأصل لبعض المعاهدات.
- المعاهدات التي كانت بين الجزائر وهولندا من 1622م إلى 1816م.
- قائمة قناصل هولندا بالجزائر.
- دايات الجزائر.

– بعض الرياس الهولنديين الذين اعتنقوا الاسلام .

أما الجزء الثاني فقد تناول فيه المؤلف:

. معاهدات الجزائر مع السويد.

. معاهدات الجزائر مع الدنمارك والنرويج.

. معاهدات الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية.

. معاهدات الجزائر مع البرتغال.

لقد تم الاعتماد على الجزء الأول في هذه الدراسة لأن موضوع مذكرتنا العلاقات الجزائرية البريطانية في ضوء الوثائق المنشورة في كتاب معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لـ"علي تابليت".

الفصل الأول

أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني وعلاقاتها الخارجية

- **المبحث الأول:** الوضع السياسي في الجزائر خلال العهد العثماني.
- **المبحث الثاني:** الوضع الاقتصادي في الجزائر خلال العهد العثماني
- **المبحث الثالث:** العلاقات التجارية الجزائرية الأوروبية.

❖ المبحث الأول: الوضع السياسي في الجزائر خلال العهد العثماني

كانت الجزائر تعيش أوضاعا جد مضطربة نتيجة محاولات المرينيين في المغرب الأقصى، والحفصيين في المغرب الأدنى التدخل في شؤونها الداخلية(...) ومحاولة الاطاحة بها من كلّ جانب تمهيدا لاحتوائها، فاضطروا إلى خوض عدة حروب مع جيرانهم المرينيين والحفصيين من أجل الدفاع عن حدود دولتهم... ومما تجدر الإشارة إليه كذلك في هذه الفترة هو تهالك أمراء بني زيان في الخلافات والصراعات بل والحروب فيما بينهم وذلك من أجل احكام قبضتهم على السلطة في تلمسان[1].

إنّ الوضعية التي آل إليها المغرب الأوسط في أواخر العهد الزياني جعل شواطئ المغرب ومدنه عرضة لتهديدات الإسبان فنقلوا الحرب من أرضهم إلى أرض بلاد المغرب الأوسط «لم يكن للإسبان من همٍّ إلا نقل الحرب إلى افريقيا، بعد أن كانت نفس البلاد الإسبانية مسرحا لهذه الحرب طيلة قرون، وإرغام العرب من أهل افريقيا على اعتناق دين المسيح بواسطة السلاح»[2]، في هذا الاطار جاءت التحرشات الإسبانية على السواحل الجزائرية التي بدأت في احتلال المدن الساحلية انطلاقا من **المرسى الكبير** التي «نصبوا فوقها راياتهم يوم 23 أكتوبر سنة 1505م»[3]، لقد اعتبرت إسبانيا سقوط المرسى الكبير حافزا لمواصلة مشروع الغزو وقد كانت **وهران** المحطة الثانية لها لقربها من المرسى الكبير «أقلع الأسطول من ميناء قرطاجنة يوم 16 ماي سنة 1509م، ووصل إلى المرسى الكبير يوم 19 ماي من السنة نفسها، توقف هناك ليتم وضع الترتيبات النهائية للحملة وأخذ التموينات اللازمة، بالمقابل علم سكان المدينة بأمر الحملة فأعدوا لها العدة،

---

[1] خالد بلعربي، الوضع السياسي في الجزائر أواخر سقوط الدولة الزيانية (962،910هـ - 1505، 1554م)، مجلة كان التاريخية، مارس 2014، ع 23، ص101.

[2] أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1492، 1792)، دار البعث، دط، الجزائر، دس، ص82

[3] نفسه، ص102.

ولكن مباغتة العدو لهم بعد فتح الخونة للبوابة الرئيسة أثر بشكل مباشر في مجرى الأحداث، ومع هذا قاوم السكان مقاومة شرسة دامت خمسة أيام كاملة انتهت بسقوط المدينة بعد استشهاد معظم رجالها»[1]، بعد الاستيلاء على مدينة وهران قرر الإسبان شنّ حملة عسكرية على مدينة بجاية فأخضعتها لسلطتها سنة 1510م «دار بين الطرفين معارك انتهت بسقوط المدينة في أيدي الاسبان بعد استشهاد قرابة خمسمائة وخمسين شهيدا كان من بينهم رجال دين وعلم»[2]، لم يتوقف توسع الإسبان عند هذه المدن فحسب بل «فرضوا شروطا على مدن (دلس وتنس ومستغانم والجزائر)، واعترفت إمارة بني زيان بهذا الاحتلال»[3]، تمكنت القوات الإسبانية من التمركز في الكثير من المواقع الاستراتيجية التي مكنتها من بسط نفوذها في الجزائر محققة بذلك الزعامة الاقليمية والسيطرة على البحر الأبيض المتوسط.

وأمام هذا الوضع لم يجد السكان الجزائريون من وسيلة إلاّ الاستنجاد بالإخوة بربروس وذلك بعد استغاثة أهالي البلاد وأعيان بجاية من أجل طرد الاحتلال الاسباني من أراضيهم، وذلك برسالة جاء فيها: «إن كان ثمة مُغيث فليكن منكم أيها الأبطال.. فها نحن نضع أمرنا بين أيديكم، جعلكم الله سبيلا لخلاصنا فتفضلوا بتشريف بلدنا وعجلوا بتخليصنا من هؤلاء الكفار»[4]، استجاب الإخوة بربروس (عروج وخير الدين) لنداء الاستغاثة، حيث لبّى عروج نداء أهالي بجاية وقدم إليها» بأسطول عدته ألفان وثلاثة وثلاثون بحارا وعشرة سفن ومائة وخمسين مدفعا، كما انضمت إليه قوات مكونة من

[1] خديجة دوبالي، الغزو الاسباني على السواحل الجزائرية (911 . 917هـ/ 1505 . 1511م)، مجلة القرطاس، جوان 2017، ع 06، ص29

[2] نفسه، ص 31.

[3] مراد بوعباش، مكانة الجزائر الدولية في العهد العثماني، مجلة الباحث، جوان 16، 2016، ص172.

[4] سالم جوامع، الإخوة بربروس بين وشرق وغرب البحر المتوسط مطلع القرن 16م قراءة جديدة غي النشأة والمنجزات، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جوان 2020، م 3، ع 3، ص138.

عشرين ألفا من فرسان ورجال بجاية والقبائل المجاورة لها»[1]، كان لجهود الأخوين "بربروس" الأثر الكبير في تحرير الثغور البحرية الجزائرية من الاحتلال الاسباني فقد التف الجزائريون حول قيادتهما بعد تعيين "خير الدين" حاكما على الجزائر اثر مناشدة أعيان مدينة الجزائر السلطان سليم الأول وبذلك حملت الجزائر لقب دار السلطان أي نيابة السلطنة العثمانية.

بعد توحيد الجزائر تحت قيادة "خير الدين بربروس" أصبحت تحكم كدولة كبرى شأنها شأن أي دولة أخرى، وأخذ حكامها على امتداد مراحل الحكم حتى عهد الدايات يطورون عمل أجهزتها الإدارية والمؤسساتية واستكمال متطلبات الدولة الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمها حسب الشريعة الاسلامية، وقد حاول العثمانيون المحافظة على مكانتهم في المجتمع الجزائري من خلال قمع الثورات التي كانت تحصل من قبل أبنائها ومواجهة المشاكل التي كانت تحدث بين رياس البحر والانكشاريين للسيطرة على الحكم، عاشت الجزائر خلال الحكم العثماني أوضاعا سياسية واقتصادية كانت جيدة أحيانا وأحيانا أخرى سيئة انعكست على الوضع العام للدولة.

1. النظام السياسي الجزائري و خصائص الحكم:

أصبحت الجزائر ولاية من ولايات الدولة العثمانية بل وأهمها بحكم موقعها الجغرافي خاضعة للحكم العثماني «فكان يحكمها والي برتبة باشا يعينه السلطان، لمدة تتراوح غالبا بين سنة وثلاث سنوات، وفقا لاقتراح من القبودان باشا، وقد كان الوالي يقوم بإدارة شؤون البلاد بمساعدة ديوان خاص، يضم عددا من كبار الموظفين وضباط الجيش؛ كما كان بصفته ممثل السلطان العثماني، يتمتع نظريا بسلطة واسعة لا يحدها إلا نفوذ أوجاق الانكشارية الذي كان يسهر على مصالح الأقلية التركيّة العثمانية»[2].

---

[1] المرجع السابق، ص 138.

[2] أمين محرز، الجزائر في عهد الآغوات (1659م / 1671م)، البصائر للنشر والتوزيع، دط، الجزائر ، 2013، ص 19.

لقد عرفت الجزائر مع بداية القرن 16 حالة من الاضطراب السياسي والفوضى العارمة التي كانت تعمُّ المجتمع الجزائري في ذلك الوقت ويدل على هذه الفوضى ما عبرت عنه الشواهد الآتية:

– انتشار الفوضى في كل مكان وهذا ما أشار إليه توفيق المدني بقوله: « لقد ضربت الفوضى أطنابها في كل مكان فسكان الولايات القسطنطينية، وسكان مدينة الجزائر، وأهل الشرق الوهراني لم يبقوا معترفين بسلطة أحد عليهم»[1] .

– في أواخر القرن 15 كانت وهران تبدو «وهي تحت السلطة الاسمية لبنى زيان في صورة جمهورية تجارية حقيقية مستقلة، أما مدينة بجاية فقد كانت في نفس ذلك العصر تكتسب ثروة طائلة وبصفة مستقلة من التجارة الواسعة التي كانت تتعاطاها مع البلاد الطليانية ومن القرصنة»[2].

– كانت مملكة تلمسان تشمل بصفة غير محددة الغرب الجزائري الحالي وكان رجال الدولة في أواخر القرن الخامس عشر قد تحرروا من السلطة المركزية فكان أدعياء الملك لا يجدون صعوبة في عملية جمع الأنصار من أجل محاربة السلطان القائم، وكان الأبناء يثورون، ويقومون بخلع آبائهم كما أن الأبناء في ذلك الوقت كانوا يحاربون بعضهم بعضا من أجل اقتسام ملك أبيهم[3].

تدهور الأوضاع السياسية وانتشار الفوضى في أوساط المجتمع الجزائري وغزو الإسبان الذي كان هدفه الاستيلاء على دولة الجزائر كل هذا دفع بالجزائريين الاستنجاد بالإخوة بربروس حيث تولى "خير الدين" الحكم في الجزائر وقام كمحاولة منه «توحيد الجزائر توحيدا سياسيا ورسم معالم وحدود الدّولة الجزائرية الحديثة فيما بعد، وتحقيق نوع

---

[1] أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمئة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492 / 1792)، ص67.

[2] محمد السعيد قاصري، مقاربة تاريخية بين نظام الحكم العثماني في الجزائر وبين نظام الحكم في دولة الأمير عبد القادر، المجلة التاريخية الجزائرية ، جوان 2017، ع 03، ص88.

[3] أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمئة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492م/ 1792م)، ص69.

من الاجماع الوطني غير أن هذه العملية الأخيرة لم يكتب لها النجاح كون العثمانيين لم يجمعوا الشعب الجزائري على حب الوطن ولم يزرعوا فيه مبادئ الوطنية ولهذا فولاء الجزائريين نجده كان مشتتا بين: نظام الحكم العثماني، شيخ الطريقة، شيخ الزاوية، زعيم القبيلة...الخ، احتدام الصراع السياسي حول الحكم بين فئة رياس البحر وبين فئة اليولداش في المرحلة الأولى من مراحل الحكم العثماني بالجزائر، سرعان ما تطور هذا الصراع ليشمل فئة الكراغلة الذين أقصوا عن الشؤون العامة فتمردوا وثاروا ضد النظام وعدة فئات وتشكيلات جزائرية خصوصا بعض زعماء الطرق الصوفية»[1].

كان حكام الجزائر تابعين للدولة العثمانية خاضعين لحكمها «بعيدين عن فكرة التمرد عن إرادة السلطان العثماني(...) لكن التحول الذي حدث في طبيعة العلاقات العثمانية الأوروبية في نهاية القرن السادس عشر واختلال موازين القوى لصالح الأوروبيين كانت وراء ازدياد الضعف العثماني(...)»[2]، أدت هذه الأحداث والتطورات إلى ضعف الروابط بين السلطة العثمانية والجزائر حيث استقلت هذه الأخيرة عن الدولة العثمانية وأصبحت «شبه جمهورية عسكرية»[3] يحكمها دايات يعتبرون أنفسهم «خلفاء للباب العالي بعد أن كانوا تابعين له ووصلت بهم الجرأة أن يقوموا بالاتصال بالدول الأوروبية دون اعتبار لمصلحة السلطة»[4]وقد تجلى استقلال الجزائر عن الدولة العثمانية، «من خلال إلغاء منصب الباشا الذي فرضه السلاطين على الدايات سنة 1711م عندما منع الداي علي شاوش ابراهيم باشا مبعوث الباب العالي من دخول الجزائر بحجة تسببه في إثارة القلاقل»[5].

---

[1] محمد السعيد قاصري، مقاربة تاريخية بين نظام الحكم العثماني في الجزائر وبين نظام الحكم في دولة الأمير عبد القادر، ص91.

[2] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى ، ط1، الجزائر، 2009، ص128.

[3] نفسه، ص128.

[4] نفسه، ص129.

[5] نفسه، ص129.

هذه التغيرات والأحداث جعلت الجزائر تشهد أربعة أشكال من الأنظمة السياسية تميزت عن بعضها البعض بمواصفات خاصة بها فلكل منها أسلوب في تسيير شؤن البلاد ، وهذه الأنظمة هي:

- **مرحلة البايلربايات(1519م/1587م):** بعد العرض الذي قدمه الجزائريون لـ "خير الدين بربروس" والمتمثل في بقائه في الجزائر وتوليه قيادتها عيّن «كأول حاكم للجزائر بلقب بايلرباي، وقد حكم خلال هذه الفترة حوالي 20 حاكما عاد عدد منهم إلى الحكم مرتين أو أكثر وكان عدد منهم يحملون لقب بايلرباي كحسن بن خير الدين، صالح رايس، علج علي، في حين كان آخرون عبارة عن خلفاء للبيلربايات ينوبون عنهم في الحكم عندما يستدعون من قبل السلطان»[1].

يعد هذا العصر من أزهى عصور الحكم العثماني في الجزائر حيث أنها «لم تتطور تطورا كبيرا إلا في عهد الحكام (البايلرباي)، الذين حصنوها وجعلوا منها مركزا عسكريا وميناء هاما، تنطلق منه وتنتهي إليه شبكات التجارة وتنطلق منه غزوات الرياس البحريين ضد شواطئ البلدان المعادية للجزائر والتي تعتبر نفسها في حالة حرب معها مثل إسبانيا»[2]، حيث «طغت فكرة مقاومة الاحتلال الاسباني سواء على الأرض الجزائرية أو في البحر المتوسط وظهر فيها تعاون وتفاهم بين مقر الخلافة اسطنبول والجزائر المنظمة حديثا لحظيرة الدولة العثمانية اذ جمع الطرفين فكرة الوحدة الجهادية لمواجهة التوسعات الاستعمارية للقرن السادس عشر فالمصالح مشتركة بين الطرفين والعدو واحد»[3].

---

[1] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دب، 2007، ص45.

[2] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مطابع ا. بدران وشركاه، لبنان (بيروت)، 1964، ج 03، ص121.

[3] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ص44.

انعكس حكم(البايلرباي) على الجزائر بالإيجاب حيث عرفت تطورا في جميع المجالات ومن مختلف «النواحي التعليمية والاقتصادية والعمرانية وذلك بفضل التعاون بين فئة الرياس في القيادة وأبناء الجزائر، وقد ساهم في تنمية البلاد وازدهارها مهاجرو الأندلس الذين وظفوا خبراتهم ومهارتهم في ترقية المهن والبناء العمراني وتقوية الاقتصاد الجزائري»[1]، فمهاجرو الأندلس المسلمين كان لهم الفضل الكبير في إدخال الجزائر نوعا من الحياة الحضرية المتطورة، وقد تميزت هذه الفترة من تاريخ الجزائر بحقائق أوجزها عمار بوحوش في كتابه التاريخ السياسي للجزائر وهي:

1. دام عهد البايلربايات مدة 70سنة.
2. يأتي قرار تعين الحاكم في الجزائر من طرف السلطان العثماني.
3. كانت السلطة في يد رياس البحر أو جنود البحريّة.
4. تحرير برج فنار عام 1529م من الإسبان، وتحرير بجاية من الاحتلال الإسباني عام 1555م وإنهاء الوجود الاسباني في تونس عام 1574م.
5. ازدهرت الجزائر في هذه الفترة التي تميزت الحياة السياسية فيها بالاستقرار وتحالف الجميع ضد العدو الإسباني[2].

• **مرحلة الباشوات (1587م/ 1659م):** «في شهر جوان 1587م توفي علج علي وكان يحتفظ بلقب بايلرباي رغم تركه الجزائر وتعيينه أميرا للأسطول العثماني في 1571م، فقرر السلطان مراد الثالث إلغاء نظام البايلربايات واستبداله بنظام الباشوات...خوفا من تحول الجزائر نحو الاستقلالية خصوصا بعد أن عقدت الدولة العثمانية معاهدة مع عدوتها ومنافستها في البحر الأبيض المتوسط إسبانيا في 1580م»[3]

---

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص57.

[2] نفسه، ص58.

[3] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ص48.

بالإضافة إلى أن السلطان أراد بهذا التغيير تخفيف «حدة النزاع بين فئة الرياس وفئة اليولداش وخاصة أن الفئة الأخيرة كانت مستاءة من تمتع فئة الرياس أو جنود البحرية بلقب البايلربايات(أو أمير الأمراء)»[1]، وهكذا «حذف لقب البايلرباي الذي كان يحمله حاكم الجزائر وصار يلقب بالباشا وحددت مدة ولايته بثلاث سنوات احتياطا من أن تطول مدته فيسيطر على شؤن الولاية وشاركه في نفوذه الوجاق أو قوة الجيش مع الديوان وأول باشوات الجزائر: دالي أحمد باشا»[2].

دامت فترة الباشوات ما يقارب 71 سنة، تعاقب خلالها على الحكم حوالي 27باشا، عاد بعضهم إلى الحكم أربع مرات، وإذا كانت فترة البايلربايات قد عرفت تنوعا في انتماءات الحكام من أتراك وعرب وأعلاج وكراغلة فإن فترة الباشوات قد اقتصرت على العنصر التركي العثماني، ويمكن استنباط ذلك من خلال أسمائهم مثل:(استانكولي أحمد باشا، بورصالي محمد باشا، سليمان باشا كاتانيالي)[3].

سادت فترة الباشوات فوضى كبيرة وعدم استقرار، فالباشوات المعينين لمدة ثلاث سنوات تمكن قليل منهم من إتمام عهدته، فقد كانوا أحيانا يضطرون للهروب بعد صراعات مع الأوجاق أو طائفة الرياس، ووجدنا في بعض الأحيان تناوب2إلى3 باشوات على السلطة في نفس السنة فمثلا في عام 1594م مصطفى باي، وخضر باشا، وفي عام 1617م وجدنا كوسه ومصطفى باشا، سليمان باشا والشيخ حسين باشا [4]، وهذا يدلّ على عدم الاستقرار والفوضى التي كانت منتشرة في تلك الفترة، وباختصار فإن هذه المرحلة من تاريخ الجزائر قد تميزت بما يلي:

---

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ص58.

[2] عبدالرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام ، ديوان المطبوعات الجامعية، ج3، ط7، الجزائر، 1994م/ 1995م، ص112.

[3] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ص49.

[4] نفسه، ص48.

1. تعيين باشا تركي في كل من الجزائر وتونس وطرابلس بعد أن كان هناك حاكم واحد للمنطقة يوجد مقر حكمه بالجزائر.
2. بدأت تظهر الخلافات والتناقضات بين جنود البحرية الجزائرية(الرياس) وبين جنود البحرية العثمانية وخاصة عندما حاول الأتراك أن يُخْضِعوا المصالح الجزائرية لمصالح الامبراطورية العثمانية.
3. برزت قوّة (الرياس) أو قوة رجال البحرية الجزائرية إلى درجة أن دول أوروبا أصبحت تخشى الجزائر وتسعى لإقامة علاقات تعاون معها، وعندما تعثرت المفاوضات قامت الدول المسيحية بشنّ حملة عسكريّة على الجزائر في شهر سبتمبر من عام 1701م.
4. حصل في هذه الفترة تصادم وتنافر بين جنود البحرية وجنود القوات البرية(اليولياش) وخاصة أن رجال البحرية كانوا يحصلون على غنائم كبيرة من جراء غاراتهم البحرية الناجحة على أساطيل القوات الأوروبية، وهذا الصراع هو الذي تسبب في إضعاف الدولة الجزائريّة[1].

إنّ التغيير الذي قام به السلطان في نظام الحكم أدى إلى انتشار الفوضى وعدم الاستقرار وفتح للباشوات الذين تم تعيينهم فرصة النهب والسلب مستغلين مناصبهم وعدم اهتمامهم بالرعية وشؤنها بقدر اهتمامهم بتقديم الهدايا وتوفيرها لكبار الموظفين في الدولة العثمانية لبلوغ أهدافهم، ولعل هذا ما كان سببا في تجريدهم من سلطتهم.

مرحلة الآغاوات (1659م/1671م): انتهى عهد الباشوات حيث تم افتكاك مقاليد السلطة من أيديهم ليبدأ عهد ومرحلة جديدة من الحكم وهي مرحلة الآغوات ورغم أنها أقصر فترة إلا أنها شهدت أحداثا كان لها تأثير على السلطة والشعب، فهذه المرحلة هي «أحلك فترة في تاريخ الحكم العثماني في الجزائر وفي تاريخ الجزائر ويعود السبب في قيام حكم الآغوات إلى سياسة الباشوات المالية، فقد اتهم الجند ابراهيم باشا بنهب

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ص57، ص58.

المعاشات والضرائب وكان السبب المباشر في تجريد الباشا من سلطته هو محاولة ابراهيم باشا أن يستوفي العشر على المنح التي كان السلطان يرسلها لمساعدة الأسطول الجزائري مما أثار رد فعل شديد دفع الديوان إلى اتخاذ قرار بإلغاء امتيازات الباشا»[1]، وتتمثل هذه الامتيازات في:« دفع المعاشات، تعيين القوات، ممارسة القضاء على أهل البلد ولم يترك للباشا سوى اللقب الشرفي وأخذ الآغوات منذ سنة 1659م يمارسون السلطة التنفيذية»[2]، سوء حكم الباشوات وجشعهم أدى بالأغوات إلى الانقلاب عليهم وافتكاك السلطة منهم.

كان نظام الآغوات ينطوي على نقاط ضعف خطيرة فقد كان الجند ينتخبون كل شهرين آغا جديدا بحسب الأقدمية، وعلى الآغا أن يخضع لهذا التغيير فإذا رغب في الاحتفاظ بالسلطة تعرض لثورة الجند والقتل كما حدث للبلوكباشي خليل مما أدى إلى ضعف السلطة والفوضى الكاملة، وأصبح القتل الإجراء الوحيد لتبديل الآغوات (...) وتلا مقتل علي آغا انتشار الفوضى الكاملة في الجزائر، فخلال ثلاثة أيام عين الجند خمسة أو ستة آغوات، ولكن هؤلاء امتنعوا عن قبول هذا المنصب الخطير[3].

احتدم الصراع بين الآغوات، والرياس مما أدى إلى «انتشار الفوضى وانعدام الأمن واستياء تركيا من انفصال حكام الجزائر عنها وقطع كل المساعدات عنهم، وفي عام 1671م إنهار نظام الآغوات وحلّ محله نظام الدايات»[4]والسبب يعود إلى سوء تسييرهم للحكم وإراقة الدماء وعجزهم عن تحقيق الاستقرار في البلاد، وباختصار فإن هذه الفترة القصيرة من نظام حكم الآغوات في الجزائر قد تميزت بما يلي:

1. اضمحلال نفوذ السلطان العثماني وغياب السيادة العثمانية في الجزائر.

[1] محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، دمشق، 1969، ص66.

[2] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ص134.

[3] محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ص67.

[4] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ص59.

2.استفحال الصراعات المحلية سواء بين ضباط الجيش البري أو ضباط الجيش البحري وتذمر أبناء الشعب من الفساد السياسي وانتشار الفوضى في البلاد.

3.نجح اليولياش في قلب نظام الحكم والانفصال عن العثمانيين والحد من سلطة الرياس لكنهم فشلوا في إنشاء نظام سياسي ديمقراطي ناجح.

4.كان الانقلاب على الباشوات عبارة عن انتقام من طائفة أو فئة الرياس التي كانت كلمتها مسموعة في عهد الباشوات[1].

• **مرحلة الدايات (1671م/ 1830م):** دام نظام حكم الآغوات 12 سنة انتشر فيها القتل وإراقة الدماء والفوضى وعدم الاستقرار بسبب الصراع الذي كان بين طائفة الرياس والآغوات من أجل الوصول إلى الحكم، فنظمت طائفة الرياس انقلابا جديدا يكون النظام المنبثق عنه لفائدتها، فألغت نظام الآغوات وعوضته بنظام الدايات الذي ترى أنه أكثر استقرار وأمنا، حيث حاولت« أن تتجنب الخطأ الذي وقع فيه اليولداش عندما قيدوا مدة الآغوية بشهرين لكنها وقعت في خطأ لم يقل عنه خطرا إذ قررت انتخاب الداي لمدة العمر»[2]، مما جعله عرضة للاغتيال فرغم ما يتمتع به الداي من قوة وسلطة إلا أن حياته تخضع لبروتوكولات تحمي حياته الخاصة «فعندما يموت الداي ميتة طبيعية أو يتنازل فإن خلفه الذي يكون قد تم تعيينه قبل ذلك يسارع إلى أخذ احتياطاته، ويتم انتقال السلطة دون معارضة. أما عندما يسقط الداي نتيجة للعنف، فإن قتلته يسارعون إلى الجنينة ويعلنون انتصاب من اختاروه منهم لخلافة المقتول» [3]وهذا ما يؤدي إلى انتشار الفوضى والاغتيالات وعدم الاستقرار، وقد شهدت الجزائر هذه الأوضاع كثيرا فـ«في كل مرة تنشب فيها معركة من هذا النوع تخلو شوارع الجزائر وتقفر من المارة وتغلق الدكاكين أبوابه، لأن الجنود الأتراك كثيرا ما يغتنمون هذه الفترة من شغور الحكم فيطلقون لأنفسهم

[1] المرجع السابق، ص59، ص60.

[2] محمد الميلي، عبد الله شريط، الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البعث، ط1، الجزائر، 1965م، ص125.

[3] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ص183.

عنان النهب والسرقات والاعتداءات»[1]، وبمجرد تنصيب الداي الجديد لمنصبه واستلامه مقاليد الحكم تهدأ الأوضاع وينشر السلام وذلك بعد ما يقوم به من إجراءات أهمها اعدام بعض المعتدين.

كانت سلطة الداي وإن كانت نظريا مقيدة بالديوان فهو الذي يبث في مسائل الحرب والصلح، وهو الذي يختار وزراءه بنفسه، وكانت الوزارة تتألف على النحو التالي: الخزنجي وهو المكلف بالشؤون الداخلية والمالية ويسير مباشرة بعد الداي ويخلفه في حال غيابه أو مرضه، وكيل الخرج ويشرف على البحرية ودور صناعة السفن والموانئ والمجدفين وكان بحكم وظيفته يتلقى الكثير من الهدايا من القناصل والتجار، خوجة الخيل هو بمثابة مدير أملاك الدولة، والبيت المالجي وهو مسؤول عن تسجيل العقود والمواريث التي بدون وريث... والآغا وهو قائد الجيش، وشيخ الإسلام وهو بمثابة وزير العدل والشؤون الدينية، والباشكاتب وهو بمثابة أمين عام، ويتألف من هؤلاء مجلس الداي الخاص، وإن كان الدايات يتجنبون جمعهم، وفي أغلب الأحيان كانوا يتجنبون لقاءهم مفضلين الاتصال بهم بواسطة ترجمان القصر[2].

تسلم الدايات السلطة منذ 1671م عندما حلت سلطة زعماء الطائفة محل الأغوات، واستمر انتخاب الدايات من قبل الطائفة حتى سنة 1689م، وكان الدايات الأربع الذين حكموا بين 1671م/ 1689م من زعماء الطائفة، وقد عملوا على تقليص نفوذ الديوان، وفي عهدهم نشطت البحرية الجزائرية مما أدى إلى قيام عمليات انتقامية أوروبية.[3]

تمتعت الدولة الجزائرية في عهد الدايات «بحرية العمل في المجل السياسي وبنت جيشا قويا وعندها ميزانية مستقلة لا تقل أهمية عن ميزانيات الدول القويّة في تلك الفترة.

---

[1] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ص183

[2] محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ص72.

[3] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ص136.

وقد كان الداي يعقد المعاهدات باسم الجزائر ويبعث بقناصل الجزائر إلى الدول الكبرى ويوافق على اعتماد القناصل في الجزائر بدون مشاورة تركيا ويعلن الحرب، ويستعمل العملة الخاصة بالجزائر وهذه العوامل تبين استقلالية القرار الجزائري»[1] رغم ما كان يحدث بين حكامها من صراعات داخلية حول مناصب الحكم، وباختصار فإن فترة حكم الدايات قد تميزت بخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:

1. في عهد الدايات تحول جنود البحرية من جنود مناضلين ومقاتلين ضد القوات المسيحية المناهضة للإسلام، إلى رجال يبحثون عن الغنائم لأنفسهم وللحكام.
2. اهتم حكام الجزائر في القرن السابع عشر والثامن بجمع الثروة من العمليات الحربيّة في البحر، ولم يهتموا بتطور الدخل من الثروة الفلاحية وتوفير الغذاء للسكان.
3. نتيجة لاعتماد الحكام على الحروب والصراعات الداخلية بين فئات الجيش، فقد لقي العديد من الحكام مصرعهم على يد المجموعات المعادية لهم بحيث أصبحت قضية اغتيال المسؤولين عملية عادية.
4. تمكن حكام الجزائر في هذه المرحلة الأخيرة من القضاء نهائيا على الوجود الإسباني في الجزائر وخاصة في سنة 1792م حيث تمكن قادة الجزائر من طرد الجيش الاسباني من وهران والمرسى الكبير[2].

2. التنظيم الإداري للجزائر في العهد العثماني:

أ- **دار السلطان:** تمتد من دلس شرقا إلى شرشال غربا، ومن ساحل البحر شمالا إلى سفوح الأطلس البليدي جنوبا، وتضم إقليمي: الساحل ومتيجة مع بعض الامتدادات في بلاد القبائل والتيطري، وتخضع دار السلطان هذه مباشرة لرؤساء السلطة التركية، وتنقسم إلى أوطان يحكمها قواد تحت إشراف آغا الغرب قائد الجيش، وكل وطن مكون من

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ص61.

[2] نفسه، ص61، ص62.

دواوير يسكنها الأهالي، ومن أحواش يملكها موظفو السلطة التركية والانكشارية والمرابطون ويمص الأثرياء الجزائريين[1].

ب-بايليك الشرق: كان مركزه قسنطينة، وقد حكم الأتراك أغلب نواحيه الجبلية والصحراوية عن طريق الرؤساء المحليين، أما الأراضي السهلية المجاورة لقسنطينة والغنية بفلاحتها فقد وضعت تحت تصرف البايليك مباشرة يوزعها على أعوانه مقابل الخدمات[2].

ت- بايليك الغرب: الذي كانت عاصمته مازونا حتى سنة 1710م، ثم مدينة معسكر، وعندما استرجعت مدينة وهران من الإسبان في سنة 1792م صارت هي عاصمة هذه المقاطعة، وكانت هذه المقاطعة تمتد من الحدود المغربية غربا إلى ولاية التيطري شرقا، ومن البحر شمالا إلى الصحراء جنوبا، وتأتي في الدرجة الثانية من ناحية المساحة، أي بعد ولاية قسنطينة[3].

ث-بايليك التيطري: كانت عاصمته مدينة المدية، وهو أصغر ولايات القطر، يحده من الشمال سهل المتيجة، ومن جنوب الصحراء[4].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792م/ 1830م)، البصائر للنشر والتوزيع، ط2،الجزائر، 2012، ص29.

[2] نفسه، ص29.

[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ص63.

[4] المرجع نفسه، ص63.

❖ المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي الجزائري والعلاقات التجارية مع الدول الأوروبية

تعد فترة تواجد العثمانيين بالجزائر مرحلة تاريخية هامة لما حملته من أحداث وتطورات في مختلف الجوانب وبخاصة الجانب الاقتصادي الذي عرف تطورا بعدما كان يعيش حالة من التقهقر والضعف في القرنين الرابع عشر والخامس عشر جراء الغزو الأجنبي لمختلف المناطق والمدن الجزائرية منها بجاية، دلس وتلمسان التي تم تدميرها.

تحسنت أوضاع البلاد طيلة القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر فقد عرفت الجزائر نشاطا زراعيا وحرفيا وتجاريا مزدهرا حيث «كانت تنعم بالرخاء من خلال وفرة الغلات الزراعية والمنتجات الحيوانية، بالإضافة إلى قيام الصناعة بنوعيها الحديدية والنسيجية، والتجارة الخارجية مع دول أوروبا والداخلية مع الصحراء، التي كانت تشكل موردا هاما للبلاد»[1]وقد ساعد على هذا التطور الاقتصادي «قدوم أعداد كثيرة من مهاجري الأندلس واستقرارهم بالجهات الساحلية يستصلحون أراضيها ويعمرون مدنها وقراها، وحتى غدت فحوص مدن الجزائر ودلس وتنس وشرشال تشتهر بإنتاجها الوفير من الخضر والفواكه، وأصبحت بعض المدن كقلعة بني راشد ومازونة وتلمسان وقسنطينة والجزائر تعج بالصناع والحرفيين الذين كانوا يزاولون مختلف المهن والصناعات في ورشاتهم ومشاغلهم»[2] تنوعت المجالات الاقتصادية بالجزائر حيث شملت الزراعة والصناعة والتجارة.

أ- **الزراعة:** تمتاز الجزائر بأراضيها الخصبة وسهولها الواسعة ومناخها المعتدل المناسب للزراعة مما أدى إلى تنوع محاصيلها بين القمح، الشعير، الخضر والفواكه بالإضافة إلى

[1] أمير يوسف، الواقع الاقتصادي خلال العهد العثماني (1519م/ 1830م)، مجلة قضايا تاريخية، ع 01، 2016، ص61.

[2] ينظر ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، وزارة الثقافة والسياحة (المؤسسة الوطنية للكتاب)، دط، الجزائر، 1984، ص49.

مراعيها التي تزخر بمختلف أنواع الحيوانات من أبقار وأغنام ومواشي. وقد اتبع الأتراك نظاما معينا في تقسيم الأراضي بإيالة الجزائر وهو كالتالي:

- **أملاك الباي:** «وهي ملكية خاصة، وتضم أحسن الأراضي المسقية والصالحة لكلّ أنواع المنتوجات الفلاحية، حيث يقوم بفلاحتها بواسطة أعمال السخرة (التويزة) التي يفرضها الأتراك على قبائل الرعيّة وإذا كانت غير كافية فإن الباي يشغل الخماسين وهم الذين يتلقون من الدولة الحيوانات والبذور ويتقاضون 1/ 5 الانتاج كأجر لهم»[1].
- **أراضي البايليك:** وهي الأراضي التابعة للدولة وتسمى بالعزل، وغالبا ما كانت تصادر من القبائل الثائرة، وتتنازل عنها الدولة لصالح:
  - كبار الموظفين.
  - القبائل التي تدعي (العزل) التي تقدم المقاتلين للسلطة التركية، زيادة على تخصيص جزء من المحاصيل الزراعية للباي.
  - الفلاحين مقابل دفع الإتاوات المفروضة عليهم.

وقد تركز هذا النوع من الأراضي في الناحية الشرقية من الإيالة[2].

- **الأراضي المشاعة:** «وهي تستغل جماعيا، ويعود حق التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو الدوار... وتفرض الدولة هذا الصنف من الأراضي غرامة سنوية وتأخذ منها في بعض الأحيان اللزمة والمعونة، وكانت الغرامة تُدفع نقدا في الغالب بينما اللزمة والمعونة تُستخلص من الانتاج ويضاف لها بعض المقادير من النقود هذا بالإضافة إلى مطالبة الحُكام مُسْتغلي الأراضي المشاعة ببعض الضرائب الفصلية التي كانت تعرف بالعوائد»[3].
- **أراضي الوقف:** «التي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية، والمؤسسات وأوكل التصرف فيها لناظر الأوقاف ومساعدين من الوكلاء والشواش، وقد انتشرت الأوقاف في

---

[1] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ص154.

[2] نفسه، ص154.

[3] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، ص52، ص53.

أواخر العهد العثماني...ونظرا للأحكام الشرعية المتعلقة بها والمعاملات القانونية الخاضعة لها، فإنها لم تكن تخضع لأية ضريبة أو رسم، ولم تكن تتعرض لأية مصادرة أو حجز من طرف الحكام»[1].

• **أراضي الموات:** «وهي الأراضي التي تركت بدون استغلال أو التي كانت غير صالحة للفلاحة، ورغم امكانية امتلاكها والانتفاع بها شريطة احيائها، الا أن الأهالي بالأرياف لم يكونوا يقبلون استثمارها أواخر العهد العثماني الذي تميز خاصة بانتشار هذا النوع من الأراضي بعد تحول كثير من السكان من ممارسة الفلاحة إلى إمتهان الرعي»[2].

كانت الزراعة المورد الرئيسي الذي يؤمن معيشة غالبية السكان فقد كان الانتاج الزراعي بالإيالة الجزائرية وافرا حيث كانت كل منطقة تزرع المحصول الذي يتناسب ومناخها وظروفها الطبيعية «فالحبوب اشتهرت بها معسكر ووهران ومجانة وقسنطينة وكانت تعتبر محصولا رئيسيا معدا للاستهلاك الداخلي أو التصدير الخارجي، ولذلك عمل البايليك للاستيلاء على أراضي الحبوب التي أصبحت من أملاك الدولة بناحية قسنطينة ووهران»[3].

بينما ارتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية بالقبائل بطرارة والمدية، وازدهرت البساتين بأراضي الفحوص المحيطة بالمدن الرئيسية كوهران ومعسكر وتلمسان والمدية.....[4]

ورغم تنوع هذه المحاصيل فإن الفلاحة الجزائرية كانت تعاني من عدة صعوبات وقفت حائلا دون تطورها وازدهارها، وأهم هذه الصعوبات الآلات البدائية المستعملة من قبل الفلاح في خدمة الأرض، بالإضافة إلى الظروف الصعبة التي كان يعيشها الفلاح

---

[1] المرجع السابق، ص53.

[2] نفسه، ص53.

[3] حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ص153.

[4] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792م/ 1830م، ص32.

الجزائري الذي عرضة للأمراض والمجاعات التي كانت تجتاح البلاد بين الحين والآخر، وانعدام الأمن والاستقرار، كل هذه المشاكل والصعوبات دفعت بكثير من الفلاحين إلى تفضيل تربية المواشي على الاستقرار في الأرض لخدمتها.

- **الثروة الحيوانية:** بما أن الجزائر منطقة فلاحية متنوعة متباينة التضاريس والمناخ ساعد هذا على توفر ثروة حيوانية ضخمة كالأغنام والأبقار والماعز والخيل... التي كان يعتمد عليها سكان الجزائر في أعمالهم «وكانت البقر تشكل المصدر الرئيسي لرأس مال الأهالي لأنهم لا يستهلكون في الغالب إلا الأغنام»[1] ولكن الأوبئة والجفاف والأمراض وصعوبة التنقل عبر المناطق الجبلية حد من تكاثرها ورغم هذا «وفرت هذه الحيوانات كميات كبيرة من الصوف والوبر التي كانت تستعمل في صنع الخيام ونسج البرانس والأردية، أو تصدر إلى الخارج، بواسطة التجار الأوروبيين واليهود».[2]

ويضاف إلى هذه الثروة ما كانت تتوفر عليه السواحل الجزائرية من الأسماك التي يقبل على استهلاكها سكان المدن والجهات الساحلية، وبالتالي لم يتشجع الصيادون على توسيع نشاطهم الذي ظل مقتصرا على صيد كميات صغيرة من السمك ومقادير متواضعة من المرجان[3].

ب- **الصناعة:** «ازدهرت الصناعة في الجزائر بداية العهد العثماني، ولعل أهم ما ساعد على هذا الازدهار ما جاء به الأندلسيون أثناء هجرتهم إلى الجزائر من حرف وصناعات حاولوا نشرها وتطويرها، فقد تخصصوا في صناعة الأسلحة والبارود والصناعات

[1] أبو قاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 1982، ص152، ص153.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، ص60.

[3] نفسه، ص61.

الحديدية، أما اليهود فقد تخصصوا في الخياطة وصك النقود والنقش على الحلي وترصيعها بالأحجار الكريمة، ومال الأهالي إلى المنسوجات الصوفية»[1].

بدأت هذه الصناعات تتراجع وتتقهقر في القرن الثامن عشر فقد ظلت متواضعة بسيطة لا تتعدى الصناعات المحلية اليدوية التي تقتصر في غالبها على المنسوجات وبعض الصناعات المعدنية التحويلية، «وسبب تراجعها ناتج عن مضايقة الحكومة التركية للصناعة المحلية بالضرائب المتنوعة، وقلة الاستهلاك المحلي لانخفاض القدرة الشرائية بانخفاض دخل سكان المدينة، ومنافسات المصنوعات الأوروبية للمصنوعات الجزائرية التي ظلت مرتبطة بالقدم»[2] دون تطويرها وادخال أفكار جديدة عليها.

لقد كانت صناعة السفن هي الصناعة الرائجة في الجزائر في تلك الفترة وما دفع عليها هو النشاط البحري والقرصنة، واهتمام الأتراك بالغزو البحري، فقد كانت «أغلب المراسي الجزائرية تتوفر على ترسانات مجهزة لصنع السفن والقوارب وكان أهمها مراسي الجزائر وشرشال وجيجل وعنابة»[3]، وماعدا هذه الصناعة فقد كانت الجزائر تعتمد على الاستيراد لتغطية حاجيات سكانها.

ت- **التجارة:** تعد التجارة المحور الذي تدور حوله الحياة الاقتصادية، وقد مارس الجزائريون نشاطات تجارية متنوعة تحكمت فيها عدة عوامل من بينها تنوع النشاط الاقتصادي، والحرفي وتطور الزراعة والموقع الجغرافي الذي كانت تمتاز به الجزائر، وقد انقسمت التجارة في الجزائر خلال العهد العثماني إلى قسمين:

- **التجارة الداخلية:** «تتم التجارة الداخلية في الأسواق المحلية أو الجهوية، وفي الحوانيت والمعارض السنوية وتتناول كل ما يحتاج السكان من منتوجات محلية كانت أو مستوردة،

---

[1] ينظر عبد القادر علي حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، ط1، الجزائر، 1972، ص298، ص299.

[2] نفسه، ص299.

[3] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)،ص65.

والتجار الذين يقومون بها في المدن ينظمون ضمن هيئات يشرف على كل واحدة أمين يجمع الرسوم المفروضة على كل واحد، ويسلمها للمصالح الإدارية، أما في الأسواق والمعارض، فإن التاجر يدفع الرسم قبل الدخول إليها، وقد كانت المقايضة هي أفضل طريقة يستعملها السكان في هذه التجارة»[1].

كانت المبادلات التجارية تنظم داخل أسواق أسبوعية وقد كانت تتركز في الجزائر في شارعين: «أحدهما يمتد من باب عزون إلى باب الوادي، والآخر من وسط المدينة وينحدر نحوى المرسى، ففي الشارع الأول توجد كل من سوق الكتان وسوق الزيت وسوق الشمع....، وفي الشارع الثاني توجد عدة أسواق أخرى مهمة منها سوق السمن والقيسارية، حيث تباع الكتب ويتجمع الخطاطون»[2]، يتضح أن كل سوق يختص ببيع منتج معين حسب حاجة أفراد الشعب.

لقد كانت العلاقات التجارية بين الجزائر والمناطق الأخرى للإيالة قائمة عبر شبكة من الطرقات يمكن تصنيفها من حيث طبيعتها وأهميتها إلى[3]:

الطرق الرئيسية: عُرفت أيضا بالطّرق السلطانية، كانت تربط بين الجزائر وعواصم البياليك: قسنطينة، لمدية، ومازونة ثم معسكر... وكانت الطرق الرئيسية تؤمن في الوقت نفسه حركة المبادلات التجارية وتنقل موظفي الإدارة والمحلات الموجهة لجمع الضرائب.

الطرق الثانوية: كانت تربط بين الجزائر وأهم المدن وقرى دار السلطان، وقد عرفت عناية خاصة من طرف الحكام الذين أنشأوا عليها العديد من الجسور والعيون مما سهل كثيرا تنقل الأفراد، ونقل البضائع من وإلى العاصمة وكانت الطرق الأكثر ارتيادا: طريق

---

[1] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 1972، ص64، ص65.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، ص 71.

[3] أمين محرز ، الجزائر في عهد الآغوات ،(1659م/1671م) ، ص193.

البليدة، طريق القليعة، طريق برج سباو ودلس، طريق شرشال، والطريق بين شرشال ومليانة، وطريق الجبل الرابطة بين برج الحراش والمدية.

– **التجارة الخارجية:** «يكاد يتفق معظم الباحثين الذين قاموا بدراسة التجارة الخارجية للجزائر بين نهاية القرن السادس عشر ونهاية القرن السابع عشر استنادا إلى المصادر المسيحية، على أن تجارة الرقيق الأوروبيين والغنائم البحرية مثلت القسم الرئيسي في العلاقات التجارية للمدينة مع الخارج في تلك الفترة»[1]، رغم ذلك «لم تكن التجارة الخارجية لمدينة الجزائر بالمستوى الذي يمكن أن نطلق عليها مدينة تجارية ذلك للاحتكارات الحكومية من جهة ولقلة الإنتاج المحلي من جهة أخرى يضاف إلى ذلك الدعاية الخارجية التي نشرها ظلما وعدوانا التجار الأوروبيين في بلدانهم من أن تجار الجزائر ليست لهم مواثيق وعهود، وليس لحكومتهم ضمانات تجارية وأن السفن المسيحية يصعب عليها الوصول إلى ميناء الجزائر من خطر القراصنة، ثم إن هي دخلت الميناء أُجبرت على دفع ضريبتين مرتفعتين احداهما مقابل الرسو وهي 40 قرشا والثانية مقابل السماح لها بالدخول إلى الميناء وتفريغ البضائع وهي12٪ من قيمة البضائع»[2]، كل هذه الأسباب وقفت عائقا دون تطور التجارة الخارجية في الجزائر ويمكن إضافة عوامل أخرى أدت إلى تراجعها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

– الصعيد الخارجي: «الانعكاسات السلبية لحرب كريت بين الدول العثمانية والبندقية التي أدت إلى ركود نسبي للتجارة المتوسطية وازدياد القراصنة الأوروبيين»[3]، كما أن القرصنة في الجزائر كانت تغني الجزائريين عن التجارة.

– على الصعيد الداخلي: بسبب المغارم والمكوس التي كان يفرضها الباشوات على التجار ليعوضوا الخسارة الناتجة عن تناقص الإيرادات الجمركية؛ إضافة إلى احتكار

---

[1] المرجع السابق، ص195.

[2] عبد القادر علي حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، ص300.

[3] أمين محرز ، الجزائر في عهد الآغوات ،(1659م/1671م)، ص196.

هؤلاء الحكام لبعض المواد الأساسية القابلة للتصدير(مثل الحبوب، والزيت، والشمع، والصوف، والجلود، الملح....الخ)[1].

وكانت العلاقات التجارية بين إيالة الجزائر والأسواق الخارجية تتم عن طريقين هما:

- **الطرق البحرية:** «كانت تربط الجزائر بموانئ ليفورن، وجنوة، ومرسيليا، وتطوان، وتونس، وقابس، وطرابلس الغرب، والاسكندرية، وازمير، واستنبول. ولئن كان ميناء الجزائر يستقبل جلّ البضائع المستوردة عن طريق البحر»[2]. كانت المبادلات التجارية في الإيالة الجزائرية تتم على طول الساحل عبر الموانئ التي تتوفر فيها.

- **الطرق البرية:** «وتستعمل فيها قوافل كبيرة عابرة للصحراء تربط في مختلف الاتجاهات بين أسواق بلدان شمال افريقيا والساحل السوداني، والحجاز، وكانت المبادلات التجارية بين هذه الأسواق والأسواق الجزائرية المتصلة معها في التلّ والصحراء تتم بكيفية منظمة كل سنة أو سنتين على الأكثر وكانت أكبر تلك القوافل هي ركب الحج المغربي»[3].

ساعد موقع الجزائر المطل على البحر المتوسط على أن تلعب موانئها دورا تجاريا هاما مما دفع بالكثير من الدول إلى إقامة مبادلات تجارية معها، فـ«تجارة الجزائر مع أقطار المشرق العربي وإيالة تونس وسلطنة المغرب كانت تعتمد على المواد الترفيهية والحاجات الكمالية، أما مع أقاليم السودان فكانت المبادلات تتألف من المواد الجزائرية الجاهزة، والمحاصيل المدارية بينما غلب على التجارة مع أوروبا المواد الأولية واستيراد السلع الجاهزة»[4]، كانت هذه المبادلات تحقق أرباحا للجزائر العثمانية خاصة بالنسبة للتجار المعنيين.

---

[1] المرجع السابق، ص196.

[2] نفسه، ص197.

[3] نفسه، ص198.

[4] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)،ص80.

❖ المبحث الثالث: العلاقات التجارية بين الجزائر والدول الأوروبية

كان للجزائر علاقات تجارية مع الدول الأوروبية، فقد كانت تصدر لها: «القمح والشعير، والمواشي، والزيت، والعسل، والعنب، والتين، والتمور، والصوف، والشموع، والجلود، وتستورد القهوة والسكر، والشاي والورق، وتتم هذه العمليات التجارية تحت رقابة الدولة ومقابل دفع حقوق الجمارك وكانت للدول الأوروبية بالجزائر قناصل ترعى المصالح التجارية لدولتها»[1].

وقد كانت فرنسا أوّل هذه الدول بحكم تواجدها في سواحل افريقيا منذ القرن الثالث عشر، ومنذ ذلك الحين أصبحت العلاقات الجزائرية الفرنسية تتوطد يوما بعد يوم، حيث «كانت لمرسيليا علاقات تجارية بالسواحل المغاربية...وهكذا عقد حكام مرسيليا في بداية القرن الرابع عشر ميلادي معاهدة تجارة وملاحة مع ملك بجاية خالد بن زكرياء»[2]بهدف تسهيل المبادلات التجارية مع الجزائر.

كان المرسيليون يأتون إلى الجزائر ب«الأقمشة الحريرية والكتانية والقطنية والعقاقير والمصبرات والأدوية والآلات الحديدية المختلفة والمجوهرات والروائح وأدوات الزينة»[3]، وفي المقابل كانوا «يأخذون منها خيولا، وأصوافا، وزيوتا، وشموعا وجلودا، وهذه الأخيرة كانوا يعيدون بيعها بأثمان غالية في إسبانيا وإيطاليا»[4].

سعت فرنسا على أن تكون علاقاتها بالجزائر حسنة حتى تضمن مصالحا وهذا ما تجسد بالفعل حيث أصبحت تتمتع بعدة امتيازات سمحت لها ببسط نفوذها، حيث تولى« الفرنسيون صيد المرجان بالسواحل الجزائرية الشرقية ابتداء من عام 1520م، ثم تحصل التاجران المرسيليان ، "توماس لنش"، و"كارلان ديدان" على حق تصدير المواد الأولية من

---

[1] عمار عمورة ، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ط2،الجزائر، 2002، ص107.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية،ج2 ، دار الأمة، ط2، الجزائر، 2007، ص08.

[3] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، ص 81.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية،ج2 ، ص09.

تلك الجهة بالإضافة إلى صيد المرجان، وكذلك عام 1524م، وتدعم هذا النشاط بإنشاء حصن القالة[1] عام 1561م، وتنصيب القنصل الفرنسي بمدينة الجزائر عام 1577م، وتحولت هذه الصلاحيات إلى ما يشبه الامتياز الدائم عندما وقّع التاجر الفرنسي "صانصون" نابولون معاهدة سلم وتجارة مع ديوان الجزائر بتاريخ 29سبتمبرعام 1628م»[2] عن طريق تأسيسه لشركة (سانسون نابولون) التي كانت فاتحة عهد جديد في تاريخ العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية حيث «منحها الدايات حق الامتياز في صيد المرجان وانشاء مراكز في شرق الجزائر مقابل التزامها بدفع 16000جنيه استرليني سنويا إلى خزينة الجزائر، ثم شركة مرسيليا التي عرفت بالدار الفرنسية »[3]، ثم شركة « la *compagnie des indes* (1719م/1730م)، الفرنسية التي تحولت فيما بين 1730م/ 1794م إلى الشركة الملكية الإفريقية *Compagnie Royale d'Afrique* ثم تحولت بعد الثورة الفرنسية إلى الوكالة الوطنية الافريقية *Agence Nationale d'Afrique* ثم إلى الشركة الافريقية التي كان مركزها مرسيليا»[4]، لقد كان لهذه الشركات دور مهم في تنظيم العلاقات الجزائرية الفرنسية وقد ظلت تحتكر تجارة الجزائر مدة طويلة.

وصلت التجارة الجزائرية الفرنسية ذروتها في القرن الثامن عشر، وقد «تولت الشركة الملكية الافريقية التي تأسست بأمر ملكي عام 1741م، تصدير المواد الأولية من حبوب وصوف وشمع وعسل ومرجان مقابل رسم سنوي تدفعه للجمارك الجزائرية يبلغ 37.000 جنيه فرنسي أو ما يعادل 14.000روبل إسباني، ثم ارتفع في 1790م إلى ما يقدر بـ: 27.000 قرش اسباني أي حوالي 108.000 فرنك، وعند الغاء هذه الشركة عام

---

[1] حصن القالة، هو أول حصن بناه الفرنسيون على الساحل الجزائري، ويبعد عنن القالة بستة أميال وقد كان الهدف الرئيسي من بنائه هو صيد المرجان ثم صار يستعمل لتجارة الحبوب. محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ص191.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، ص 75.

[3] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ص504.

[4] عبد القادر علي حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، ص303.

1794م من طرف لجنة السلامة العامة في نطاق تصفية الامتيازات الفرنسية المعادية للثورة الفرنسية في الخارج، وبعد انقطاع العلاقات الجزائرية الفرنسية أثناء حروب نابليون»[1]، تمكن الانجليز أن يتقربوا من دولة الجزائر.

لم تكن العلاقات التجارية الجزائرية مقصورة على فرنسا فحسب، بل شملت معظم الدول الأوروبية، فكانت الجزائر تصدر منتجاتها إلى هذه الدول، وتستورد الأسلحة والذخيرة واللوازم الضرورية لصناعة السفن ولعل أهم هذه الدول بريطانيا، «كانت فرنسا هي الحليف التجاري الذي حاز الصدارة مع الجزائر بدور الحماية لتجارة الدول الأوروبية الأخرى والذي كسب صداقة البلاد والدولة فإن هناك قوى أخرى رغبت في منافسة فرنسا لتحل محل الحجرة التجارية لمرسيليا وشركة افريقيا وتعين نوابها الديبلوماسيين وهو ما قامت به انجلترا»[2] للحصول على الحماية لسفنها.

قدِم «الإنكليز إلى البحر الأبيض كتجارة خواص، وكقراصنة ابتداء من أواخر القرن السادس عشر، وقد حصلت الملكة اليزابيث على معاهدة مع السلطان العثماني أعطت للتجار والبحارة الإنجليز امتيازات مشابهة لتلك التي يتمتع بها الفرنسيون.... وقد وجد بحارة السفن الخاصة والقراصنة الانجليز ملجأ آمنا لهم في موانئ الإيالة الجزائرية»[3].

لقد كانت حربهم مع الدولة الإسبانية وهذا ما جعلهم حلفاء أو على الأقل شركاء لرياس شمال افريقية. وكان المفترض أن تكون الشركة الانجليزية التركية (شركة المشرق . الليفنت *levant*) هي المسؤولة في عهد الملكة اليزابيث، على تعيين القناصل الانجليز

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، ص 75.

[2] أندري برنيان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر اسطنبولي رابح، المطبوعات الجامعية ، دط، باريس، 1960، ص167.

[3] جون ب . وولف، الجزائر وأوروبا (1500م/ 1830م)، دار الرائد، دط، الجزائر، 2009، ص241.

في مدن الموانئ العثمانية وكان من الصعب تعيين قنصل في الجزائر عندئذ لعدم وجود نشاط تجاري هام في هذه المدينة (مدينة الحرب) [1].

ورغم عقد تحالف بين الإنجليز والاسبان في عهد جيمس الأول بعد وفاة اليزابيث بقي القراصنة الانجليز يحظون بالترحيب في موانئ الجزائر لما يقدمونهم من خدمات للرياس الرياس المسلمين كتعليمهم كيفية بناء وسير السفن الطويلة التي تعتمد في مسيرتها على الرياح.

كان الإنجليز« يتبادلون تجارة كبيرة مع الجزائر، إذ يصدرون إليها السلاح والبارود....وكانت تلك التجارة من الخصوبة بقدر ما كانت الدول الكاثوليكية عاجزة عن منافستها في هذا المجال»[2]، خاصة وأنها كانت تمنع بيع السلاح والذخير للدولة العلية، لكن التجار الانجليز كانوا يقومون بالتحايل وامداد الجزائر بما تريد من مواد عسكرية «ومقابل هذه الامدادات العسكرية والبحرية التي كان الانكليز يبيعونها للجزائر لدى الاحتياج، كانت هذه ترخص لهم اشتراء الحبوب، والزيوت، والأصواف، والشموع، والجلود، ومواد أخرى لتصديرها إلى انكلترا وتعفيهم من رسوم التصدير وتسمى إذ ذاك حسب ما وردت في النص: التذكرة *tesqra* التي كانت تفرض على الأمم الأوروبية الأخرى والتي كانت باهضة الثمن»[3].

تحصلت بريطانيا على الامتيازات نفسها التي كانت فرنسا تتمتع بها حيث «تم تحويل المؤسسات إلى بريطانيا بمقتضى عقد وقع عليه يوم فاتح جانفي 1807م سعادة الداي الحاج أحمد باشا عن الجانب الجزائري، والسيد هنري بلانكلي القنصل العام عن

[1] المرجع السابق، ص241، ص242.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية،ج1، دار الأمة، ط2، الجزائر،2007، ص182

[3] نفسه، ص 183.

الجانب الإنكليزي، وينص هذا العقد على أن بريطانيا تتولى استغلال المؤسسات التجارية في كل من عنابة والقالة، وتنفرد بصيد المرجان»[1]

ولقد تم تحويل المؤسسات الى بريطانيا لأسباب عديدة أهمها[2]:

– هزيمة الأميرال الفرنسي "فيلو ناني" بعد أن تغلب عليه الأميرال نيلسون يوم 21/ 10/ 1805، هذه الهزيمة أتاحت لبريطانيا المنتصرة أن تسيطر على البحر الأبيض المتوسط ومن ثمة لا عار أن تفتح لها الجزائر باب الصداقة والتعاون، خاصة وأن فرنسا قد أظهرت كثيرا من التهاون في المحافظة على روابط الود بين البلدين.

– أن الإنجليز عرضوا على الداي إتاوة سنوية تزيد قيمتها عن المبلغ الذي كانت تؤديها فرنسا بحوالي مائة وخمسين ألف فرنك، زد على ذلك أنهم قبلوا التنازل عن مينائي القل وجيجل على عكس الفرنسيين الذين كانوا يريدون منع الباي من استعمالها زاعمين بأنهما من أملاكهم الخاصة.

– أن القنصل البريطاني كان دائما يظهر للداي بأن بلادهم صديقة للجزائريين بينما كانت فرنسا تخل بواجباتها نحو الإيالة التي أظهرت لها الولاء.

وتأتي الشركات البريطانية في الترتيب التجاري الثاني بعد فرنسا ويذكر شو: أنه في أواسط القرن الثامن عشر كان التجار البريطانيون يستوردون حوالي 8000 طن من الحبوب من ميناء أرزيو لتموين مستعمراتهم بجبل طارق سنويا وأن الشركات البريطانية كانت تحتكر التجارة مع مدينة الجزائر[3]، ومن الشركات البريطانية التي كانت تنظم المبادلات التجارية بين الجزائر وبريطانيا «شركة السفن العشرين *les vingt* valsseaux التي كانت تزود المدينة بالمعدات الحربية والقطن والأقمشة المطرزة بالذهب والفضة

[1] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ص234.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص233، ص234.

[3] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ص504.

والتوابل والحديد والرصاص والعقاقير مقابل المنتوجات الزراعية والقمح بالخصوص في سنوات الوفرة»[1].

استولى اليهود على مقاليد التجارة الداخلية والخارجية للإيالة بموافقة الدايات، فهم وحدهم يشكلون ملّة غير إسلامية معترف بها في الدولة العثمانية، وكانت معرفتهم فوق العادة بقضايا العملة، فخلال عهد الدايات كان اليهود يستعملون للتعامل بكثير من الأعمال التجارية للدولة وللقيام بالمفاوضات مع التجار الأوروبيين وهو ما يتطلب معرفة باللغات والمعاملات التجارية للبحر الأبيض المتوسط التي كانت تفوق إمكانية حكام الجزائر، ولعب اليهود دور الوسيط حتى بالنسبة للمحاصيل الزراعية التي يأتون بها بأنفسهم من الأرياف إلى المدن[2].

تمكن اليهود من السيطرة على التجارة في الجزائر ومزاحمة الإنجليز والفرنسيين في المعاملات التجارية وتمثيل الإيالة الجزائرية في الأسواق الخارجية «وقد اشتهرت بهذه المعاملات التجارية شركة "بكري وبوشناق" التي احتكرت التجارة الجزائرية وتولت تزويد الأسواق الفرنسية بالحبوب عملا بالاتفاق الجزائري الفرنسي والذي أبرمه الداي حسان مع حكومة الثورة الفرنسية1791م، والذي نالت بموجبه فرنسا تسهيلات تجارية لشراء الحبوب»[3].

[1] عبد القادر علي حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، ص308، ص309.

[2] حنيفي هلالي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ص162.

[3] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، ص77.

العوامل المؤثرة في التجارة الداخلية والخارجية[1]:

1. إن الضعف الذي أصاب الدولة في أواخر القرن الثامن عشر جعلها غير قادرة على مراقبة المبادلات التجارية التي كانت تتم في المناطق الداخلية البعيدة أو الواقعة على الحدود الشرقية والغربية.
2. كانت الضرائب والمكوس والرسوم التي فرضتها الدولة على المحلات التجارية والأسواق والقوافل بمثابة عقبات عرقلت مسار الحركة التجارية.
3. كان لنفوذ اليهود المتزايد في أواخر القرن الثامن عشر أثره السلبي على التجارة الداخلية والخارجية، اذ سمحت لهم مكانتهم بالسيطرة على جانب كبير من النشاط التجاري، فكانوا يرسلون قوافل محملة بالحرير والأقمصة والمصنوعات الأوروبية إلى مختلف المدن الجزائرية، وقد ترتب على هذا الوضع أ ن فقدت الجزائر جزءا من عائدات التجارة .
4. كان للنظام الاحتكاري الذي أقرته الدولة على بعض المواد الأولية أثر سلبي على التجارة الداخلية والخارجية أو بالأحرى على مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا ما جعل "شالر" يقول: «إن نظام الاحتكار الذي اعتمدته الحكومة في جميع المرافق وحظرها تصدير المنتوجات المحلية إلى الخارج قد أدى إلى خراب التجارة الخارجية وقضى على الزراعة».

[1] معطى الله مختار، العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا (1780م، 1830م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس (سيدي بلعباس)، 2015/2014م، ص98، ص99.

الفصل الثاني

العلاقات الجزائرية البريطانية في ظل ظهور القوى البحرية في المتوسط

❖ **المبحث الأول:** مكانة الجزائر في الحوض الغربي للبحر الأبيض

وظهور القوى البحرية الأوروبية.

❖ **المبحث الثاني:** العلاقات الجزائرية البريطانية.

❖ **المبحث الثالث:** الحملات البريطانية على الجزائر وأهم المؤتمرات.

❖ المبحث الأول: مكانة الجزائر في الحوض الغربي للبحر المتوسط وخصائص سياستها الخارجية

1.**مكانة الجزائر في الحوض الغربي للبحر المتوسط:** اكتسبت الجزائر منذ عام1518م مكانة سياسية واقتصادية متميزة عن الولايات العثمانية، وترجع هذه المكانة إلى طبيعة الصراع العثماني الاسباني في حوض البحر المتوسط الذي جعل من الجزائر قاعدة بحرية متقدمة في هذا الصراع، وانعكست هذه المكانة إيجابيا على الجزائر من خلال فرض هيبتها بين القوى البحرية الأوروبية في تأمين المصالح التجارية للجزائر بمناسبة عقد اتفاقيات تجارية وقنصلية مع القوى الأوروبية وقت السّلم مما ساعد على ازدياد مصادر الدخل لخزينة الجزائر.

لقد كان مصدر قوّة الجزائر وقدرتها على التأثير في العلاقات الدولية، هو إدراكها بالمخاطر المحيطة بها «واهتمامها الكبير بإعداد نفسها لمواجهتها سياسيا وعسكريا واقتصاديا وفعالية موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يتحكم في الحوض الغربي للمتوسط»[1]، هذا ما فرض عليها بناء قاعدة برية وبحرية قادرة على التأثير في الأحداث العالمية، فأصبحت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تسعى لربط علاقات وديّة معها من أجل تأمين حركة سفنها وأساطيلها في المتوسط وتجسد ذلك من خلال ارسال المبعوثين الدبلوماسيين وتوقيع معاهدات صداقة وتجارة تلتزم فيها هذه الدول بدفع إتاوات سنوية وهدايا قنصلية متنوعة مقابل أن تمنحها الجزائر حقّ التمثيل القنصلي فيها وتؤمن سفن هذه الدول.

2.**خصائص سياسة الجزائر الخارجية في الفترة الحديثة:** تراوحت علاقة الجزائر والدول الأوروبية المسيحية بين فترات حرب وفترات سلام وكانت المصلحة هي الرابط الأساسي

[1] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية بدول وممالك أوروبا، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، ص24.

في ذلك، حيث استطاعت الجزائر بناء علاقات متشعبة وفي كل الاتجاهات ومع كل الدول وكانت هذه العلاقات خاضعة لمتغيرات الوضع المحلي والدولي وتجاذباته.

سمحت الوضعية المتفوقة للجزائر في البحر المتوسط بفضل قوتها العسكرية البحرية ومناعة تحصينها منحتها وضعية المتفوق لذا أصبحت تملي شروطها على غيرها من الدول لذا أصبحت الدبلوماسية الجزائرية ترتكز على مبدأين أساسيين[1]:

الأول: كل دولة لا تعقد معاهدة صداقة وسلام تعتبر في وضع حرب مع الجزائر.

الثاني: لا يصادق على أي معاهدة لا تعترف بتفوق الجزائر.

تجلى اعتراف الدول الغربية بذلك التفوق الجزائري بتعهدها والتزامها بدفع الضرائب السنوية والهدايا بإبرامها للاتفاقيات والمعاهدات مقابل ضمانات شتّى مثل تأمين تجارتها في الحوض المتوسط واعتماد التمثيل الدبلوماسي للسهر على مصالح دولهم وجاليتهم وحقوق رعاياهم القضائية والدينية.

ظهر التأثير العثماني قويا في رسم معالم السياسة الخارجية للجزائر خاصة في المرحلة الأولى (البايلربايات والباشوات خصوصا)، فالجزائر لم تكن لتعادي أصدقاء الدولة العثمانية ولم تكن لتصادق من هو عدو لها وهو أمر منطقي في ظل ظروف دولية تميّزت بالتكتل والاصطفاف.

اتسمت السياسة الخارجية للدولة الجزائرية بالقدرة على الاقناع المطلق بالتفوق البحري وقد كان هذا التفوق نتاج قوة الجزائر وبراعتها في حماية أراضيها من أي عدوان خارجي وتصديها القوي للحملات التي كانت ترسل ضدها حيث فرضت السلطة الجزائرية على الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية سبيلا واحدا لقيام علاقتها بها وهو

[1] عائشة غطاس، نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية لسياسة الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني، مجلة الدراسات التاريخية، جوان 1988، ع5، ص116، ص116.

(ضرورة الاعتراف بقوتها ومكانتها)، فكانت هذه الدول تدفع الجزية والهدايا السنوية رغم تأثيرها على التوازنات المالية لها.

انضمام الجزائر للدولة العثمانية من خلال ولائها لها جعلها تمثل نفسها من جهة وتمثل الخلافة من جهة أخرى، فالجزائر أسست في الحقبة العثمانية لتكون دولة بحرية بالدرجة الأولى فكان مفتاح عظمتها في عصر القرصنة يكمن في بحريتها التي كانت توجه سياستها الخارجية وتحدد طبيعة علاقاتها مع الدول الأوروبية بما فيها الامبراطوريات العظمى، «لقد ظلت الجزائر طيلة ثلاثة قرون رعب النصرانية وكارثتها فلم تنجو واحدة من المجموعات الأوربية من البحارة الجزائريين بل وأخضعت الجزائر زيادة على ذلك لمهانة الضريبة السنوية ثلاثة أرباع أوروبا بل وحتى الولايات المتحدة الأمريكية»[1]، المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة الجزائرية بحكم موقعها الذي جعلها هدفا للدول النصرانية.

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج1، ص 76.

❖ المبحث الثاني: ظهور القوى البحرية الأوروبية وصراعها على النفوذ في البحر المتوسط

لعب البحر المتوسط دورا نشيطا جدا في الحياة الدولية، فهو منطقة اتصال ومبادلات وتلاق بين حضارات القارات الثلاث أوروبا وآسيا و افريقيا، وملتقى طرق هذه القارات وفي الوقت ذاته طريق عبور دوليّة، عبّر عن ذلك أولاندو ربيرو *ORLANDO RIBIERO* بقوله: (إنّه مهد الحضارات ومركز العالم) كان الحوض المتوسطي محط تنافس الامبراطوريات والقوى العظمى لاحتكار امتيازاته الاستراتيجية والتجارية وحماية مكتسباته الاستعمارية، لذا فهو معبر للبواخر التجارية والحربيّة[1].

كانت الخريطة السياسية للعالم في العصر الحديث مشكلة من عدة امبراطوريات من ضمنها الامبراطورية العثمانية التي ضمت الكثير من البلدان العربيّة مشرقا ومغربا تحت حكمها،(...) وفي شمال غرب الحوض المتوسطي إمبراطوريتا البرتغال وإسبانيا اللتان تراجع نفوذهما، وامبراطوريتا فرنسا وانجلترا اللتان ظهرتا كأكبر قوة تنافس الامبراطورية العثمانية قصد الحصول على امتيازات متعددة. ودويلات أخرى كإيطاليا وجنوة والبندقية وغيرها وكانت كلها مرتبطة بمعاهدات صداقة وسلام مع دفع ضريبة سنوية، وامبراطورية النمسا وروسيا القيصرية اللتين لعبتا دورا بارزا في تحريض الشعوب البلقانية بهدف الانفصال عن مركز الخلافة العثمانية، وسعي روسيا الوصول إلى المياه الدافئة، وفي أقصى الغرب تم ميلاد دولة جديدة هي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776م أنشأت مؤسستها السياسية الكونغرس، ودخلت مسرح العلاقات الدولية بقوة[2].

شهد البحر المتوسط وجود عدة قوى بحرية، تتمثل في الدول الأوروبية من جهة «والتي كانت في صراع دائم فيما بينها من أجل حماية كل واحدة لمصالحها التجارية في

[1] مختار معطى الله، العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا (1780م /1830م)، ص15.

[2] نفسه، ص15، ص16.

البحر المتوسط باعتباره مركزا مهما لعبور البضائع والأشخاص والدولة العثمانية من جهة أخرى والتي كانت الخليفة الرئيسية والخلافة الروحية للعالم الاسلامي، وكانت تلك الدولة تشكل عائقا لسفن الدول الأوروبية نظرا لتواجد أسطولها الحربي الذي كان يتصدى للسفن التجارية التي لم تكن ملتزمة بدفع إتاوات لها»[1].

[1] المرجع السابق، ص 16، ص17.

❖المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية البريطانية:

احتلت الدولة العثمانية موقعا استراتيجيا هاما مكنها من فرض هيمنتها على العالم بصفة عامة وأوروبا بصفة خاصة وحتى تحقق الإمبراطورية المنشودة أصبح من الضروري أن تغير من طريقة توسعاتها التي كانت تعتمد على القوة العسكرية وتجد وسيلة أخرى تكون أكثر فائدة وأقلّ تكليفا، فوجدت سياسة عقد المعاهدات ومنح الامتيازات أحسن طريقة لكي تبقى محافظة على قوتها وعظمتها التي بلغتها خلال السادس عشر التي وعلى هذا الأساس عقدت الدولة العثمانية خلال مراحل تاريخها الطويل عدة معاهدات مع بعض الدول الأوروبية اشتهرت باسم "الامتيازات الأجنبية" لتشكل بذلك تلك الامتيازات الوثائق التي استندت عليها الدّولة العثمانية في ربط علاقتها مع الدول الأوروبية والأسلوب الأمثل لتنظيم حياة الجالية الأوروبية على الأراضي العثمانية، ومن بين الدول الأجنبية التي منحتها الدّولة العثمانية امتيازات مكنتها من ولوج البحر الأبيض المتوسط والأراضي العثمانية بريطانيا.

على الرغم من أن إنجلترا ليست إحدى الدول المتوسطية إلا أن لها تجارة رائجة ونشطة، فأساطيلها التجارية كانت معرضة في أغلب الأحيان إلى الوقوع في قبضة قراصنة المتوسط سواء الأوروبيين أو المغاربة، بالإضافة إلى العداوة بين إنجلترا واسبانيا خاصة بعدما قام «ملك اسبانيا من ضم البرتغال إلى مملكته وبذلك سيطرت إسبانيا على تجارة الشرق كلها عبر المحيطات»[1]، وأصبحت تهدد تجارة إنجلترا وسفنها.

بما أنه كان للدولة العثمانية الدور البارز والسيادة الكاملة على هذا المجال البحري خاصة في شرقه، كان لزاما على إنجلترا إيجاد وسيلة تقربها من السلاطين العثمانيين «تعود أولى العلاقات الرسمية المباشرة، بين العثمانيين وبريطانيا العظمى إلى الرسالة التي أرسلها السلطان مراد الثالث، إلى الملكة إليزابيث الأولى بتاريخ1579/03/20م

[1] ادريس الناصر رائسي، العلاقات العثمانية الأوروبية ، في القرن السادس عشر، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، لبنان (بيروت)، 2007، 158.

وتتضمن أولى الامتيازات الإنجليزية في أراضي الدولة العثمانية، قائلا: سيادتكم ترغب في بناء علاقات وطيدة معنا، فإن بلادنا ستبقى دائما مفتوحة لمواطنيكم ...وأن سفنكم التجارية سواء تلك الكبيرة أو الصغيرة منها ستكون آمنة في نطاق سيطرتنا، عند قدومها ثم عودتها إلى إنجلترا ثانية» [1] ، لجأت إنجلترا إلى إقامة علاقات ودية بينها وبين الإيالة لحماية تجارتها.

رحبت الملكة إليزابيث بالعلاقة بين البلدين وقد تطورت العلاقات بينهما، «ففي 1581م منح العثمانيون جواز سفر لتجار انجليز للمرور في البحار والموانئ الخاضعة للنفوذ العثماني، سواء تلك الواقعة على شرق أو شمال إفريقيا»[2]، وهذا ما حفز الإنجليز الدخول إلى البحر المتوسط تحت راية الدولة العثمانية وحمايتها، وبهذا «تحصلت ايزابيلا ملكة الإنجليز على امتياز خصوصي لتجار بلادها وهي أن مراكبها تحمل العلم الإنكليزي، وكان لا يجوز لها ذلك قبلا»[3].

سمح التقارب العثماني الإنجليزي للقراصنة الإنجليز «باستخدام المرافئ العثمانية في شمال إفريقيا...كقواعد وأسواق للغنائم التي يحصلون عليها من الدول الكاثوليكية'، وأبعد من هذا كان هدفهم إقامة علاقات مباشرة مع الإيالات المغاربية وخاصة الجزائر، وقد كان العديد من القراصنة الإنجليز مَنِ انضم إلى البحارة الجزائريين في عديد نشاطاتهم في المحيط الأطلسي فهذا التحفيز من الدولة العثمانية للإنجليز ساهم كثيرا في دخولهم إلى الحوض المتوسطي»[4].

---

[1] بلقاسم قرباش، العلاقات الجزائرية الإنجليزية (1661 –1682م) قراءة جديدة في العلاقة بين الطرفين، ص533

[2] نفسه، ص 533.

[3] ادريس الناصر رائسي، العلاقات العثمانية الأوروبية ، في القرن السادس عشر، ص159.

[4] سمير مشوشة، ثنائية الجزائر ــ أوروبا بين التقارب المصلحي والتباعد العدائي في الحوض المتوسطي خلال القرن 11هـ/ 17م ، مجلة مدارات تاريخية، سبتمبر 2019، م 1، ع 03، ص 292

باعتبار الجزائر إحدى الإيالات المغاربية في غرب المتوسط و أقواها، فقد كان التأثير العثماني في سياساتها كبيرا، ويتضح ذلك خاصة في العهود الأولى للحكم العثماني(البايلربايات، الباشوات والآغوات)، وبإيعاز من السلاطين العثمانيين استطاع الإنجليز الحصول على تمثيل دبلوماسي بالجزائر سنة 986هـ/ 1580م عُيِّن أول قنصل إنجليزي من قبل التجار الإنجليز حيث اختاروه من بينهم ولم يكن للدولة دور في الأمر وقد عمل القنصل" جون تيبتون "كل ما في وسعه على حسب الإمكانيات المتوفرة[1] وبهذا أصبح بإمكان التجار الإنجليز ممارسة تجارتهم في البحر المتوسط بحرية وأمان، ووصل الأمر بذلك إلى منحهم" جوازات سفر"، «ففي سنة 989 هـ1583 م منح نائب حاكم إيالة الجزائر جواز سفر *Passeport* لأحد التجار الإنجليز وهذا مقتطف مما جاء فيه : "نحن نائب مملكة الجزائر حسان آغا، منحنا التاجر توماس سينغلتون وبحارته جواز سفر، يسمح له بالإبحار في المتوسط بكل حرية...ونأمر بحارتنا وقادة المشرق بعدم التعرض لهذا التاجر»[2].

مما سبق يتضح أن هناك تحسن في العلاقة بين الجزائر وبريطانيا بداية القرن 17م وهذا ما أكده محمد أنيس بقوله:« في سنة 1602م نقلت السفينة (أنجل *Angel*) من لندن الملابس والقصدير والرصاص ليباع في الجزائر، تونس، والإسكندرية»[3] ، كانت الجزائر مزدهرة اقتصاديا خاصة الزراعة والتجارة كانت تعاني من نقطة ضعف وهي نقصها وتخلفها في الجانب الصناعي الذي كانت تسده بمطالبة الدول المتعاقدة معها بما فيها انجلترا أن تكون التعويضات والاتاوات الحربية بالسلاح والعتاد الحربي لا بالمال

[1] المرجع السابق، ص 293.

[2] بلقاسم قرباش، الأسرى الأوروبيون خلال عهد الدايات (1671-1830)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الانسانية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر،2015/ 2016م، ص35.

[3] محمد أنيس، إنجلترا وطريق السويس في القرن الثامن عشر، ترجمة وتحقيق عبد الوهاب بكر، تصدير علي بركات، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ،2009، ص23.

والصفقات التجارية (السلاح المعدني بالسلاح الغذائي)، يقول دوغرامون« كان الإنجليز في بداية القرن السادس عشر يتبادلون تجارة كبيرة مع الجزائر إذ يصدرون إليها السلاح والبارود»[1]، هذه المعاملات التجارية منحت إنجلترا مكانة مكنتها التقرب من الجزائر كما أن عداءهم مع الإسبان كان سببا في توطد العلاقة بين البلدين.

تصدع العلاقات الجزائرية الإنجليزية:

العلاقات بين الجزائر وبريطانيا لم تستقر على حال تارة هدوء واستقرار وتارة أخرى توتر واصطدام وهو ما نتبيّنه من مراسلة القائد الأعلى للبحرية الإنجليزية الذي أرسل «رسالة إلى القنصل أبدى فيها استياء الملكة "إليزابيث "من المعاناة والظلم الذي يلقاه المواطنون الإنجليز من حاكم الجزائر بعد قدومهم إلى الميناء سواء من أجل التجارة أو الاستراحة وباعتبار أن القنصل هو الممثل الرسمي للدولة البريطانية، فهو مسؤول عن استخدام نفوذه وإصلاح الأمر مع داي الجزائر؛ كما أنها أعطت أوامرها لتحرير السفينة الإنجليزية (ماريغولد) وطاقمها، والتي كانت تحمل أكثر من أربعين صندوقا من الصبغ الأزرق، تبلغ قيمتها 1750 دولار» [2].

مما زاد من توتر العلاقات بين الجزائر وإنجلترا، ذلك الصلح الذي عقده الملك البريطاني جيمس الأول مع الملك الإسباني، العدو الأول بالنسبة لبحارة الجزائر، ما أعطى بحارة الجزائر مبررا للهجوم على السفن الإنجليزية .ففي شهر أوت1604 توصل الطرفان الإنجليزي والإسباني إلى معاهدة سلام وتعاون، تلزم قراصنة الطرفين بتجنب التعرض للطرف الآخر وفي نفس السنة عين ريتشارد ألين قنصلا بالجزائر، الذي قام بالفرار سنة 1620 م بعد عدم توصل الطرفين إلى اتفاق يرضيهما[3].

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830،ج1، ص182.

[2] بلقاسم قرباش، العلاقات الجزائرية الإنجليزية (1661 –1682م) قراءة جديدة في العلاقة بين الطرفين، ص539.

[3] نفسه، ص539

زادت غارات الجزائريين على الإنجليز واضطهادهم لهم حيث «أكد السفير الإنجليزي بإسبانيا بعد السبع سنوات من حكم جيمس أن 466 إنجليزي أسرهم الجزائريون واسترقوهم، بينما لم تفعل الحكومة الانجليزية أي شيء نحوهم وكل ما فعلته هذه الحكومة هو منحها ترخيصات للضباط البحارة الإنجليز ليخرجوا في حملات ضد القراصنة»[1] الجزائريين.

تصدى الجزائريون بفضل قوة أسطولهم في وجه الحملات التي قامت بها الدول الأوروبية مما دفع «بشركة المشرق إلى إبعاد معظم البحارة الجزائريين وذلك بإرسالها قافلة من السفن التجارية المسلحة تسليحا جيدا، وكانت هذه السفن الضخمة أكبر مما تستطيع غليوطات البحارة أن تتحمل»[2].

كانت عدة الدول الأوربية أكثر قوة وتطورا من عدة الجزائريين فقد كانت سفنهم مسلحة تسليحا جيدا حيث «كانت واحدة من تلك السفن مسلحة بتسعة عشر مدفعا قد قاومت غليوطات (تركية) بقيادة علج إنجليزي اسمه والسينهام *Walsynham* وأجبرتها على التراجع»[3]مما يثبت قوة بحارة شركة المشرق.

لم يتراجع البحارة الجزائريون ففي إحدى المعارك سقط نصف أسطول الصيد المتألف من ثلاثين سفينة فريسة في أيدي البحارة الجزائريين خارج شواطئ نيوفاوندلاند، وهكذا فإنه ابتداء من العقد الثاني للقرن السابع عشر أصبح أسطول البحارة المنطلق من الجزائر يشكل تهديدا خطيرا لحركة السفن البريطانية وسفن الدول الشمالية الأخرى[4].

---

[1] جون ب. وولف: الجزائر وأوروبا، دار الرائد، طبعة خاصة ، الجزائر ، 2009،ص252.

[2] نفسه، 253.

[3] نفسه،235.

[4] نفسه، ص252، ص253.

❖ المبحث الثالث: الحملات البريطانية على الجزائر وأهم المؤتمرات:

1.الحملات البريطانية على الجزائر: شنت بريطانيا العديد من الحملات بالتحالف مع الدول الأوروبية ضد الجزائر من أجل القضاء عليها باعتبارها قوّة تهدد كيانها وتجارتها وأهم هذه الحملات:

- **حملة مانسيل *Mansel*:** بتزايد ضغط البحارة الجزائريين على الإنجليز وهذا ما جعل قصر باكنهام*Buckingham* يوجه حملات ضد الأسطول الجزائري «في صفر 1030هـ/ ديسمبر 1620م جاء الأميرال الإنكليزي مانسيل إلى الجزائر في حملة تهدف إلى تأديب قرصان الجزائر وهي تتألف من ست مراكب ملكية واثني عشر سفينة تجارية وكان الأميرال يحمل معه أمر ملكه جاك الأول الناطق بتخليص أسرى الإنجليز وفدائهم»[1]، قام مانسيل بهذه الحملة ضد الجزائر وقد كانت حملة بدون نتيجة «فقد سارع الباشا خضر (1620 ــ 1621م) بإرسال كلمات معسولة حول تعليمات رئيسه السلطان بمعاملة الانكليز بكل صداقة واحترام، وبعد عدة أيام أبحر ما نسيل مبتعدا حين أنذر الطقس باقتراب عاصفة، وقد نجح في تحرير حوالي أربعين من الأرقاء الانجليز، جميعهم كانوا مسنين، بينما بقي المآت الآخرون من الانجليز في الجزائر» [2]، كانت هذه الحملة من أقدم حملات بريطانيا ضد الجزائر وكانت الجزائر يومئذ قوة بحرية عظمى.

ما وقع بين الجزائر وإنجلترا «كان أجرأ هجوم هو الذي قام به العلج " مراد رايس" الذي نزل في بلتيمور على الساحل الإنجليزي نفسه وحمل معه مئات الرجال الإنجليز والنساء والأطفال لبيعهم في سوق الرقيق بالجزائر، وقد كانت هناك هجومات أخرى على الساحل الانجليزي»[3]

---

[1] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ص 123.

[2] مختار معطى الله، العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا 1780/ 1830، ص23.

[3] جون ب. وولف، الجزائر وأوروبا، ص 300.

كانت العلاقة بين الجزائر وإنجلترا بين مد وجزر فبعد التوتر الذي حدث بينهما عادت العلاقة لتتسم بطابع الود والسلام.

بعد عامين من حملة مانسيل (1622) «قام توماس روي *Thomas Roe* القنصل الإنجليزي لدى الباب العالي بتوقيع معاهدة سلام وتجارة بين الدولتين تضمنت تعيين "جيمس فريزل *(Jemes Frizell)* " في منصب قنصل إنجلترا في الجزائر، وأيضا الترخيص للتجار الإنجليز بتصريف منتوجاتهم من الأقمشة في الأسواق الجزائرية، كما وافق الملك الإنجليزي على فدية" 17 "تركيا" كان ما نسيل قد باعهم في إسبانيا مع عدد مشابه من الأرقاء الإنجليز»[1]، من هذا نتبين أن الوفاق والسلم عاد من جديد بين البلدين.

إن معاهدة السيد" توماس روي" التي أنهت الحرب الأولى بين إنجلترا والإيالة الجزائرية ستصبح القاعدة التي قامت عليها كل الاتفاقات المقبلة بين البلدين[2]، ولعل أبرزها معاهدة السلم بين جلالته المقدس شارل الثاني ملك بريطانيا العظمى...ومدينة ومملكة الجزائر يوم 23أفريل 1662م والتي تضمنت 14 بندا تنص على أنه «سيكون هناك سلم حقيقي ودائم بين جلالته المقدس ملك بريطانيا العظمى، والباشا والديوان، وحكام الجزائر والمقاطعات التابعة لها، وأنه لا تتعرض السفن والرعايا وأهالي كلا الطرفين ولا يهددون بأي إهانة ولا حيف لبعضهما البعض بل يعامل أحدهما الآخر بكل احترام وصداقة ممكنة، وأن أي سفينة تابعة لملك بريطانيا العظمى، أو أي من رعاياه، يمكن له أن يأتي بشكل حرّ إلى ميناء الجزائر ويشتري ويبيع كما هو الحال في الأوقات السابقة »[3]، من خلال نص المعاهدة يظهر جليا اتفاق الجزائر وبريطانيا وأن المعاملات التجارية تواصلت بين البلدين رغم ما وقع بينهما من توتر واصطدام.

---

[1] سمير مشوشة، ثنائية الجزائر – أوروبا بين التقارب المصلحي والتباعد العدائي في الحوض المتوسطي خلال القرن 11هـ/ 17م، ص296.

[2] جون ب. وولف، الجزائر وأوروبا،ص258.

[3] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ج 1، منشورات تالة، الجزائر، 2013، ص147.

• **حملة روبير بليك *Robert Blaek* على مدينة الجزائر 1654م:** كانت الجزائر تعيش أوضاعا صعبة بسبب انتشار وباء الطاعون الذي دام ثلاث سنوات حيث قضى على الكثير من السكان، في هذه الأوضاع الصعبة تعرضت – الجزائر– لحملة إنجليزية أواخر سنة 1653م بقيادة "روبير بليك" الذي جاء «إلى البحر المتوسط على رأس عمارة انجليزية محكمة التنظيم كان يقود عمارته من على متن سفينته (سان جورج) ذات الستين مدفعا والمائة والخمسين رجلا بعد أن فرض على (دوق توسكانيا) والبابا أن يدفعا تعويضات، اتجه في أوائل سنة 1654م نحو سواحل المغرب ليثأر للاعتداءات التي تتعرض لها السفن الإنجليزية التجارية من قبل الرياس في الجزائر وتونس وطرابلس»[1].

وقد جاءت تعليمات "باليك" القاضية باستعمال القوّة في الجزائر «بنتائج طيبة وقد كتب هو نفسه قائلا: إن الباشا والديوان قد رحبوا به... بتشريف لائق وتقدير... ووافقوا بكل استعداد على التفاوض على تحرير الأرقاء الإنجليز»[2] وهذا يدل على أن "باليك" خضع للباشا وقبل التفاوض معه.

وبعد نجاحه «في تونس حصل على إثرها على تعهد بعدم الاعتداء على السفن الإنجليزية وحصوله على نفس التعهد في طرابلس، جاء إلى الجزائر دخل الميناء دون مقاومة وطلب من الباشا محمد باشا أن يطلق سراح الأسرى المسحيين، فقدم له الباشا هدية ثمينة تتمثل في قطيع من الحيوانات، وتعهد بإطلاق سراح الأسرى الإنجليز مقابل فدية مخفضة كما تعهد بعدم الاعتداء على السفن الإنجليزية»[3]، موافقة الباشا على مطالب "روبير باليك" يُشير إلى جُنوح الجزائريين لعقد السلام بينهم وبين الإنجليز، خاصة وأن الظروف التي كانت تمر بها الجزائر من انتشار الطاعون لم تكن تسمح لها بمعاداتهم.

---

[1] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514م/ 1830م، دار هومة، دط، الجزائر، 2012، ص126.

[2] جون ب . وولف، الجزائر وأوروبا 1500م/ 1830م، ص307.

[3] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514م/ 1830م، ص126، ص127.

• **حملة الكونت ساندويش*Compt. Sandouich* على مدينة الجزائر1661م:** بعد وفاة الأميرال "روبير بلاك" عاد الرياس إلى مهاجمة السفن التجارية الإنجليزية، أرسل الملك شارل الثاني سنة 1661م "كونت ساندويتش" في مهمة تتعلق بتسوية مشاكل القرصنة مع الجزائر إلا أنّه لم يصل إلى هذه التسوية المرغوبة[1].

في سنة 1661م أقبلت عمارة إنجليزية بَحريّة مكونة «من 23 قطعة حربية فأرست بالقرب من مياه الجزائر الإقليمية وبعثت بمندوبها إلى الديوان فقدمت له مطالبها ورغائبها التي لا تتفق مع سيادة الجزائر المسلمة»[2]، فقوبلت هذه المطالب بالرفض من قبل الجزائر، قام "الكونت ساندويتش" بقصف« المدينة والحصون فرد الأتراك بالمثل وعند المغرب من نفس اليوم أقلعت السفن الإنجليزية تحمل رجالها إلى بلادهم خائبين خاسرين»[3].

لم ينجح الأسطول الإنجليزي في تحقيق ما كان يرنو إليه وهو القضاء على الأسطول الجزائري غير أن هذا الأخير تعرض لعاصفة هوجاء حطمت معظم سفنه فكان لهذه العاصفة أن حققت ما عجز عنه الإنجليز، فرجحت الكفة لصالحهم ونظرا لتخوف الجزائريين من قوتهم اضطروا إلى توقيع معاهدة جديدة سنة 1662م استجابت لمعظم الشروط الانجليزية.

• **حملة توماس** ألان ***T.Allan* على مدينة الجزائر1669م:** كانت الجزائر تعيش أوضاعا داخلية مضطربة فـ«في سنة 1078هـ/ 1668م قام البدو المقيمون في ضواحي الجزائر مع القبائل بثورة ضد الأتراك واستغل الإنجليز هذه الثورة الداخلية وحاول أسطولهم أن يهجم على الجزائر سنة 1079هـ/1669 م»[4]، وقد كان تدخل الرياس في حركة

---

[1] المرجع السابق، ص128.

[2] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ص159.

[3] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514م/ 1830م، ص128.

[4] محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 2، الجزائر، 1981، ص17، ص18.

السفن الإنجليزية وتوقيفها وتفتيشها سببا رئيسا في عودة الإنجليز إلى الجزائر في حملة تحت قيادة "توماس ألان"، ففي أواخر «صيف 1668م وصل السيد "توماس ألان" إلى الجزائر على رأس قسم صغير من الأسطول ليطالب بالترضيات...وحين أصبح واضحا للضباط الإنجليز أنّهم لن يحصلوا على طائل، عزموا على إرسال السفن النارية إلى الميناء لحرق الأسطول الجزائري الذي كان راسيا هناك وقد فشل المشروع لعدم وجود الرياح المواتية»[1].

بحلول سنة 1669م أعلنت إنجلترا الحرب رسميا على الجزائر، «فقد أرسلت القيادة بلندن الأوامر بإحصاء القوات البحرية الجزائرية، فكان الإحصاء أن لدى الجزائر خمسا وعشرين سفينة حربية متوفرة وهي تحمل بين ستة عشر وأربعة وأربعين مدفعا، ومجموع الطاقة النارية للقوات البحرية الجزائرية سبعمائة و ثمان وأربعين مدفعا معظمها من العيار الصغير وقد تألفت أرمادة (أسطول) ألان الجديدة من ثلاث وعشرين سفينة معظمها من الدرجة الثالثة والرابعة (كانت سفن الدرجة الثالثة تحمل من أربعين إلى خمسين مدفعا) مع طاقة نارية أعظم بكثير من طاقة البحرية الجزائرية مضافا إليها المدافع الموضوعة على الرصيف البحري (المول) وبالإضافة إلى ذلك كانت الأرمادة المذكورة تضم مجموعة من السفن النارية وسفن الكتشس وسفن التموين»[2]ضمت الأرمادة الانجليزية معدات وسفن أكثر تطورا مقارنة بما كان لدى الجزائر.

كانت التعليمات الموجهة إلى "توماس ألان" «تقوم على التغلب بالقوّة على أية سفينة جزائرية قد تلقاها في الطريق إلى الجزائر، وعندما يصل إلى المدينة فعليه أن يطلب إطلاق سراح الإسبان بالإضافة إلى الإنجليز الذين أُسروا على السفن الإنجليزية، وكذلك إرجاع جميع البضائع المصادرة، وأخيرا تجب معاقبة الرياس المذنبين، فإذا وافق الجزائريون على ذلك فإنّ "توماس ألان" يمكنه تجديد المعاهدة مع التأكيد لهم بأن الضباط

[1] جون ب . وولف، الجزائر وأوروبا 1500م/ 1830م، ص325، ص326.

[2] مختار معطى الله، العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا 1780م/ 1830م، ص33.

الإنجليز لن يحملوا للبيع أي جزائري أو تركي إذا كان من الأرقاء فإذا لم يتوصل "توماس ألان" إلى أي اتفاق فإنه بإمكانه أن يهاجم أو يغرق سفن الجزائريين في الرصيف البحري (المول) وأي سفن أخرى في المرسى»[1].

وصل "توماس ألان" إلى الجزائر في أول سبتمبر لكنه لم يرسل رسالته إلى الرصيف لأنه كان يأمل أن يُحرق الأسطول الجزائري تلك الليلة، ولكن الرياح لم تكن مواتية ولذلك فإنه أرسل في اليوم التالي مطالبه لإرجاع الإنجليز والإسبان الذين أسروا من على سفن إنجليزية، كما أنه أخذ في إيقاف جميع السفن الداخلية إلى الجزائر واحتجز طاقمها وركابها، وعندما كان الجواب الجزائريّ على مطالبه غير مرض، قام بإحراق سفينة جزائرية حربية احتجزت مؤخرا، وهي ذات أربع وعشرين مدفعا ثم عرض تبادل المساجين، ولكن الجواب كان من جديد غير مرض، وهكذا أصبحت الجزائر وإنجلترا في حالة حرب، قام الجزائريون هذه المرة فقط باحتجاز القنصل الانجليزي "وارد" في داره ولم يرموا به في السجن، ولكن الجزائريين أعلنوا أنهم غير خائفين من الإنجليز، فسفنهم كانت أسرع كما أنهم كانوا متأكدين من أن إنجلترا غير مستعدة أن تحارب حربا غير حاسمة وقد أبحر أسطول "توماس ألان" دون معاهدة[2].

في الربيع التالي عاد توماس ألان منظما إلى الهولنديين بقيادة "فان غانت" *Van Ghent* لمطاردة البحارة الجزائريين ودارت بينهما حرب تعرض فيها الجزائريون للعديد من الخسائر إلا أنهم كانوا على يقين أن "توماس" سيغادر محطته لأن فصل الشتاء يقترب وهو ما فعله حقا.

- **حملة إدوارد سبراغ *E.Spragg* 1671م:** في أذار (مارس)1671م هاجم الأسطول الإنجليزي بقيادة "إدوار سبراغة" E. *Spragge* مدينة بجاية، وأشعل النار باثنتي عشرة سفينة كانت قد التجأت إلى احدى المواقع تجنبا من قصف المدفعية عليها، إزاء ذلك قام

[1] جون ب . وولف، الجزائر وأوروبا 1500م/ 1830م، ص327.

[2] مختار معطى الله، العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا 1780/ 1830م، ص34.

الجزائريون بمهاجمة القنصلية الإنجليزية فنهبوها، وألقوا القبض على القنصل وجميع العاملين في القنصلية ووضعوهم في السجن وفي تموز(جويلية) من نفس السنة عاد "إدوار سبراغة" ثانية إلى الجزائر وهاجم الميناء، وبعد أن كسر الجنزير الحديدي المستخدم لإغلاق الميناء أحرق تسعة سفن[1]، كانت العمليات التي قام بها الإنجليز الشرارة التي أشعلت فتيل اضطرابات معقدة في الجزائر أدت إلى انهاء نظام الآغاوات.

كان أول عمل قام به الداي المُنَصب الحاج محمد التريكي[2] هو «دعوة الإنجليز للتفاوض حول معاهدة جديدة، وقد أصر سبراغ على تثبيت النصوص الواردة في المعاهدات السابقة مع إضافة مواد تؤكد حق فداء الأرقاء الإنجليز بثمن البيع الأصلي بالإضافة إلى ضمانات أقوى بالنسبة لحركة النقل بين طنجة وإسبانيا»[3]، لكن سبراغ لم يبق في الجزائر لأنه انضم للتحضيرات التي كانت تقوم ضد الأراضي المنخفضة وذلك بدعوة من "شارل الثاني".

• **حملة نبورغ *Noubourg* 1676م:** بعد توقيع السلام بين الجزائر وإنجلترا ظهرت للأفق أزمة أخرى كان سببها التماطل الإنجليزي في عملية تبادل الأسرى وفدائهم، فقد «كتب الداي إلى "شارل الثاني" يحثه على إرسال النقود للفداء، ومما قاله: إذا لم تفدهم سنرسل إليك قنصلك... وسيكون ذلك فرصة لإنهاء السلام معك»[4]، أثارت قضية فداء الأسرى مشكلة بين الجزائر وبريطانيا هذا ما جعل السيد جون ناربورو *Narborough*

---

[1] عزيز سامح ألتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر محمود علي عامر، دار النهضة العربية ، ط1، بيروت، 1989، ص398.

[2] الداي الحاج محمد التريكي، أول دايات الجزائر وكان يعرف من بين أصحابه بقبطان رايس ولكبر سنه كان يدعى بابا حاجي، كانت ولايته سنة 1082هـ/ 1672م، ينظر عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ص 187.

[3] ، جون ب . وولف، الجزائر وأوروبا 1500م/ 1830م، ص329..

[4] نفسه، ص322، ص332.

يتوجه إلى الجزائر «ومعه النقود للفداء، ولكن الأوامر التي عنده كانت تسمح بعقد السلام أو الحرب (حسب ما تراه صالحا)»[1].

تم الانتهاء من فدية الأسرى رغم الصعوبات التي واجهها "ناربورو" فهو لم يكن يملك الدراهم الكافية لفدية جميع الأرقاء بالإضافة إلى أنه اكتشف أن بعضهم لا يرغب في العودة، «أرسل ناربورو في شهر نوفمبر قائمة بالذين فداهم، فكانت تضم 139 شخصا، بثمن قدره 56.248 قطعة من نوع ثمانية ....»[2] بعد فداء الأسرى توسع نشاط التجارة الإنجليزية، هذا ما خلق مشاكلا في الجزائر، «فقد كانت السفن الإنجليزية تبحر وبين طاقمها غرباء وكانت السفن الإنجليزية تبحر بجوازات سفر مزورة من القيادة البحرية نفسها وكان الضباط الإنجليز يرفضون تسليم المسافرين الذين كانوا أعداء للإيالة، والنتيجة أصبح الرجال الإنجليز أرقاء، واحتجزت السفن الإنجليزية كغنائم، وجعل القنصل الإنجليزي نفسه غير محبوب في الجزائر»[3]، كل هذه الأحداث جعلت إنجلترا ترسل "ناربورو" سنة 1676م إلى الجزائر ليطلب تعويضات على الخسائر التي تعرضت لها السفن الإنجليزية ورعاياها ومعاقبة المعتدين.

في سنة 1677م أبحر "ناربورو" نحو البحر الأبيض المتوسط متوجها إلى الجزائر «ولم يمكث حتى يحصل على الترضيات، ففي شهر سبتمبر استولى انطلاقا من طنجة على أربع سفن للبحارة الجزائريين تحمل بين سبعة عشر واثنين وعشرين مدفعا، كما حارب عددا آخرا من السفن التي تمكنت من الهروب، ولكن بعد أن تكبدت خسائر جسيمة»[4]، واصل "ناربورو" انتصاراته على الجزائر ففي طريقه إليها «تغلب على السفينة

[1] مختار معطى الله، العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا 1780م/ 1830م، ص37.

[2] جون ب. وولف، الجزائر وأوروبا 1500م/ 1830م، ص322، ص332.

[3] نفسه، ص322، ص334.

[4] مختار معطى الله، العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا 1780م/ 1830م، ص38.

(وردة الجزائر) التي كانت قوتها ستة وأربعين مدفعا، وأسر ضابطها العلج الألماني»[1]، رغم ما تكبده الجزائريون من خسائر إلا أنهم لم يستسلموا وأخذوا يطلقون النار على مراكب ناربورو «عندما اقترب من الرصيف وبهذا الجواب غادر ناربورو الجزائر بعد أربعة أيام في الميناء، وتوجه إلى ليفورنيا لبيع أسراه»[2]، لم ينجح ناربورو في عقد السلام بين الجزائر وبريطانيا ولعل السبب يعود لإصرار الجزائريين لعدم الرضوخ لشروط الدول الأوروبية بالإضافة الى انتشار الطاعون في الجزائر.

- **حملة اللورد إكسموث *Lord Exmauth* 1816م:** تعتبر حملة "إكسموث" على مدينة الجزائر سنة1816م من أهم الحملات الإنجليزية التي شنتها بريطانيا على المنطقة، وذلك لما حظت به من تأييد من قبل الدول الأوروبية بعدما أضفت عليها إنجلترا طابع الإنقاذ من القرصنة والاسترقاق البربري للشعوب المسيحية.

تطرق ساسة الدول الأوروبية عند انعقاد مؤتمر فينا إلى قضية الرق والقرصنة، وتزعمت بريطانيا إلى ما اتفق عليه المؤتمر من مواجهة الجزائر ودول شمال افريقيا التي اتُهمت بذلك، و«من بين التبريرات التي وجدتها انجلترا لحملتها ضد الجزائر، أن الجزائريين قد استولوا على سفينة في سواحل عنابة تحمل العلم الإنجليزي من جهة ومن جهة أخرى أسروا رعايا سردينيا ونابولي»[3].

أمر الملك الإنجليزي "سان جيمس" *saint .James* اللورد إكسموث *Lord exmoth* بأن يتجه إلى الجزائر وباقي بلدان المغرب ليبلغها قرار المؤتمر ويطالبا بإطلاق سراح كل الأسرى المسحيين خاصة الإيرلانديين ووصل إلى الجزائر أوائل شهر مارس

[1] جون ب. وولف، الجزائر وأوروبا 1500م/1830م، ص322، ص335.

[2] مختار معطى الله، العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا 1780م/ 1830م، ص39.

[3] حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815م/ 1830م، دار الهدى، ط1، الجزائر، 2007، ص24، ص25.

1816م وتوصل دون صعوبة لإطلاق سراح الأسرى الإيرلانديين دون مقابل، وفعل ذلك مع تونس وطرابلس[1] .

وعند عودته من طرابلس توقف بالجزائر وحاول أن يرغم الداي على اتخاذ قرار بإلغاء النشاط البحري الذي سماه القرصنة وإلغاء الأسر الذي سماه الاسترقاق ولكن الداي رفض أسلوبه وسلوكه فنزل بقواته إلى الأرض وحاول أن يستعمل القوة فلم يفلح وعاد إلى مراكبه[2].

جهزت إنجلترا حملة ضد الجزائر حيث غادر أسطولها ميناء بليموث *Blymonth* بقيادة اللورد إكسموث يوم 28 جويلية 1816م وانظم إليه الأسطول الهولندي بقيادة الأميرال "فون كابلان"*Van de Capellen*[3] .

وصل قائد الأسطول البريطاني في البحر الأبيض المتوسط اللورد "إكسموث"، على رأس قوّة بحرية تتكون من خمس وعشرين قطعة من بينها ست قطع حربية في ترتيب نظامي، وبهذه القوة المهددة قدم الأميرال البريطاني شروطا للسلم بين الجزائر ومملكتي سردينيا ونابلي، قبلتها السلطات الجزائرية بعد مناقشات خفيفة [4].

لقد تكونت الحملة ضد الجزائر من سفينة ذات ثلاث عنابر، وخمسة قليونات وأربع فرقاطات وسبعة زوارق، ولقد بعث "اللورد إكسموث" قائد الأسطول إنذار إلى الداي عمر يهدده فيه بإجراء مباحثات وقبول الصلح مع حكومات بيدمونت – سردينيا ونابولي–

[1] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا1500م/ 1830م، ص121.

[2] نفسه، ص121.

[3] حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815م/ 1830م، ص26.

[4] وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر1816م/ 1824م، تعريب وتعليق وتقديم اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 1982، ص150.

صقلية وهولندا وفي حالة عدم الاستجابة للتهديد خلال ساعتين فإنه سيبدأ بقصف مدينة الجزائر العاصمة[1].

في الوقت الذي اجتمع فيه الجزائريون للتشاور والنظر في الشروط المرسلة إليهم قصد إعداد الجواب إذ بالإنجليز يتقدمون دون احترام الوقت الذي حددوه للرد على رسالتهم وبدأوا بقصف مواقع الجزائريين، وهكذا نشبت الحرب بين الطرفين واستمرت بكل ضراوتها من الساعة الثامنة واستمرت حتى صباح اليوم الموالي وبعد خسار تكبدها كل من الطرفين[2].

جاء في تقرير الدّاي "عمر" إلى السلطان العثماني "محمود الثاني" عن حملة إنجلترا عام 1816م «جمعنا الديوان للنظر في الأمر، وبعد مهلة من التشاور...فضلنا أن نتصالح مع الأعداء ونرجع لهم الأسرى لأننا رأينا أنه ليس من الممكن محاربة الدول المسيحية المتحالفة»[3].

من العوامل التي ساهمت في نجاح حملة 1816م على الجزائر ما يلي:

– الأيام التي قضاها الأميرال البريطاني بالجزائر ففي خلال سنة واحدة زار الجزائر ثلاث مرات من أجل المفاوضات تمكن من خلالها معرفة مواقع القوة والضعف في تحصينات الجزائر.

– سرعة "الداي عمر" من أجل التفاوض فلو أخر ذلك لما تمكن الإنجليز من إحراز النصر لأنه في اليوم الثاني نفذت الذخيرة الحربية وكان حجم الخسائر كبيرا لدى الأسطول المشترك[4].

---

[1] ميلود بلعالية، سياسة بريطانيا تجاه الجزائر 1580م/ 1816م، مجلة عصور، مج 18، ع1، جوان 2019، ص136.

[2] ينظر أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800م، 1830م، دار الكتاب العربي، د1،الجزائر، 2011 ص155.

[3] نفسه، ص156.

[4] حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815م/ 1830م، ص28.

• **حملة هاري نيل *Sir Harry Neal* 1824م:** بالرغم من تلك الضربة القاسية التي تعرضت لها الجزائر من قبل "إكسموث " سنة 1816 م، وتلك المعاهدة المجحفة التي أملاها عليها وما ترتب عنها من خسائر جسيمة، إلا أنها لم تخضع، وبعدما تمكنت من تجديد أسطولها راحت سفنها تمخر البحار وتمارس نشاطها البحري كالمعتاد وإن كان ضعيفاً مقارنة بالسابق، غير أن هذا التصرف أثار سخط الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا فلذلك قررت إعادة الكرة مرة أخرى وكان لها ذلك سنة 1824م.

يمكن إرجاع أسباب هذه الحملة إلى ذلك التحدي الذي أبدته الجزائر من خلال استمرار نشاطها البحري، فبالرغم من الهزيمة التي تعرضت لها سنة1816م إلا أنها جمعت قوتها وباشرت نشاطها بعد ما «تمكنت من تجديد أسطولها البحري بواسطة الصناعات المحلية والمساعدات العسكرية التي تلقتها من بعض الدول الإسلامية ... منذ شهر سبتمبر1817 م بدأ الأسطول الجزائري بشن غاراته على السفن الأوروبية حيث تمكن من تسجيل عدة غنائم على سفن كل من بروسيا، وهولندا، وهامبورج، وإنجلترا»[1]، وعندما عجزت الحكومة الإنجليزية عن فرض شروطها على الداي أرسلت أسطولاً حربيا بقيادة الأميرال "هاري نيل" *Harry Neal* الذي وصل إلى الجزائر في شهر فبراير 1824م، حيث أعلن «أن بريطانيا تعتبر نفسها في حالة حرب مع الجزائر وأنه سيشدد الحصار على الموانئ ويتخذ جميع التدابير اللازمة إلى أن يستجاب لمطالب العرش الإنجليزي وتتلخص هذه المطالب في النقاط التالية:

1. امتداد الحصانة الدبلوماسية إلى دار القنصل الريفية.
2. حق رفع العلم البريطاني فوق مبنى الدارين.
3. الاعتراف بالقنصل الإنجليزي كعميد للقناصلة المسيحيين، وإعطاءه جميع الامتيازات المترتبة على ذلك.

[1] المرجع السابق، ص 32.

4.إعفاء الأهالي الذين يخدمون القنصل الإنجليزي من الضرائب.

5.عدم مراقبة الدبلوماسيين البريطانيين»[1] .

تفاقم الوضع بين الطرفين وكان الداي على دراية بتأزم الأوضاع حيث كانت الحرب على وشك الاندلاع «ظل الإنجليز يحاصرون السواحل الجزائرية ويعززون أسطولهم بقطع أخرى يوما بعد يوم، ورغم ذلك لم يتمكنوا من تحقيق أي نتيجة، وبعد أن يئسوا من كثرة الانتظار طلب الأمير هاري نيل مقابلة الداي حسين وتمت المقابلة في يوم 18 مارس1824م، وتوصل الطرفان في نهاية اللقاء إلى الاتفاق على بنود رسالة السلام إلا أن الداي أصر على عدم عودة القنصل ماك دونال إلى الجزائر».[2]، يعد هذا الشرط إهانة للإنجليز.

غير أنه تم رفض الصلح من قبل الإنجليز لاعتبارهم أن رفض الداي عودة القنصل "ماك دونال" إلى الجزائر إهانة لحكومته، ونظرا لتشبث كل طرف بمطالبه دام الحصار في الجزائر ستة أشهر ولما رأى الإنجليز أن لا أمل في إرغام الحكومة الجزائرية على قبول شرطهم قرر الأميرال "هاري نيل" «شن غارة حربية حسب التعليمات التي وصلت إليهم، ولكن الرياس تصدوا له وحاولوا دون اقترابه من الميناء»[3]، وهذا ما يثبت قوة البحرية الجزائرية وعدم استسلامها لهجومات الإنجليز.

انتهت المعركة باستسلام الأميرال الإنجليزي هاري نيل الذي «أرسل مركبا رفع عليه العلم الأبيض ليتفاوض مع الحكومة الجزائرية وتوصل الطرفان إلى إبرام معاهدة صلح في 26 يوليو قبل الداي بمقتضاها شروط الإنجليز بعد أن وافقوا على استبدال القنصل ماك دونال»[4]، انعكست نتائج الحملة التي قادها السير "هاري نيل" بالإيجاب على

---

[1] محمد العربي الزبيري، مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي قبل الاحتلال، مجلة الأصالة، ع 12، 1يناير 1973، ص128، ص129

[2] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800م/ 1830م، ص 164.

[3] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا1500م/ 1830م، ص127.

[4] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800م/1830م، ص 166

العلاقات الجزائرية الأوربية، حيث أصبحت كل دولة تعالج شؤونها بنفسها مباشرة مع الجزائر، وعادت للجزائر قوتها ومكانتها بين الدول.

2.التكتل الأوروبي ضد الجزائر: فشل الدول الأوروبية في القضاء على الجزائر والوصول إلى أهدافها جعلها توحد جهودها في جبهة واحدة ضد الجزائر، فعقدت المؤتمرات من أجل القضاء على أهم موردين للاقتصاد الجزائري (القرصنة والاسترقاق).

- **مؤتمر فينا*(Vienna)* 1815م:**

أبرمت الجزائر عددا من المعاهدات مع بعض الدول الأوروبية التي كان لها وجود في حوض البحر المتوسط، وهذا ما جعلها تعرف نوعا من الاستقرار، حيث تمكنت من تجديد أسطولها واسترجاع قوتها ونشاطها البحري، وهذا ما لم تتقبله الدول الأوروبية فبمجرد توقف حروبها تحالفت ضدها لوضع حد للقرصنة البحرية واسترقاق الأسرى المسيحيين.

من بين الدول الأوروبية التي عقدت معها الجزائر معاهدات سلم وصداقة إنجلترا التي قدمت وعودا للجزائر بحمايتها من الاعتداءات الأجنبية، غير أنّها لم تلتزم بوعودها وكانت مساندة للدول التي شنت حروبها ضد الجزائر، وهذا ما «جعل أحد وزراء الجزائر يقول للقنصل الانجليزي عندما حاصر الأسطول الأمريكي ميناء الجزائر: لقد سبق أن أخبرتنا أن أسطولكم سوف يطرد الأسطول الأمريكي من البحار في ظرف ستة أشهر، ولكن الأمريكيين يشنون الحرب علينا مستعينين ببعض السفن الحربية التي أخذوها منكم»[1]، في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، اجتمعت

[1] حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815م/ 1830م، ص11.

الدول الأوربية في فينا لعقد مؤتمر "فينا" قصد مناقشة مشاكل الحروب النابليونية[1]، وقد تطرقوا في المؤتمر إلى قضية القرصنة واسترقاق الأسرى المسحيين.

في الوقت الذي كانت فيه الدول الأوربية تجمع شتاتها من أجل الاتحاد والوقوف وقفة واحدة في وجه الجزائر والإيالات المغربية (تونس وطرابلس الغرب)لإلغاء النشاط البحري (القرصنة) وأسر المسيحيين، كانت الجزائر تعيش أوضاعا داخلية مضطربة، فـ"جرجرة" بلاد القبائل عرفت ثورة سنة 1815م «سببها قتل بعض السادة من الأسرة المقرانية الشهيرة فانتشبت إثر ذلك نار الحرب ضد الحكم التركي، وانتهزها عمر آغة المخلوع عن ولاية وهران فرصة ثمينة للثأر من الداي» [2] .

ويروي "الزهار" عن كيفية قتل الحاج "محمد الخزناجي" الذي خلف الداي «ولما وقع الاتفاق على الخزناجي أجلسوه على سرير الملك، واجتمع الديوان والفقهاء وأعيان البلد وبايعوه، واستقر بالملك... وبعثوا له بالخلع وأخرجوه من دار الإمارة وأدخلوه لموضع قتل العسكر وخنقوه»[3]، كان على الجزائريين الابتعاد عن الخلافات والأطماع والاتحاد من أجل التصدي للتحالفات الأوروبية التي اغتنمت فرصة اضطراب الأوضاع الداخلية في الجزائر والغدر بها، من خلال ما كانت تقوم به من مؤتمرات أهمها مؤتمر فينا.

انعقد هذا المؤتمر في العاصمة النمساوية فينا لوقوعها في وسط أوروبا وسهولة الوصول إليها من جميع أنحاء القارة وكان ذلك «أواخر ديسمبر 1814م وأول يناير 1815م... حضر أعمال المؤتمر 140 وفدا وعلى رأسها القوى الكبرى أنذاك إنجلترا،

---

[1] الحروب النابليونية بين فرنسا وبريطانيا امتدت من 1803م إلى غاية معركة واترلو1815م، واستطاعت بريطانيا هزيمة نابليون وتدعيم حلفائها خاصة في شبه الجزيرة الإيبيرية، ينظر إليزابيث بروغتون بلانكلي، ست سنوات من الإقامة في الجزائر، تر محمد الأمين بوحلوفة، ابن نديم للنشر والتوزيع، ط1،الجزائر، 2023، ص26.

[2] عبد الرحمان بمن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ص316، ص317.

[3] الحاج أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر1754م/ 1830م، تح أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 1974، ص115.

النمسا، روسيا... وقد اعتبره المؤرخون أعظم اتفاق دبلوماسي أوروبي أمكن الوصول إليه في أوروبا بعد صلح وستفاليا 1648م»[1]، يعد مؤتمر فينا أعظم مؤتمر قامت به الدول الأوربية وذلك لمعالجته لقضية القرصنة واسترقاق الأسرى المسيحيين.

قرر مؤتمر فينا «وضع حد نهائي لتصرفات القراصنة في حوض البحر الأبيض المتوسط ولاسترقاق المسيحيين، تعهدت بريطانيا بتنفيذ هذه المقررات، وطلبت تعويضا مسبقا عن مجهوداتها يتمثل في وضع الجزر الأيونية تحت حمايتها ... وجهت بريطانيا "اللورد إكسموث "على رأس وحدات من الأسطول الإنجليزي إلى الجزائر للمطالبة بالأسرى الذين هم من الجزر الأيونية، فتكون بذلك قد جسمت حمايتها على تلك الجزر عندما طالبت بفك أسر أبنائها باعتبارهم رعايا إنجليز، وتكون قد قامت في نفس الوقت بتصفية حسابها القديم مع الديوان وكلّ ذلك تحت عنوان تنفيذ مقررات فينا»[2]، طالبت بريطانيا بإطلاق أسرى الجزر الأيونية لأنها اعتبرتهم من رعاياها ولهم الحق نفسه الذي يتمتع به الرعايا الإنجليز.

لقد كان الهدف من مؤتمر فينا إلغاء القرصنة واسترقاق المسيحيين وهذا ما اعتبرته الدولة العثمانية تدخلا في الشؤن الداخلية للدولة، فـ«قد تخوف السلطان محمود الثاني من تعرض الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا للإيالات الثلاث فأمر بضرورة التشاور مع أعضاء دولته حول إمكانية إرسال مبعوث عثماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس الغرب لتنبيه ولاتها بالأخطار المحدقة بهم نتيجة المؤامرات التي حيكت في مؤتمر فينا»[3]، استجاب الولاة لتنبيهات السلطان وأظهروا الطاعة للأوامر، فالجزائر لم تتجاهل خطورة تكتل الدول الأوروبية مع بعضها البعض، فامتثلت لأوامر الباب العالي من خلال عدم

[1] حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815م/1830م، ص13.

[2] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ص 262.

[3] حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815م/ 1830م، ص14.

المساس بسفن الدول التي لها علاقة طيبة مع الدولة العثمانية كما قامت بإطلاق بعض الأسرى اليونانيين.

اقترح السيد "سميث "على المؤتمر في فينا طريقتين رآهما متكاملتين لإجبار الجزائر بصفة خاصة والإيالات المغربية (تونس وطرابلس الغرب) بصفة عامة على التخلي عن نشاط القرصنة، وتمثلت الطريقة الأولى في تكوين قوة بحرية مشتركة بين الدول الأوروبية لمحاصرة السواحل المغربية، ومنع السفن الحربية من الخروج من موانئها، أما الطريقة الثانية فهي قيام سفراء الدول الأوروبية بتحميل الباب العالي مسؤولية تلك الأعمال وهذا من خلال السماح لها بتنظيم عمليات التجنيد في أقاليم الدولة العثمانية[1]، لعل هدف "سميث" هو فرض حصار على الجزائر حتى يوضع حد لقرصنة الدول المغاربية.

وبعد أن تداول المؤتمرون في القضايا المطروحة في مؤتمر فينا أصدروا قرارا نهائيا في 09 يونيو 1815م، ألحوا فيه على ضرورة وضع حد لمسألة استرقاق المسيحيين في البلدان المغاربية إلا أن الدول الأوروبية كانت عاجزة عن تنفيذ توصيات المؤتمر نظرا للتطورات الخطيرة التي طرأت على الساحة الأوروبية[2].

وهكذا أصبحت السياسة الإنجليزية في البحر المتوسط بعد مؤتمر فينا وتفويض الدول الأوروبية لها ـ عدا فرنسا ـ احدى العقبات الرئيسية التي تقف في وجه النشاط البحري الجزائري بالإضافة إلى تخوف حكام الجزائر من البحرية الإنجليزية التي هي قاب قوسين أو أدنى من الجزائر من خلال وجودها في مالطا وجبل طارق[3]، كانت إنجلترا تحرص على تقويض البحرية الجزائرية وإعطائها مكانة محددة في المتوسط، وذلك لضمان مصالحها معها.

---

[1] المرجع السابق، ص13.

[2] ينظر أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800م/ 1830م، ص149.

[3] حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815م/ 1830م، ص14، ص15.

- **مؤتمر إكس لا شابل*(Aix La chapelle)*1818م:**

تحالفت الدول الأوروبية المسيحية بهدف المحافظة على السلم، فعقدت مؤتمرات لتحقيق ذلك ومناقشة موضوع القضاء على القرصنة التي كانت تمارسها البلدان المغاربية، إلا أنها لم تتفق على القيام بعمل موحد بسبب اختلاف مصالحها وأهدافها، فهي لم تستطع إنهاء النشاط البحري المغاربي عامة والجزائري خاصة، فالجزائر رغم تراجع نشاطها البحري إلا أنها استطاعت إعادة بناء أسطولها وتجديد نشاطها، والإغارة على سفن الدول الأجنبية فقد «هاجم الجزائريون باخرة الحظ السعيد *LA FORTUNE* الفرنسية في مياه عنابة وحطموها»[1] الأمر الذي جعل الدول الأوروبية تعود إلى إثارة قضية القرصنة في مؤتمر إكس لا شابل «الذي انعقد في 30 سبتمبر 1818م»[2].

كان قرار إكس لا شابل يقضي بأن يوجه إنذارا إلى الجزائر بالكف عن الرقّ والقرصنة مع التهديد باستخدام القوّة واتفق على أن تقوم بريطانيا وفرنسا معا بهذه المهمة بالنيابة عن أوروبا[3]، حيث «أوفدت فرنسا وإنجلترا الأميراليْن جوريان *Jurien* وفريمنتيل *Freemantale* إلى الجزائر، وقد خصص لهما الداي حسين لقاءين يوم 05 و09 سبتمبر 1819م، استمع خلالهما إلى قرارات ومطالب الدول الأوروبية التي أنذرت البلدان المغاربية بضرورة وضع حد لأعمال القرصنة»[4]، و «بأنّه إذا بدأ المغاربة بالعدوان فستكون أوروبا تحالفا قويا ضدهم، ولكنها مستعدة لإقامة علاقات طيبة مع الجزائر إذا غيرت من نظمها غير الملائمة للعصر، وطلب الإعلان إسقاط نظام الرق أساسا في الجزائر...وكذلك طالب الإنذار بتخلي الداي عن حقه في تفتيش السفن الأجنبية وعدم

[1] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500م/ 1830م، ص125.

[2] نفسه، ص125.

[3] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر(الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، مصر، 1993، ص77.

[4] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800م/1830م، ص159.

مصادرتها بحجة عدم استيفاء أوراقها»[1]، لم يمتثل الداي حسين لما جاء في الإعلان وواصل تفتيش سفن الدول غير المرتبطة بمعاهدات وكشف نشاطه الحربي، واعتبر أنّ إلغاء نظام الرق وعمليات النشاط البحري إذلالا لكرامة الجزائر وانتقاصا لسيادتها، لقد كان من حق "الداي حسين" ومن واجبه أن يرفض التهديد ولكن كان عليه أن يستعد لنتائج ذلك وعواقبه.

وهكذا بقي الوضع على حاله حتى عام 1823م وتأزمت العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية، نتيجة تدخل تلك الدول في شؤون الجزائر الداخلية، خاصة القنصلية الفرنسية في مدينة عنابة التي كانت تستورد الأسلحة وتبيعها للقبائل الجزائرية وكان ردّ فعل الحكومة الجزائرية إزاء هذه العملية هو فرض رقابة صارمة على الهيئات الأجنبية كما أنها اضطرت إلى تفتيش منزل القنصل الفرنسي في عنابة[2].

لقد كان هذا المؤتمر تمهيدا لاحتلال الجزائر عام 1830م «حيث كانت البداية الفعلية لهذا المخطط الاستعماري الزاحف تحت ستار القضاء على ما يعرف في أدبياته بـ القرصنة وحرصا من هذه الدول على انجاح مخططها لجأت إلى إضعاف القدرات الحربية لإيالات المغرب وذلك من خلال عدم تزويدها بالمواد الاستراتيجية والأسلحة والسفن بعد هذا المؤتمر»[3]، وقضت على كل مصدر يمكن أن تستجمع منه قوتها.

[1] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ص77.

[2] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره 1800م/ 1830م، ص160.

[3] حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815م/ 1830م، ص18، ص19.

الفصل الثالث

المعاهدات الجزائرية البريطانية في ضوء كتاب معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لـ "على تابليت".

❖ **المبحث الأول:** المعاهدات الجزائرية البريطانية خلال القرن17م

❖ **المبحث الثاني:** المعاهدات الجزائرية البريطانية خلال القرن 18م

❖ **المبحث الثالث:** المعاهدات الجزائرية البريطانية خلال القرن 19م

المعاهدات الجزائرية البريطانية: كان طابع العلاقات بين الجزائر وبريطانيا يتأرجح بين السلم والحرب، ولكن الطابع الودي كان يغلب عليها خاصة طوال النصف الثاني تقريبا من القرن الثامن عشر إلى بداية القرن التاسع عشر، و«منذ تأكد تفوق بريطانيا في البحار أصبحت سياستها تقوم على نظرية سياسية مُؤداها أنّه من مصلحة الدّول الكبرى بقاء الجزائر كقوّة بحريّة في البحر المتوسط وذلك حتى لا يُتاح للدول الصغيرة منافستها في الميدان التجاري، إذا تحقق أمن الملاحة في البحر المتوسط»[1].

ومن الطبيعي أن يكون هناك تقارب بين بريطانيا والجزائر فعُقدت بينهما معاهدات، وقد ذكرها "علي تابليت" في كتابه "معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية"، وقد تم تصنيفها في الجدول التالي حسب القرون.

القرن 17م	القرن 18م	القرن 19م
. معاهدة 23 أفريل 1662م	. معاهدة 1700م	. معاهدة 03 سبتمبر 1800م
. معاهدة 03ماي 1664م	. معاهدة28أكتوبر1703م	. معاهدة 19 مارس 1801م
. معاهدة 10أفريل1682م	. معاهدة 19أكتوبر1716م	. معاهدة 1 نوفمبر 1813م
. معاهدة 06أفريل 1686م	. معاهدة 18 مارس1729م	. معاهدة 21 نوفمبر 1813م
	. معاهدة 03 جوان 1751م	. معاهدة 03 أفريل 1816م
	. معاهدة 14 ماي 1762م	. معاهدة 28 أوت 1816م
	. معاهدة 03 أوت 1765م	. معاهدة 26 جويلية 1824م

[1] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ص471.

❖ المبحث الأول: المعاهدات الجزائرية البريطانية خلال القرن17م:

عُقدت معاهدات بين الجزائر وبريطانيا العظمى في القرن 17م، وقد كانت معاهدات سلم وتجارة وصداقة، وذلك لضمان مصلحة كلا البلدين.

1.قراءة في معاهدة سلم وتجارة بين جلالته المقدس شارل الثاني ملك بريطانيا العظمى، فرنسا، وإيرلندا ومدينة ومملكة الجزائر، ومن ذلك الأقاليم أبرمها السير *Sir John Lawson*، الفارس يوم 23 أفريل 1662م[1]:

لقد كان العنف النّهج الذي انتهجه الرياس في التعامل مع السفن الانجليزية، هذا ما دفع بالإنجليز إلى الحرب فقد «كان الأسطول الإنجليزي يستعد للتوجه إلى منطقة البحر الأبيض ليأتي بالأميرة البرتغالية التي ستصبح عروسة شارل الثاني وقد توقف الأسطول بالجزائر وفشل في الحصول على أية ترضية فقصف المدينة بالقنابل، ولكن الأسطول لم يتسبب إلا في أضرار بسيطة...غير أنه بعد انصراف الأسطول الانجليزي بقليل حطمت عاصفة هوجاء معظم السفن الجزائرية الممتازة وأضرت بالرصيف البحري (المول)، فكان أن حققت هذه العاصفة ما عجز عنه الأسطول الانجليزي، وقد أصبح الجزائريون الآن متخوفين من القوّة البحريّة الانجليزية»[2] فوقعوا معاهدة سلم وتجارة سنة 1662م استجابت فيها الجزائر لمعظم الشروط الإنجليزية، فقد كانوا مستعدين لاحترام المعاهدة طالما كان أسطول البحارة (الرياس) ضعيفا.

كانت بنود المعاهدة لصالح بريطانيا لأنها كانت تمثل قوّة بحرية في حين كانت الجزائر ضعيفة بسبب ما تعرض له أسطولها، وقد تضمنت المعاهدة 14 بندا كان محتواها كما يلي:

---

[1] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ص 147.

[2] جون ب. وولف، الجزائر وأوروبا 1500م/ 1830م، ص321، ص322.

– بندا يضمن السلم الحقيقي والدائم بين جلالته المقدس ملك بريطانيا العظمى، والباشا والديوان، وحكام الجزائر والمقاطعات التابعة لها. كما ضمن هذا البند حرية التجارة للسفن التابعة لملك بريطانيا (البيع والشراء)«يشتري ويبيع كما هو الحال في الأوقات السابقة»[1] مع دفع الجمارك بقيمة 10٪.

– خلقت هذه المعاهدة نظام مرور وافق الجزائريون على احترامه حيث يتم تحديد مفتشيْن لهما الحق في الصعود على ظهور السفن الإنجليزية لتفتيشها وبعد «إصدار جواز لهم تحت ختم وتوقيع الأميرال الأعلى لإنجلترا»[2]، يُسمح للسفن بمواصلة رحلتها وهذا ما حفظه البند الثاني.

– لقد كان تحرير الأسرى المسحيين من بين القضايا التي نصّت عليها بنود المعاهدة، فقد كان البند الثالث ينصّ على أنّ كلّ رعايا ملك بريطانيا العظمى، الذين هم الآن عبيد في الجزائر، يحرر ويسلم بعد دفع السعر الذي بيع به.

– احتوت المعاهدة على منع وتحريم بيع السلع والسفن الإنجليزية المنهوبة من طرف قراصنة الدول المجاورة (تونس، طرابلس، سلا)في ميناء الجزائر لتضييق على ناهبي السفن والسلع في المتوسط.

–حفظت المعاهدة أملاك الموتى الإنجليز الذين تعود أملاكهم بعد موتهم للقنصل الانجليزي ولا يحق للباشا أو الأغا احتجازها أو مصادرتها «إنّ أيّ بضاعة لرعايا ملك بريطانيا العظمى، يموت في الجزائر، أو في أقاليمها فإنّ سلعه وأمواله لن تحجز من قبل الباشا والآغا، أو أي مسؤول آخر بل تبقى بيد القنصل الإنجليزي»[3].

[1] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ص147.

[2] نفسه، ص148.

[3] نفسه، ص147.

-تضمنت المعاهدة حرية ممارسة العبادة حيث يسمح للقنصل الإنجليزي المقيم في الجزائر ممارسة عبادته دون تعرضه للأذى «إنّ القنصل الإنجليزي المقيم في الجزائر يسمح له بمكان للعبادة فيه ولا أحد يؤذيه هو أو رعايا جلالته، بأي حيف سواء قولا أو فعلا مهما كان»[1].

-لا يتحمل القنصل أو أي رعية من رعايا الملك مسؤولية ارتكاب جريمة في حق تركي أو أهلي في الجزائر «في حالة وأن اعتدى أحد رعايا جلالته على تركي أو أهلي، وألقي عليه القبض، فإنّه يعاقب، غير أنّه في حالة فراره، لا يسأل القنصل الإنجليزي، ولا أي آخر من رعايا جلالته عن تلك الحادثة»[2].

- نصّ البند الثامن على حرية السفن البحرية الإنجليزية التصرف في الغنائم من غير إزعاج من أي أحد وغير ملزمة بدفع الجمارك، كانت إنجلترا تسعى لجعل ميناء الجزائر مركزا للتزود بالمؤن.

- نصّت المعاهدة على دفع الرسوم من قبل السّفن التابعة لرعايا جلالته التي باعت سلعها في الجزائر، أما السلع التي لم تباع تشحن بحرية من غير دفع الرسوم عليها.

- تقديم يد العون للسفن الغارقة من قبل الجزائريين لأنّها لا تعتبر غنيمة وعدم مصادرة سلعها، وعدم أَسْر رجالها «أن السفينة الغارقة والتابعة لجلالته أو لأي من رعاياه على الساحل التابع للجزائر لن تصبح غنيمة ولن تصادر سلعها ولا جعل رجالها عبيدا، بل أنّه على أهالي الجزائر أن يعملوا ما في وسعهم لإنقاذهم هم وسلعهم»[3].

- جاء في البند 11 تحرير القناصل أو أي رعية من رعايا الملك بدفع ديون انجليزي آخر إلا إذا كان كفيلا أو ضامنا.

---

[1] المرجع السابق ، ص147.

[2] نفسه، ص147.

[3] نفسه، ص148.

– جاءت المعاهدة لتضمن حقوق الرعايا الإنجليز في الجزائر فقد نصت على أن الديوان هو من يقاضي ويحاكم هؤلاء الرعايا في حالة خلافهم أو تعرضهم لأحد الأهالي، أما في حالة خلافهم مع بعضهم البعض فإنّهم يخضعون لقرار القنصل.

– كما تضمن المعاهدة حرية تنقل الرعايا التابعة لجلالة الملك دون مضايقة عند سفرهم ونقل بضائعهم.

حددت هذه المعاهدة مجموعة من البنود التي كانت تصب في غالبها لصالح بريطانيا، حيث تضمن لهم حرية عبور بواخرهم في البحر الأبيض، وحرية التجارة، وتوقف أعمال القرصنة، وتحرير العبيد الإنجليز مع دفع المبلغ الذي تم بيعهم به لأول مرة في السوق، كما تمنع استرقاق الإنجليز مستقبلا.

2.قراءة في معاهدة السلم بين تشارلز الثاني ملك انجلترا والباشا، وديوان الجزائر في الثالث من ماي 1664م.

واجهت المعاهدة التي وقّعها الجزائريون مع بريطانيا العظمى سنة 1662م صعوبات، فالبحارة الجزائريون لم يلتزموا ببنودها، وكانوا يعاملون البحارة الإنجليز بعنف ويستولون على الغنائم ويستعبدون طاقمها، فقد كتب براوني قائلا: «أنهم يستولون على الغنائم كما يشاؤون، ويسيؤون معاملة قوادنا وبحارتنا ليجعلوهم يعترفون... كما كان البحارة الجزائريون ينظرون للسفن التابعة لرعايا شارل الثاني هدفهم المفضل وأن طاقمها مرشح للرق»[1]، وحتى تحفظ بريطانيا مكانتها في البحر الأبيض وتحافظ على مصالحاها خاصة التجارية، «أرسل شارل رسالة إلى الباشا يخبره فيها أن السيد جون لوسون Lawson متوجه إلى الجزائر ليحصل على ترضيات نتيجة الاخلال بالمعاهدة... وقد وصل أمير البحر "لوسون" إلى الجزائر سنة 1664م، ومعه نسخة من معاهدة 1662م

[1] جون ب. وولف، الجزائر وأوروبا 1500م/ 1830م، ص322، ص323.

التي كان السلطان العثماني قد صادق عليها، وفي الحال أطلق الجزائريون ثماني سفن إنجليزية كانت محتجزة»[1].

وقع الجزائريون مع بريطانيا معاهدة سنة 1664م وافقوا فيها على وقف الهجمات على السفن الإنجليزية، وأن يحترموا بنود معاهدة سنة 1662م.

جاءت هذه المعاهدة لتأكيد بنود معاهدة 1662م التي كانت في صالح بريطانيا التي استغلت الظروف التي كانت تعيشها الجزائر لتفرض شروطها، فالضعف الذي عرفته البحرية الجزائرية بسبب تحطم الكثير من سفنها بسبب الزوبعة التي تعرضت لها، وانتشار الطاعون بالإضافة إلى بعض الهجومات التي كانت تتعرض لها من قبل الدول الأوروبية، كلّ هذا جعل الجزائر توقف أعمال القرصنة وتطلق سراح الأسرى الإنجليز وتسمح بعبور سفنها بكل حرية وعدم الهجوم عليها واسترقاق طاقمها.

من البنود التي جاءت بها هذه المعاهدة: منع تعرض أي رعية أو تاجر إنجليزي للظلم أو المضايقة في أحد المرافئ الجزائرية «إنه لا تاجر ولا رعية لجلالته، يكون مسافرا لا يضايق ولا يظلم في أي مرفأ»[2]، يمنح هذا البند حرية مطلقة للرعايا الإنجليز حيث يلزم الجزائريين على عدم التعرض لهم وعدم مضايقتهم.

3. قراءة في معاهدة بين بريطانيا العظمى والجزائر وقعت بمدينة الجزائر في 10 أفريل1682م:

كانت هذه المعاهدة بين الدّاي بابا حسن والملك شارل الثاني، فقد «سارعت بريطانيا إلى انتهاز فرصة حالة الحرب بين الجزائر وفرنسا للحصول على معاهدة سلم مع الجزائر ووصفها لوفاشي *Levacher* بأنها مخزية لبريطانيا ... وذلك أن الأميرال هيربرت

[1] المرجع السابق، ص322، ص323.

[2] نفسه، ص322، ص323.

Herbert تنازل عن حقه في ثلاثمائة وخمسين(350) وحدة بحرية تجارية لصالح الجزائريين، الذين كانوا غنموها منهم (من البريطانيين)، وردّ للجزائريين أسراهم الذين كانوا على أسطوله، بدون أن يطالب مقابل ذلك باسترجاع مواطنيه الذين كانوا في سجون الجزائر... وزيادة على ذلك سلم للجزائريين كمية هائلة من عتاد الحرب»[1] وذلك بسبب خوفه من الجزائر التي أعدت أسطولا جديدا كانت قد بدأت بناءة سنة 1667م فقد كان القنصل الإنجليزي جون وارد *ward* «متأكدا من أنه عندما تخرج هذه السفن من ورشاتها ربما تعلن الجزائر الحرب إما على فرنسا وإما على إنجلترا لأن الغنائم المتوفرة كانت قليلة جدا»[2].

وقعت الجزائر هذه المعاهدة «لاستمالة الإنجليز أو على الأقل كسب حيادهم في حربهم المعلنة ضد الفرنسيين»[3]، أما بريطانيا فقد كان همها المحافظة على نشاطها التجاري في البحر المتوسط، وتأمينه من هجمات البحارة الجزائريين بالإضافة إلى معرفتها أن المعاداة مع الجزائر سيعود عليها بالسلب، جاءت هذه المعاهدة مثل مثيلاتها تضبط العلاقة التجارية والسياسية بين الجزائر وإنجلترا، فقد تم الاتفاق على أنه سيكون هناك سلم حقيقي ودائم ولا ينتهك بين عظمة الأمير شارل الثاني والداي بابا حسن.

تضمنت هذه المعاهدة البنود نفسها التي نصت عليها المعاهدات السابقة إلا أنه من البنود التي أثارت بعض المشاكل وعدم التفاهم بين الطرفين البند الرابع حيث تضمن قضية جواز السفر فقد تم تعديل طريقة العمل به وذلك بتحديد مدته بـ 15 شهرا كحد أقصى بالتعامل به « وأنّه مع انقضاء فترة 15 شهرا الموالية مستقبلا بعد إبرام هذا السلم

[1] مولود قاسم نايت قاسم، شخصية الجزائر الدّولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ص189.

[2] جون ب. وولف، الجزائر وأوروبا 1500م/ 1830م، ص322، ص323.

[3] بلقاسم قرباش، معاهدة الصلح والسلام بين بريطانيا العظمى والجزائر 1682م من خلال وثيقة أصلية، مجلة الدراسات التاريخية، ع 18، ماي 2015، ص174.

فإن القائد المذكور للسفينة التجارية أو المركب لا يصدر مثل هذا الجواز..»[1]، يحق للطرفين الجزائري أو الإنجليزي المطالبة بتجديده، وفي البند السابع مُنع الجزائريون من الحصول على ترخيص للذهاب إلى سلا[2] أو أي مكان آخر هو في عداوة مع ملك بريطانيا العظمى حتى لا يتمكنوا من الاستلاء على البضائع الانجليزية وبيعها بطريقة غير شرعية في سلا وفي ذلك تضييق على التجار الجزائريين وضمان لعدم الاستيلاء على بضائع التجار الانجليز، وفي البند الثامن تم منع الجزائريين من ممارسة القرصنة «قرب أو على مرأى من مدينة جلالته والحامية العسكرية في طنجة أو أي طريق من طرق جلالته، وكذا مرافئ أو موانئ بلدات ومواقع ولأي وسيلة من الوسائل التي تعكر السلم والتجارة للمملكة»[3]، كان الهدف من هذا البند منع الجزائريين من تقديم أي دعم للمغاربة ضد إنجلترا وإطالة التواجد الإنجليزي بالمنطقة.

يشير البند التاسع إلى أنه لا يحق لحكام الجزائر السماح ببيع أي بضائع أو سلع لأي رعية من رعايا جلالته داخل أقاليم الجزائر، في الوقت نفسه أشار البند العاشر أنه في حالة قدوم «أي سفينة حربية لملك بريطانيا العظمى إلى الجزائر، أو أي ميناء أخر أو مكان تابع لتلك المملكة، ويأتي بغنيمة فإنه يمكن بيعها بشكل حرّ»[4]، وهذا ما يثبت أن انجلترا تسعى وراء مصالحها.

من المعروف أن الأسرى الفارين يتم ارجاعهم أو فديتهم غير أن البند الحادي عشر خرج عن هذه القاعدة فإن «حصل وفرّ أي مسيحي والتحق بإحدى السفن الحربية

---

[1] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ص152.

[2] سلا ، احدى المدن المغربية الساحلية، اشتهرت في التاريخ الحديث بممارسة بحارتها للقرصنة بتفويض من الملك المغربي، ينظر بلقاسم قرباش، معاهدة الصلح والسلام بين بريطانيا العظمى والجزائر 1682م من خلال وثيقة رسمية، ص181.

[3] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ص152.

[4] نفسه، ص152.

البريطانية فإنه لا يطلب ارجاعه ثانية ولن يجبر لا القنصل...ولا القائد أو أي من رعايا جلالته بدفع أي شيء عن هؤلاء المسيحيين الفارين»[1]، وهو إجراء لصالح بريطانيا.

كانت بنود هذه المعاهدة لصالح بريطانيا، في المقابل لم تنتفع الجزائر ببنودها ماعدا أنها كسبت إنجلترا لصالحها في حربها ضد فرنسا.

4.قراء في معاهدة بين بريطانيا العظمى والجزائر وقعت في مدينة الجزائر يوم 06 أفريل 1686م:

معاهدة متممة ومكملة للمعاهدات السابقة التي نصت على احترام الرعايا الإنجليز، تضمنت «بنود سلم وتجارة بين عظمة الأمير جيمس الثاني بفضل الله ملك بريطانيا العظمى، وفرنسا وايرلندا، ناصر الدين المسيحي، وصاحب السمو الدولاتي، الباشا العظيم والآغا وحكام مدينة الجزائر الشهيرة، في بلاد البربر، مصدق عليها من قبل السير *William Soame*، و *Baronet*، سفير جلالته لدى الباب العالي في الخامس من أفريل 1686م»[2]، لقد وقعت هذه المعاهدة في عهد الداي «ابراهيم خوجة»[3]

جاء البند الثامن جاء ليمنع طواف أي مركب «بقرب أو على مرأى من أي طرق جلالته...»[4]، وهذا يدلّ على أن إنجلترا تسعى لجعل تلك الطرق التجارية تحت حمايتها بهدف تأسيس طرق تجارية بحرية تسير بقوانين دولية لا يحق لأي دولة التعرض لها. لقد تم تجديد هذه المعاهدة سنة 1691م من «طرف توماس باكر دون تعديلات تذكر»[5].

---

[1] المرجع السابق، ص153.

[2] نفسه، ص156.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية، وهيبتها الدولية قبل سنة 1830،ج1، ص190.

[4] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ص157.

[5] بلقاسم قرباش، معاهدة الصلح والسلام بين بريطانيا العظمى والجزائر 1682م من خلال وثيقة أصلية، ص179.

❖ المبحث الثاني: المعاهدات الجزائرية البريطانية خلال القرن 18م:

1.قراءة في معاهدة بين الجزائر وبريطانيا العظمى وقعها القبطان موندن *Munden* والقنصل كول *col* سنة 1700م

«وقعت في اليوم السابع عشر من أوت 1700م تم الاتفاق بين السيد"col"الوكيل التجاري لجلالته والقنصل العام في هذه المدينة والمملكة و*Modore Munden* من جهة وفخامته اللورد مصطفى أفندي من جهة أخرى»[1] .

عرفت العلاقة بين الجزائر وإنجلترا نوعا من الاستقرار لسعي كل منهما لتحقيق مصالحها فقد «استولى الهولنديون على سفينة جزائرية صغيرة وأطلق سراحها الأدميرال البريطاني وطلب الأخير من القنصل أن يدفع للداي قيمة عدة أشياء أخذها منها، رفض الداي استلام أي شيء»[2] بحجة أن هذا العمل هو دليل صداقة إنجلترا للجزائر، وأصدر الدّاي «أوامرا صارمة لقائده بعدم مطاردة السفن البريطانية أبدا بطريقة تخيفهم»[3]، وذلك لحفظ السلام بين البلدين.

تم توقيع معاهدة سنة 1700م، وقد احتوت على بندين الأول كان شرحا للبند السابق الذي جاء في المعاهدة السابقة وهو بند الطرق البحرية حيث شدد الطرف الإنجليزي أنه «لا سفينة ولا مركب ينتميان لحكومتنا الجزائر سيقومان بطواف قرب أماكن تابعة لمملكة بريطانيا العظمى المذكورة أو أي طريقة تخل بالسلم والتجارة في نفس الوقت»[4] ومن يُخل بهذا البند يتعرض لعقوبات شديدة، لقد حرص الإنجليز على الالتزام بهذا البند خوفا على سفنها التجارية خاصة القادمة من أمريكا الشمالية والهند.

---

[1] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ص161.

[2] *Robert Lambert Playfair,The scourge of Christendom, Annales of British relations with Algiers prioe to the French conquest,London,Smith, Elder, And Co, 1884,p166,p167*

[3] *Ibid,p167.*

[4] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ص161.

أما البند الثاني تطرق لمشكلة جواز السفر إذ نصّ على أن «سفن ومراكب جلالته لا تحتاج إلى جوازات في أي مكان من العالم، بل أنها ستمضي في رحلتها من دون أن يخرج أو يظهر جواز لأي من سفننا حتى آخر سبتمبر 1701م »[1]وبعد انتهاء هذه المدة فإن أي سفينة إنجليزية لا تحمل جواز مرور يلقى عليها القبض واعتبار سلعها غنيمة، غير أن السفينة وطاقمها لا يعتبرون غنيمة وإنما يجب إرجاعهم إليهم ودفع أجرة النقل للقائد.

لعل ما يفسر مطلب إنجلترا بنزع جوازات السفر هو تسريع حركة سفنها في المتوسط لأن تفتيشها كان يعيق حركتها.

2.قراءة في معاهدة سلم وتجارة بين عظمة الأميرة آن (*Princesse Anne*) ومصطفى باشا في 28أكتوبر 1703م:

وقعت هذه المعاهدة بين ملكة بريطانيا العظمى وصاحب السّمو السلطان مصطفى باشا، حيث «بعثت ملكة انجلترا آن *Anne* القائد البحري بينك*Binc* بهدايا ثمينة إلى داي الجزائر من أجل إبرام معاهدة خاصة تضمن لها تحسين العلاقات التجارية بين إنجلترا والجزائر»[2].

اشتملت المعاهدة على ثلاثة بنود، نصّ البند الأول على احترام بنود المعاهدات السابقة للحفاظ على السلم والصداقة بين الطرفين، أما البند الثاني فهو خاص بالتجارة حيث جاء فيه أنّه «من أجل إقامة تجارة مفيدة والحفاظ عليها لما فيه خير رعايا إنجلترا والجزائر على أن رعايا إنجلترا لن يدفعوا مستقبلا سوى 5% للجمارك عن السلع التي يبيعونها في مدينة الجزائر»[3]، تخفيض نسبة الضريبة على السلع يثبت أن التجارة

[1] المرجع السابق، ص161.

[2] محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، بص28.

[3] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ص163.

الإنجليزية انخفضت في الجزائر بسبب تأثر الطرق البحرية الإنجليزية بالحرب الإنجلو فرنسية.

تم الاتفاق في هذه المعاهدة أيضا على أن الغنائم التي يأخذها رعايا جلالة ملك إنجلترا، وكل البوارج والسفن المبنية والمجهزة في أحد ورشات جلالة ملك بريطانيا في أمريكا أو تلك التي تحصل عليها الإنجليز كغنائم «لن تتعرض للإزعاج في حالة ما إذا لم يكن في حوزتها جواز سفر ولكن يكفي أن تكون لكل منها شهادة مكتوبة بخط يد الضابط القائد الذي استولى على الغنيمة...»[1]

3.قراءة في بنود معاهدة سلم وتجارة بين صاحب السمو والعظمة الأمير جورج ملك بريطانيا العظمى وفرنسا وايرلندا، وعلي باشا داي مملكة الجزائر1716م

تصارعت القوات البريطانية والهولندية عام 1704م للاستيلاء على المضيق – مضيق جبل طارق– وانتهى الصراع بالتوقيع على معاهدة أوتريخت عام 1713م، وهي معاهدة أنهت حروب خلافة العرش الإسباني1701م/1714م، وأسست لتوازن القوى الغربية .... نتيجة لهذه المعاهدة كسبت بريطانيا المستعمرات الأساسية في جبل طارق، فهو يعد أهم أهداف السياسة البريطانية[2].

كما تم التنازل على «جزيرة مينورقة[3] *Minorque* في البحر الأبيض المتوسط»[4] وجعلها تابعة لملك بريطانيا.

---

[1] المرجع السابق، ص163.

[2] نعيمة خطير، الأهمية الجيوبوليتيكية لمضائق حوض المتوسط، مجلة مدارات سياسية، ع ديسمبر 2017، ص135، ص136.

[3] جزيرة مينورقة، تم الاستيلاء عليها من قبل الانجليز سنة« 1708م» وأصبحت بورت ماهون قاعدة لهم، ينظر، إليزابيث بروغتون بلانكلي، ست سنوات من الإقامة في الجزائر، ص33.

[4] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ص164.

رغم حصول بريطانيا على قواعد بحرية كان الهدف منها حماية تجارتها من القرصنة، إلا أن البحارة الجزائريين لم يتوقفوا عن نهب السفن الإنجليزية والاستيلاء عليها، هذا ما أدى إلى توتر العلاقة بين الإنجليز والجزائر، وحتى تحافظ إنجلترا على علاقتها مع الجزائر سارعت إلى إبرام معاهدة سنة 1716م.

تضمنت هذه المعاهدة أربعة بنود، نصّ البند الأول على أنّ هذه المعاهدة تجديد للمعاهدات السابقة، وأنه لا يجوز خرقها لأي ظرف كان، وأن جميع المشاكل العالقة بين الطرفين يتم تسويتها بالطرق الودية وفقا للحقيقة والصواب فـ«البوارج والسفن الأخرى والرعايا من الجانبين لن يسيئوا في المستقبل إلى بعضهم البعض سواء عن طريق الإهانة أو الشتيمة بالقول أو بالفعل، بل وسيتعاملون مع بعضهم بكل الاحترام والصداقة الممكنة»[1].

أما البند الثاني فقد نص على اعتبار جبل طارق وجزر مينورقة جزء من مستعمرات بريطانيا، وبذلك أصبحت الجزائر مجبرة على معاملة السفن التجارية القادمة منهما على أساس أنهم ينتمون للتاج البريطاني، وبذلك يمكن «أن يجولوا وأن يمارسوا التجارة وهم يحملون جوازات سفر قانونية في كل مقاطعات الجزائر ويعبرون من غير أي إزعاج»[2]، لأنهم تابعون لملك بريطانيا وتحت راية العلم الإنجليزي.

وقد أشار البند الثالث في هذه المعاهدة إلى عملية شحن البضائع «فإن كل الممتلكات والبضائع التي تشحن مستقبلا من طرف رعايا من الجزائر على متن بوارج أو سفن تابعة لبريطانيا العظمى مع دفع قيمة الشحن ، يتم تسجيلها في الأول في مكتب الديوان القنصلي وأمام القنصل البريطاني المقيم في الميناء التي تشحن فيه، حيث يتم فيه

[1] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ص164.

[2] نفسه، ص165.

بيان كميتها ونوعيتها وقيمتها ويؤشر عليها القنصل في التصريح المسلم للبارجة أو السفينة قبل انطلاق رحلتها»[1]، ولعل الهدف من هذا هو «تجنب رفع مطالب ضد الأمر البريطانية في حالة وقوع أي شكوى»[2]، وذلك لتفادي وقوع أي خلاف بين الطرفين، أما البند الرابع جاء ليمنح حرية عبور البوارج البريطانية الحاملة لجوازات سفر.

4.قراءة في معاهدات 1729م/ 1751م/ 1762م/ 1765م:

18مارس 1729م (تم توقيعها بين بريطانيا والجزائر) لم تأت هذه المعاهدة بأي جديد سوى تذكير الجزائر باحترام بنود المعاهدات السابقة والموقعة ما بين 1682م/ 1716م.

أما معاهدة 03جوان1751م التي وقعت في الجزائر(بين بريطانيا العظمى والجزائر) تم إضافة بند واحد فيها نص على «أن جميع القوارب الناقلة لمهمة صاحب الجلالة البريطاني والتي قد تلتقي مع أي سفينة جزائرية، ستعامل بنفس الاحترام لسفن حرب صاحب الجلالة... وإذا كان أي من السفن الجزائرية ارتكبت أقل خطأ أو عنف ضدهم فإن الرياس المخالفين لذلك ... يعاقبون بشدة ودون قبول أعذارهم»[3] لم يذكر في هذا البند جواز المرور.

ومعاهدة 14 ماي 1762م (مواد السلم والتجارة بين بريطانيا العظمى والجزائر، أبرمت وصودق عليها من قبل " *Archibald Clevland* أرشيبل كليفلاند" بمدينة الجزائر، لم تأت بجديد سوى أنها جاءت لتأكيد بنود المعاهدات السابقة.

---

[1] المرجع السابق، ص165.

[2] نفسه، ص165.

[3] نفسه، ص167.

ومعاهدة 03 أوت 1765م مواد السلم والتجارة بين الأمير الأكثر هدوء وقوة، جورج الثالث[1]، بفضل الله، ملك بريطانيا العظمى وفرنسا وإيرلندا والمدافع عن الديانة المسيحية.

اشتملت هذه المعاهدة على بندين نصّ الأول على منع الجزائر من أخذ أي رعية إنجليزي من «البحر أو البر بناء على أي ذريعة كانت عن طريق الشراء أو البيع أو أصبح عبدا داخل أراضي هذه المملكة»[2] (الجزائر)، فإنّه على السلطات الجزائرية تسليمه إلى القنصل البريطاني المقيم بالجزائر، الهدف من هذا البند محاربة التجار الخواص الذين يتاجرون بالعبيد، أما البند الثاني فقد «تم التوصل والاتفاق على أنه في حالة أن رعية من رعايا جلالته اعتنق الدين الإسلامي بسبب المشروبات الكحولية... يجوز تخليصه فورا أو يرسل إلى منزل القنصل ويسمح له بثلاثة أيام للتفكير»[3]، لقد كان هدف انجلترا من هذا البند إعطاء فرصة لرعاياها لتحديد خيارهم والتفكير قبل الارتداد عن دينهم، على العموم المعاهدة لم تخرج عن سابقاتها ولم تكن هناك نقاشات سياسية يجب أن تسوى بين الطرفين ماعدا مسألة الأسرى.

المعاهدات 1729م/ 1751م/ 1762م/ 1765م/ كلها نصت على التأكيد على البنود السابقة، وهو ما يدل على أن البنود المرتبطة بالتجارة كانت في صالح إنجلترا مما دفعها إلى عدم تغييرها.

[1] جورج ويليام فريدريك أو جورج الثالث (1738م/ 1820م) ملك بريطانيا العظمى ومملكة إيرلندا من 1760م وحتى اتحاد الدولتين في عام 1801م، إليزابيث بروغتون بلانكلي، ست سنوات من الإقامة في الجزائر، ص79.

[2] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ص169.

[3] نفسه، ص169.

❖المبحث الثالث: المعاهدات الجزائرية البريطانية خلال القرن 19م

1.قراءة في معاهدة بين بريطانيا العظمى والجزائر وقعت في مدينة الجزائر يوم 03 سبتمبر 1800م:

تم توقيع هذه المعاهدة «بين صاحب الجلالة الأكثر امتيازا جورج الثالث، نعمة الله عليه المدافع عن بريطانيا العظمى، وإيرلندا، والديانة المسيحية وما إلى ذلك، واللورد ومصطفى، داي وباشا وحاكم المدينة الأكثر شهرة والمدينة المحروسة ومملكة الجزائر ويمنحه صاحب الجلالة البريطاني السلطة الكاملة لهذا الغرض»[1]، جاءت هذه المعاهدة لتجديد جميع مواد ومعاهدات السلم والتجارة السابقة وتأكيد العلاقة الودية بين الطرفين حيث «يجوز التعامل مع بعضهما البعض بكل احترام وصداقة ممكنة، وأنّ جميع المطالب والدعاوي العالقة بين كلا الطرفين، مهما كانت يمكن معالجتها إلى حدّ ما بصورة ودية وعادلة»[2]، نستشف من هذا البند حرص بريطانيا على أن تكون العلاقة بينها وبين الجزائر ودية وذلك حفاظا على مصالحها التجارية.

2.قراءة في معاهدة بين بريطانيا العظمى وداي الجزائر يوم 19 مارس 1801م:

أصبحت مالطا تابعة لبريطانيا منذ سنة 1800م بعد أن قدم زعماؤها الجزيرة إلى السيد "ألكساندر بول" وطلبوا وصاية جلالة ملك بريطانيا عليهم، وفي عام 1814م أصبحت مالطا جزءا من بريطانيا بعد معاهدة باريس واستخدمت كمحطة طريق ومقر للأسطول البحري البريطاني[3].

بعد خضوع مالطا لبريطانيا أصبح لزاما وبموجب«الاتفاق والمتفق عليه تماما، بين جون فالكون *John Falkon* المحترم، وكيل صاحب الجلالة البريطاني والقنصل العام

---

[1] المرجع السابق، ص170.

[2] نفسه، ص170.

[3] إليزابيث بروغتون بلانكلي، ست سنوات من الإقامة في الجزائر، ص47.

لمدينة ومملكة الجزائر، وصاحب السمو الدّاي مصطفى باشا، حاكم الجزائر»[1]، على الجزائر معاملة سكان الجزيرة «على قدم المساواة مع بقية الرعايا البريطانيين لصاحب الجلالة، وتعتبر الجزيرة المذكورة في جميع النواحي مثل أماكن أخرى خاضعة لتاج بريطانيا»[2].

3.قراءة في معاهدة أول نوفمبر 1813م (إعلان داي الجزائر الخاص بتحرير الأسرى الصقليين):

في سبتمبر 1813م تدخل المبعوث البريطاني لدى الداي الحاج علي لتوقيع السلم مع صقلية ويبدو أن المعاهدة كانت مهمة للإنجليز لدعم موقفهم في الحروب التي كانوا يقودونها ضد نابليون وذلك لحصر نفوذه في الامارات الإيطالية، وأما بالنسبة للداي فكانت مهمة لاكتساب الدعم الانجليزي ضد فرنسا[3]، لقد كان السلم ضرورة مهمة لصقلية لتأمين سفنها التجارية.

لقد تضمنت المعاهدة التي تم توقيعها في 01 نوفمبر عام 1813م بين الحاج علي باشا داي الجزائر و ويليام أكورت[4] المحترم إعلان الدي حول اطلاق سراح الأسرى الصقليين تحت وساطة وليام أكورت، وقد جاء الاعلان كالآتي «نحن الحاج علي باشا داي الجزائر نوافق على الافراج عن جميع رعايا صقلية، الذين هم في هذه اللحظة بين

---

[1] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ص171.

[2] نفسه، ص171.

[3] بلقاسم قرباش، معاهدتا السلم الجزائري مع البرتغال وصقلية والوساطة الانجليزية بين سنتي 1810م/ 1813م، مجلة البحوث التاريخية، مج 6، ع1، جوان 2022، ص347.

[4] ويليام أكورت، بارون هاييتسبري الأول (1779م/1860م)، كان دبلوماسيا بريطانيا وسياسيا محافظا، ومبعوثا فوق العادة إلى الدول البربرية من 1813م إلى 1814م، وإلى مملكة نابولي في 1814م وشغل منصب سفير لدى البرتغال بين 1824م/ 1828م، ينظر إليزابيث بروغتون بلانكلي، ست سنوات من الإقامة في الجزائر، ص320.

أيدينا، حينما تتمكن الحكومة الصقلية من تحويل المبلغ لنا »[1]، موافقة الداي لإطلاق الأسرى الصقليين كان بعد مواقفة الحكومة الصقلية على دفع الفدية والتي كانت تقدر بـ، 1571دولار إسباني، و08ميزوناس عن كل فرد.

يبدو أن الوساطة الإنجليزية كانت واضحة في توصل صقلية إلى عقد اتفاق مع الجزائريين في 21 نوفمبر1813م ، عُنونت المعاهدة بـ: معاهدة سلم بين الجزائر وصقلية بوساطة بريطانيا العظمى وقعت في مدينة الجزائر يوم 21 نوفمبر 1813م بين «الحاج علي باشا داي الجزائر، من جهة، ووليام أكورت المحترم المبعوث والوزير المفوض الكامل الصلاحية لجلالته من جهة أخرى، أنه مزود بكامل الصلاحيات لإبرام نفس المعاهدة من جانب صاحب جلالة صقلية»[2]، الملاحظ أنه لا يوجد ممثل من طرف صقلية بل هناك الوسيط البريطاني فقط وهذا ما يثبت أن صقلية كانت تحت الوساطة البريطانية.

اشتملت المعاهدة على بندين نص الأول على «موافقة الداي على هدنة غير مقيدة للرعايا، والسفن والأملاك صاحب جلالة صقلية مدة سنتين كاملتين ابتداء من أول جانفي 1814م من السنة الميلادية»[3]، وذلك امتثالا لرغبات صاحب السمو الملكي والأمير "ريجنت" لبريطانيا العظمى، أما البند الثاني فقد نص على حرية تحرك السفن التجارية والحربية لصقلية وللجزائر بنفس الشروط التي تتمتع بها الدول الأكثر رعاية «إن سفن ورعايا صاحب جلالة صقلية يسمح لهم بنقل تجارتهم في موانئ الجزائر ويخضعون لنفس

[1] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ص171.

[2] نفسه، ص172.

[3] نفسه، ص172.

الشروط التي تتمتع بها الدولة الأكثر رعاية وعلى نفس المنوال»[1] بالنسبة للسفن الجزائرية.

كما تستقبل السفن الحربية لكلا البلدين في موانئهما و«يسمح لها بالتزود بكل مادة قد تحتاجها للاستهلاك الفوري والخاصة بها بأسعار السوق العادية هناك»[2]، أثبتت هذه المعاهدة أنه أصبح لإنجلترا تأثير قوي في البحر الأبيض، حيث أصبحت تمثل الدول التي هي تحت سيطرتها أمام مملكة الجزائر، التي بدأت تفقد تأثيرها مقارنة بالمكانة التي كانت تتمتع بها.

4.معاهدة بين بريطانيا العظمى والجزائر وقعت بالجزائر في 03 أفريل 1816م مع إضافة مادة في 20 ماي 1816م:

بعدما أصبحت الجزر الأيونية أي «قورصو، سيفالونيا، زانتي، مورس، إيثاكا، وسيرجيو، وباكسو»[3] تحت حماية بريطانيا أصبح لزاما على الجزائر احترام سكانها وسفنها والمساواة بينهم وبين الرعايا البريطانيين ففي 1816م أبرمت هذه المعاهدة من قبل إدوارد البارون إيكسموث[4] لتأكيد حق سكان الجزر الأيونية والاعتراف بهم من قبل «داي الجزائر كرعايا بريطانيين ولهم كامل الحقوق والأمن التي يتمتع به الرعايا البريطانيون»[4]، كما أن علمهم وتجارتهم ستحترم ابتداء من تاريخ توقيع هذه المعاهدة، وهذا للحفاظ على القوة البريطانية والتحرك بحرية غربي المتوسط.

---

[1] المرجع السابق، ص172.

[2] نفسه، ص172.

[3] نفسه، ص173

[4] إدوارد البارون إيكسموث *Edward Baron Exmouth* ، الفارس القائد الحامل للوسام العسكري المشرف لباث *Bath* أمير الأسطول الأزرق من أسطول صاحب الجلالة البريطاني والقائد العام لسفن ومراكب صاحب الجلالة العاملة في البحر المتوسط، المرجع نفسه، ص173

[4] نفسه، ص173

كما نصّت هذه المعاهدة على أنه في حالة وقوع أي مشاكل تسبب بها سكان الجزر الأيونية، وجب ابلاغ ملك بريطانيا بذلك ليتولى بنفسه حلّ المشكل بالتنسيق مع داي الجزائر لأنهم يعتبرون من رعايا بريطانيا ومواليدها.

لقد جاء في المعاهدة بند يتحدث عن حق إطلاق أسرى الجزر الأيونية الذين هم في الجزائر حيث أن «صاحب سمو داي الجزائر باعترافه بسكان الجزر الأيونية المذكورة كرعايا بريطانيين يتعهد بتحريرهم فورا دون فدية ...مع كامل سلعهم وأمتعتهم ويسلمون للقنصل البريطاني»[1]، مهما كانت ظروف أسرهم. تعهد الداي بمعاقبة كل من يقوم بالاعتداء على السفن التي هي تحت حماية بريطانيا، وذلك لحرص الداي على المحافظة على السلم بين الجزائر وبريطانيا.

في 20 ماي 1816م تم إضافة مادة لهذه المعاهدة يتعهد فيها الداي "عمر باشا " أمام قائد الأسطول الانجليزي إكسموث «بالاعتراف بعلم ورعايا مملكة هانوفر على قدم المساواة مع البلدان الأخرى»[2] التي هي تابعة لبريطانيا محترما بذلك كل أعمالهم وتجارتهم مثلهم مثل الرعايا الإنجليز.

قام الأسطول الإنجليزي بقيادة إكسموث بتدمير الأسطول البحري الجزائري تدميرا تاما كما قاموا بتخريب الصناعة ونصف المدفعية وذلك بسبب القسوة التي قام بها الجزائريون ضد المسحيين، غير أن انجلترا لم تعلن الحرب لتدمير المدن، ولا تحاول تحميل تبعة قسوة الجزائريين السكان الأبرياء لذلك قدم قائد الأسطول شروطا للداي من أجل المحافظة على السلام بين مملكة الجزائر ومملكة بريطانيا وهذه الشروط هي[3]:

[1] المرجع السابق، ص173

[2] نفسه، ص174.

[3] وليام شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816م/ 1824م، ص307.

- ألغي استرقاق المسحيين إلى الأبد.
- سيتم تسليم جميع العبيد الذين يوجدون في مملكة الداي، مهما تكن جنسيتهم في بارجتي عند الزوال يوم الغد.
- وفي نفس الوقت يعيد الداي جميع أموال الفدية التي أخذها على الأسرى منذ بداية هذه السنة.
- قدمت تعويضات إلى قنصل إنجلترا على جميع الخسائر التي تحملها عقب القبض عليه وسجنه.
- قدم الداي اعتذارا علانيا بمحضر وزرائه وضباطه وطلب العفو إلى القنصل بالعبارات التي طالب بها قائد البارجة "كوين شارلوت".

لم يكن أمام الإيالة إلا الرضوخ لهذه الشروط التي فرضها الإنجليز وهذا لما شهدته الجزائر من دمار مس الأسطول وجوانب من المدينة، فقد تم عقد معاهدة بين بريطانيا العظمى والجزائر يوم 28 أوت1816م بين جلالة ملك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى ومعالي السمو عمر باشا داي وحاكم المدينة المحروسة لمملكة الجزائر الذي صرح بعقد هذه المعاهدة مع سمو ادوارد البارون إكسموث، حيث تم الاتفاق على أنه سيسود سلم تام وصداقة بين بريطانيا والجزائر وأنه «لا تتعرض السفن والمراكب الأخرى ورعايا ومواطني كلا الطرفين إلى أي أذى أو إساءة أو جرح إما قولا أو فعلا بل ويعامل بعضهم البعض بكل احترام وصداقة من الآن فصاعدا»[1].

كانت هذه المعاهدة دليل على ضعف الجزائر وزوال هيمنتها في البحر المتوسط بعدما كانت سيدته، فالشروط التي فرضها "إكسموث" على الجزائر كان لها تأثير سلبي على اقتصاد الجزائر الذي كان يعتمد على القرصنة والضرائب وما تتحصل عليه من فدية الأسرى والهدايا والإتاوات كمصدر رئيسي لتموين اقتصادها.

[1] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ص175.

5.قراءة في معاهدة 26 جويلية 1824م (إعلان الجزائر تجديد السلم مع بريطانيا العظمى):

لم يتمكن "هاري نيل" من الاقتراب من سواحل الجزائر نتيجة تصدي سفن رياس البحر للقصف الإنجليزي، لأن الجزائريين كانوا قد اتعظوا من معركة 1816م فخرجوا لمقابلته وأنشبوا مع الإنجليز معركة في عرض البحر حالت دون اقترابهم من الأرض.

صمود الجزائريين أمام الحصار والقصف المدمر من قبل الإنجليز، ونفاذ الذخيرة والمؤن لدى الإنجليز «أرغم "هاري نيل" على المفاوضات مع الحكومة الجزائرية لكن هذه المرة وفقا لشروطهم مما جعله يخضع لكافة مطالبهم... فأمر سفن أسطوله برفع الراية البيضاء، ثم أرسل بوفد ليطلب من الداي إبرام السلام واقرار معاهدة الصداقة، وبذلك دخلت السلطات الجزائرية ونائب الأميرال في مفاوضات مضنية انتهت في26 جويلية1824م ، تنازلت فيها إنجلترا على معظم مطالبها بما فيها تغيير القنصل»[1].

كانت هذه المعاهدة عبارة عن إعادة النظر في مهام القنصل الإنجليزي مع إعطاء حرية أكبر للقنصل استنادا إلى «المادة 17 من المعاهدة التي عقدت بين بريطانيا والجزائر في 05 أفريل 1686م التي تضمن أمن وسلامة قنصل جلالته الذي يقيم في مدينتنا الجزائر»[2]، لقد كان حكام الجزائر على استعداد للاستجابة لرغبات صاحب الجلالة البريطاني كدليل رغبتهم الصادقة في المحافظة على السلم والوئام بين البلدين.

ولقد تم الاتفاق في هذه المعاهدة على أنه «في المستقبل وفي أي وقت، فإن الوكيل البريطاني والقنصل العام المقيمين في المدينة ومملكة الجزائر، سيعاملان في كلّ

[1] حمزة اسحاق زيتوني، حرب 1824م بين الجزائر وبريطانيا العظمى، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 06، ع02، 2022، ص452.

[2] وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816م/ 1824م، ص327.

الأوقات بالاحترام والكياسة نظرا لشخصيتهما»[1]، يفرض هذا البند ضرورة معاملة القنصل معاملة محترمة وعدم إهانته بالكلمة والفعل، كما نصّت هذه المعاهدة على حرية القنصل في اختيار مترجميه وموظفيه من المسلمين أو غير المسلمين وأن لا يدفع عنهم أي ضريبة.

للقنصل الإنجليزي الحرية في «رفع علم صاحب الجلالة في الجزء العلوي من منزله سواء في المدينة أو الريف، وفي قاربه عندما يكون مارا في البحر»[2]حسب هذا البند يتمتع القنصل البريطاني من رفع علم بريطانيا في أي وقت وفي أي مكان يتواجد فيه.

يعفى القنصل من دفع الضرائب التي تمس «الأثاث، والملابس، والأمتعة، أو أي من الضروريات الأخرى التي يستوردها لاستعمالها الشخصي أو الأسري»[3]، كما أن هذه المعاهدة تحفظ ممتلكات القنصل وعدم حجزها أو وقفها أثناء غيابه للقيام بخدمات لصاحب الجلالة أو لأي دوافع أخرى، كما أن له حرية الذهاب والإياب متى اقتضت الحاجة إلى ذلك، وأن «جميع الأوسمة أو الامتيازات التي هي الآن أو قد تمنح لاحقا إلى الوكيل أو القنصل، أو نائب القنصل، من أي سلطة أخرى، وبالمثل تمنح لوكيل صاحب الجلالة البريطاني والقنصل العام ونائبه»[4]، أي يمنع على الجزائريين التعرض للقنصل البريطاني أو أي شيء يخصه.

أبدى الداي حسين رغبته «في أن يثبت احترامه الصادق ومحافظته على حرمة شخص القنصل البريطاني ومنزله، لكن الداي أبدى اشمئزازه من المادة التي تنصّ في التصريح على حق القنصل في أن يرفع علم جلالة الملك على منزله»، لأن ذلك يُعد

[1] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ص176.

[2] نفسه، ص176.

[3] نفسه، ص176.

[4] نفسه، ص176.

مساسا بكرامة الدولة وتعديا على سيادتها، في سنة 1825م قام الداي بإلغاء هذه المعاهدة «وطرد القنصل العام البريطاني أودنيل *Odonnel*، كانت هذه آخر وثيقة أمضيت بين الجزائر وبريطانيا وقد ظلت تدفع الإتاوات للجزائر حتى 5جويلية 1830م»[1].

تمكنت الجزائر من إحراز نصر كبير على الإنجليز أعاد لها مكانتها وهيبتها الدولية، خاصة وأن الجزائر تمكنت من عقد معاهدة أملت فيها شروطها على الأميرال الإنجليزي "هاري نيل" الذي وافق عليها وصادقت عليها حكومته.

[1] مختار معطى الله، العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا 1780/ 1830م، ص143.

الخاتمة

بعد التّقصي والبحث المتواصل في موضوع **العلاقات الجزائرية البريطانية في ضوء الوثائق المنشورة في كتاب معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لـ "علي تابليت"**، تمّ رصد جملة من النتائج وهي كالآتي:

– أصبحت الجزائر ذات هيبة عالمية خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بحكم موقعها الجغرافي الممتاز، والقوة الكبيرة التي اكتسبتها بفضل دعم الدولة العثمانية، وعظمة أسطولها البحري الذي ساهم بشكل كبير في إرساء دعائم العلاقات مع الدول الخارجية.

– كان لإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية الدور البارز في تغيير الموازين على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما أن وضع الجزائر لمجموعة من المبادئ والسير عليها في تنظيم علاقاتها الدولية كان له تأثير واسع لدى الدول الأوروبية مما جعلها تعيد حساباتها في علاقاتها مع الجزائر وتطلب ودّها وصداقتها وتسعى لإبرام الصفقات والمعاهدات معها.

– شهد البحر الأبيض وجود عدة قوى بحرية، تتمثل في الدول الأوروبية من جهة والتي كانت في صراع دائم فيما بينها من أجل حماية كل واحدة لمصالحها التجارية في البحر الأبيض المتوسط باعتباره مركزا مهما لعبور البضائع والأشخاص، والدولة العثمانية من جهة أخرى والتي كان أسطولها الحربي يشكل عائقا لسفن الدول الأوروبية.

– كانت أولى مظاهر العلاقات الدبلوماسية السلمية بين الجزائر وبريطانيا تتمثل في تبادل القناصل، التبادل التجاري، تبادل الهدايا والأسرى، ودفع الإتاوات.

– كان طابع العلاقات بين الجزائر وبريطانيا يتأرجح بين السلم والحرب، ولكن الطابع الودّي كان يغلب عليها طوال النصف الثاني تقريبا من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ميلادي، رغم الود الذي كانت تظهره بريطانيا للجزائر بُغية.

تحقيق المصالح كانت إلاّ أنّها كانت تتحيَن الفرص للقضاء عليها والسيطرة على طرق التجارة والملاحة الدولية.

– تحالفت بريطانيا مع الدول الأوربية وقامت بالعديد من الحملات التي كان الهدف منها القضاء على الجزائر منها حملة إكسماوث1816م التي كانت لها انعكاسات سلبية على الإيالة حيث تم تحطيم الأسطول الجزائري وإحداث شلل في النشاط البحري، وحملة هاري نيل1824م التي كانت آخر حملة قامت بها إنجلترا ضد الجزائر.

– أعلنت الدول الأوربية عن رغبتها في القضاء على الجزائر من خلال توحيد صفوفها وسن العديد من القوانين التي تهدف إلى كبح النشاط البحري المغاربي عموما والجزائري خاصة وذلك من خلال عقد مؤتمرات ناقشت مسألة القرصنة وقضية الأسرى المسيحيين، أهمها مؤتمر فينا 1815م، ومؤتمر إكس لاشبيل1818م، وقد كانت محاولة منهم للقضاء على أهم موردين للاقتصاد الجزائري.

– اعتمدت إنجلترا في سياستها الجديدة لحماية رعاياها وسفنها التجارية من قبضة البحارة الجزائريين توقيع معاهدات تنظم الأمور السياسية والتجارية بين الطرفين.

الملاحق

ملحق رقم(04): معاهدة موقعة بين الجزائر وبريطانيا سنة1662م[1]

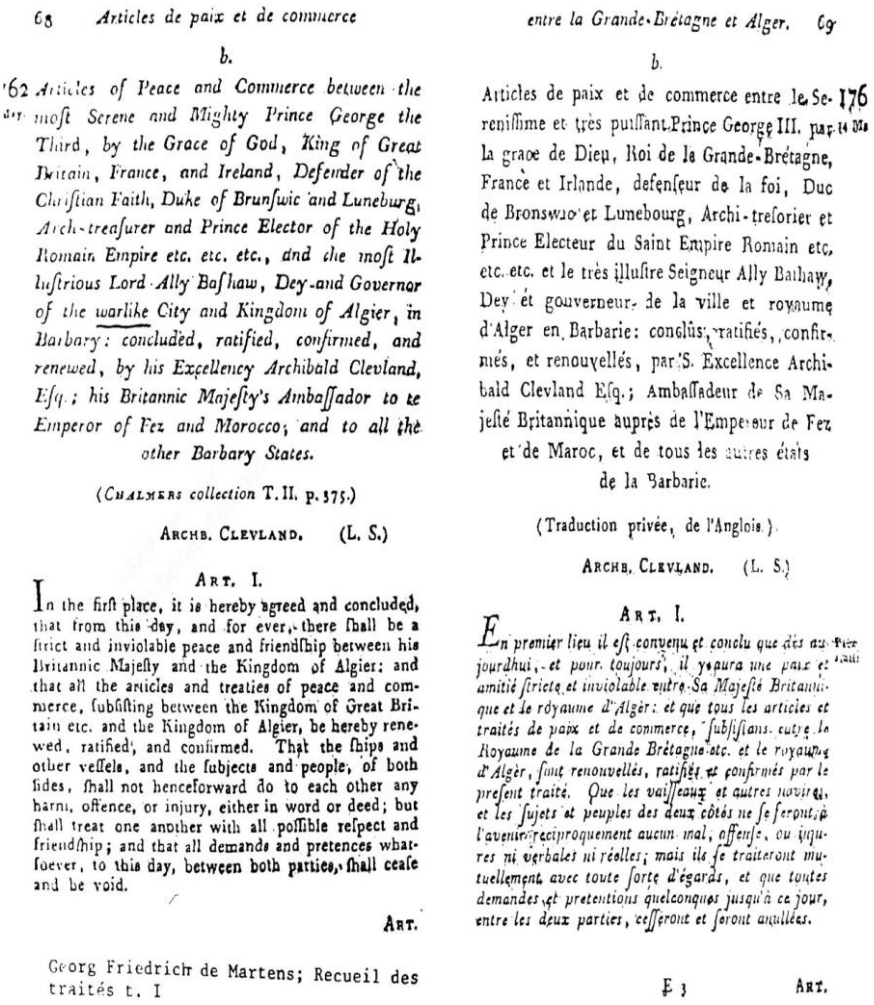

68 *Articles de paix et de commerce*

b.

'62 *Articles of Peace and Commerce between the* ... *moſt Serene and Mighty Prince George the Third, by the Grace of God, King of Great Britain, France, and Ireland, Defender of the Chriſtian Faith, Duke of Brunſwic and Luneburg, Arch-treaſurer and Prince Elector of the Holy Romain Empire etc. etc. etc., and the moſt Illuſtrious Lord Ally Baſhaw, Dey and Governor of the warlike City and Kingdom of Algier, in Barbary: concluded, ratified, confirmed, and renewed, by his Excellency Archibald Clevland, Eſq.; his Britannic Majeſty's Ambaſſador to te Emperor of Fez and Morocco; and to all the other Barbary States.*

(*Chalmers collection* T. II. p. 375.)

Archb. Clevland. (L. S.)

Art. I.

In the firſt place, it is hereby agreed and concluded, that from this day, and for ever, there ſhall be a ſtrict and inviolable peace and friendſhip between his Britannic Majeſty and the Kingdom of Algier: and that all the articles and treaties of peace and commerce, ſubſiſting between the Kingdom of Great Britain etc. and the Kingdom of Algier, be hereby renewed, ratified, and confirmed. That the ſhips and other veſſels, and the ſubjects and people, of both ſides, ſhall not henceforward do to each other any harm, offence, or injury, either in word or deed; but ſhall treat one another with all poſſible reſpect and friendſhip; and that all demands and pretences whatſoever, to this day, between both parties, ſhall ceaſe and be void.

Art.

Georg Friedrich de Martens; Recueil des traités t. I

entre la Grande-Bretagne et Alger. 69

b.

Articles de paix et de commerce entre le Se- 176
reniſſime et très puiſſant Prince George III. par la grace de Dieu, Roi de la Grande-Bretagne, France et Irlande, defenſeur de la foi, Duc de Bronswic et Lunebourg, Archi-treſorier et Prince Electeur du Saint Empire Romain etc. etc. etc. et le très illuſtre Seigneur Ally Bathaw, Dey et gouverneur de la ville et royaume d'Alger en Barbarie: conclûs, ratifiés, confirmés, et renouvellés, par S. Excellence Archibald Clevland Eſq.; Ambaſſadeur de Sa Majeſté Britannique auprès de l'Empereur de Fez et de Maroc, et de tous les autres états de la Barbarie.

(Traduction privée, de l'Anglois.)

Archb. Clevland. (L. S.)

Art. I.

En premier lieu il eſt convenu et conclu que dès au- Pre
jourdhui, et pour toujours, il y aura une paix et ... *mai*
amitié ſtricte et inviolable entre Sa Majeſté Britannique et le royaume d'Alger: et que tous les articles et traités de paix et de commerce, ſubſiſtans entre le Royaume de la Grande Brétagne etc. et le royaume d'Alger, ſont renouvellés, ratifiés et confirmés par le preſent traité. Que les vaiſſeaux et autres navires, et les ſujets et peuples des deux côtés ne ſe feront, à l'avenir reciproquement aucun mal, offenſe, ou injures ni verbales ni réelles; mais ils ſe traiteront mutuellement avec toute ſorte d'égards, et que toutes demandes et pretentions quelconques jusqu'à ce jour, entre les deux parties, ceſſeront et ſeront annullées.

F 3 Art.

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م،ج1، ص197، ص198.

ملحق رقم(01): معاهدة سلم وتجارة بين الجزائر وبريطانيا1686م[1]

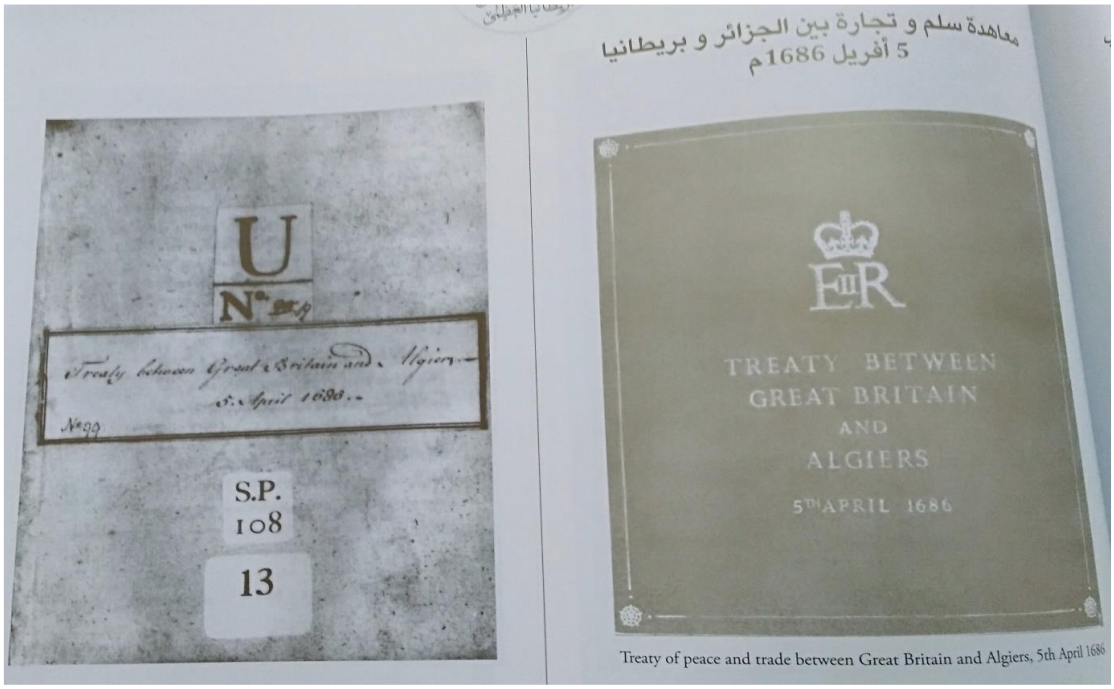

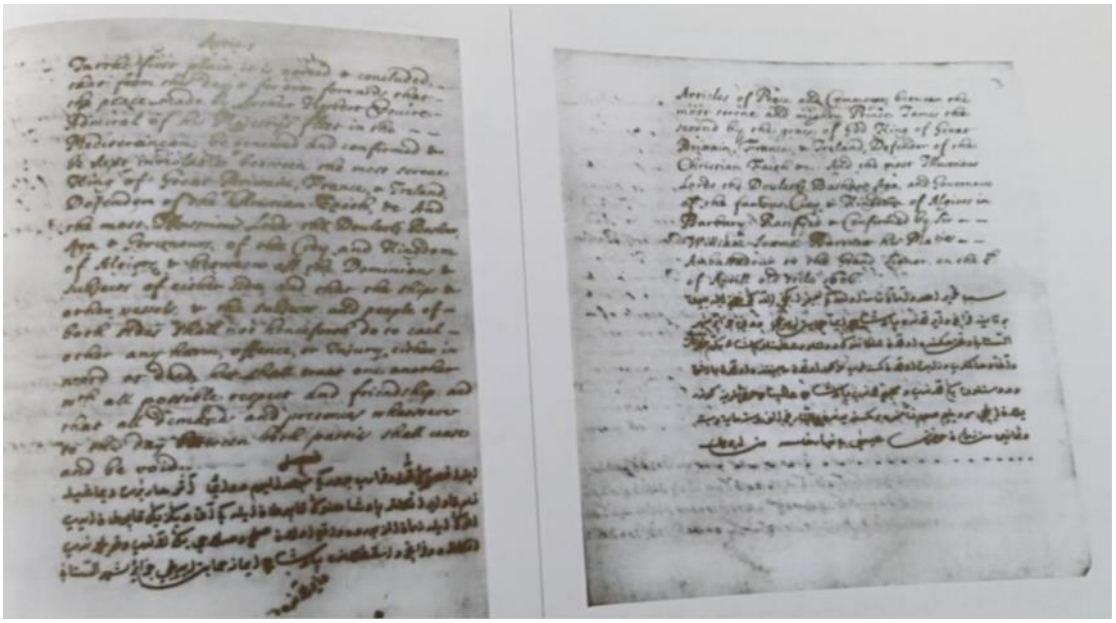

[1] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ص177، ص178.

ملحق رقم (02): معاهدة موقعة بين الجزائر وبريطانيا 1703م[1]

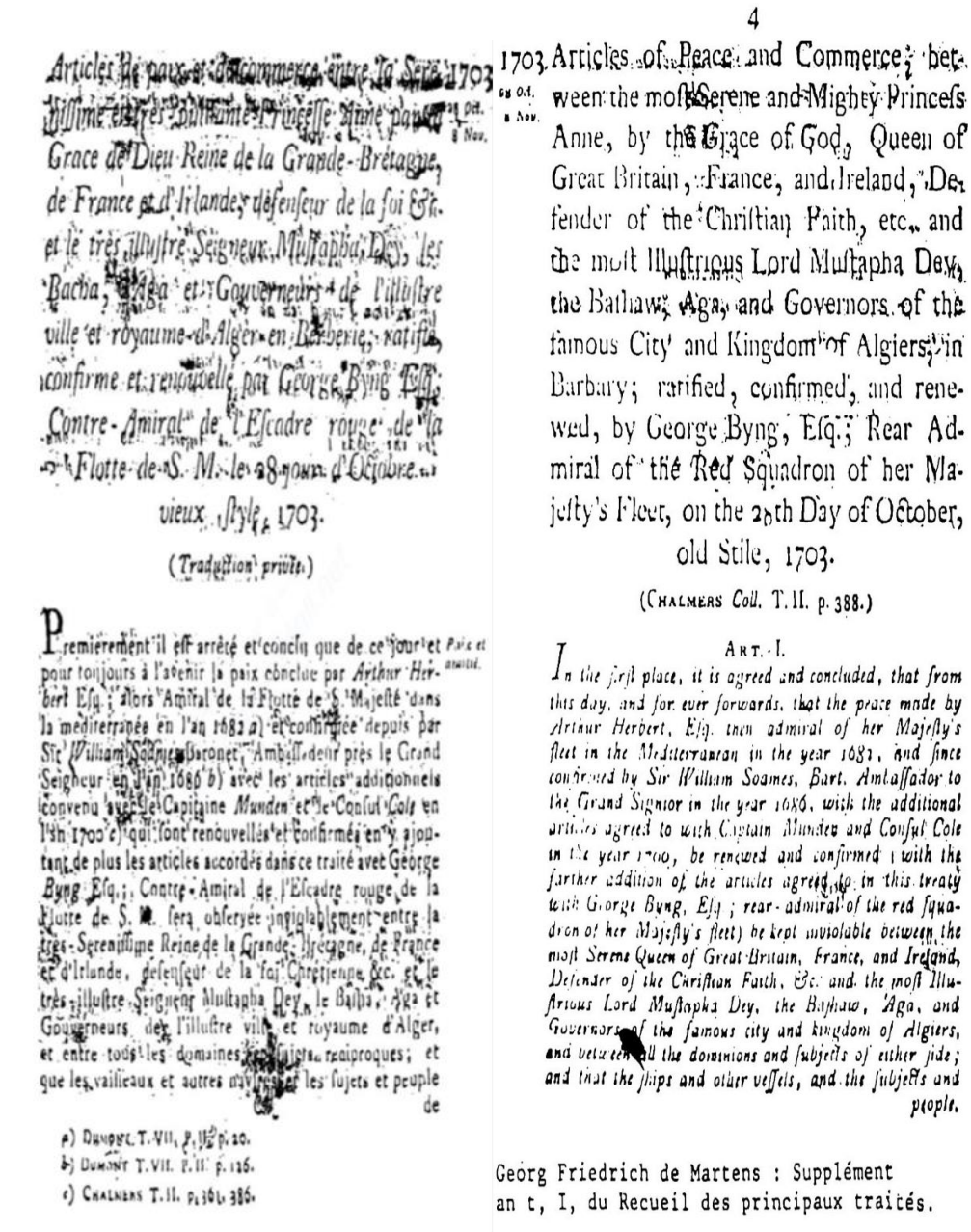

Articles de paix et de commerce entre la Sere[nissime] 1703
Très illustre Princesse Anne par la 28 Oct. 8 Nov.
Grace de Dieu Reine de la Grande-Bretagne,
de France et d'Irlande, défenseur de la foi &c.
et le très illustre Seigneur Mustapha Dey, les
Bacha, Aga et Gouverneurs de l'illustre
ville et royaume d'Alger en Barberie, ratifié,
confirmé et renouvellé par George Byng Esq.
Contre-Amiral de l'Escadre rouge de la
Flotte de S. M. le 28 jour d'Octobre
vieux style, 1703.

(Traduction privée.)

Premierement il est arrêté et conclu que de ce jour et Paix et amitié.
pour toujours à l'avenir la paix conclue par Arthur Herbert Esq.; alors Amiral de la Flotte de S. Majesté dans la mediterranée en l'an 1682 a) et confirmée depuis par Sir William Soames Baronet, Ambassadeur près le Grand Seigneur en l'an 1686 b) avec les articles additionels convenu avec le Capitaine Munden et le Consul Cole en l'an 1700 c) qui sont renouvellés et confirmés en y ajoutant de plus les articles accordés dans ce traité avec George Byng Esq.; Contre-Amiral de l'Escadre rouge de la Flotte de S. M. sera observée inviolablement entre la très-Serenissime Reine de la Grande-Bretagne, de France et d'Irlande, defenseur de la foi Chrétienne, &c. et le très-illustre Seigneur Mustapha Dey, le Bacha, Aga et Gouverneurs de l'illustre ville et royaume d'Alger, et entre tous les domaines et sujets reciproques; et que les vaisseaux et autres navires et les sujets et peuple de

a) Dumont T. VII, P. II. p. 20.
b) Dumont T. VII. P. II. p. 126.
c) Chalmers T. II. p. 361, 386.

4

1703. Articles of Peace and Commerce; between the most Serene and Mighty Princess Anne, by the Grace of God, Queen of Great Britain, France, and Ireland, Defender of the Christian Faith, etc. and the most Illustrious Lord Mustapha Dey, the Bathaw, Aga, and Governors of the famous City and Kingdom of Algiers, in Barbary; ratified, confirmed, and renewed, by George Byng, Esq.; Rear Admiral of the Red Squadron of her Majesty's Fleet, on the 28th Day of October, old Stile, 1703.

(Chalmers Coll. T. II. p. 388.)

Art. I.

In the first place, it is agreed and concluded, that from this day, and for ever forwards, that the peace made by Arthur Herbert, Esq. then admiral of her Majesty's fleet in the Mediterranean in the year 1682, and since confirmed by Sir William Soames, Bart. Ambassador to the Grand Signior in the year 1686, with the additional articles agreed to with Captain Munden and Consul Cole in the year 1700, be renewed and confirmed; with the farther addition of the articles agreed upon in this treaty with George Byng, Esq; rear-admiral of the red squadron of her Majesty's fleet) be kept inviolable between the most Serene Queen of Great Britain, France, and Ireland, Defender of the Christian Faith, &c. and the most Illustrious Lord Mustapha Dey, the Bathaw, Aga, and Governors of the famous city and kingdom of Algiers, and between all the dominions and subjects of either side; and that the ships and other vessels, and the subjects and people.

Georg Friedrich de Martens : Supplément an t, I, du Recueil des principaux traités.

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م،ج1، ص 192، ص193.

ملحق رقم(03): معاهدة سلم وتجارة بين الجزائر وإنجلترا 1716م[1]

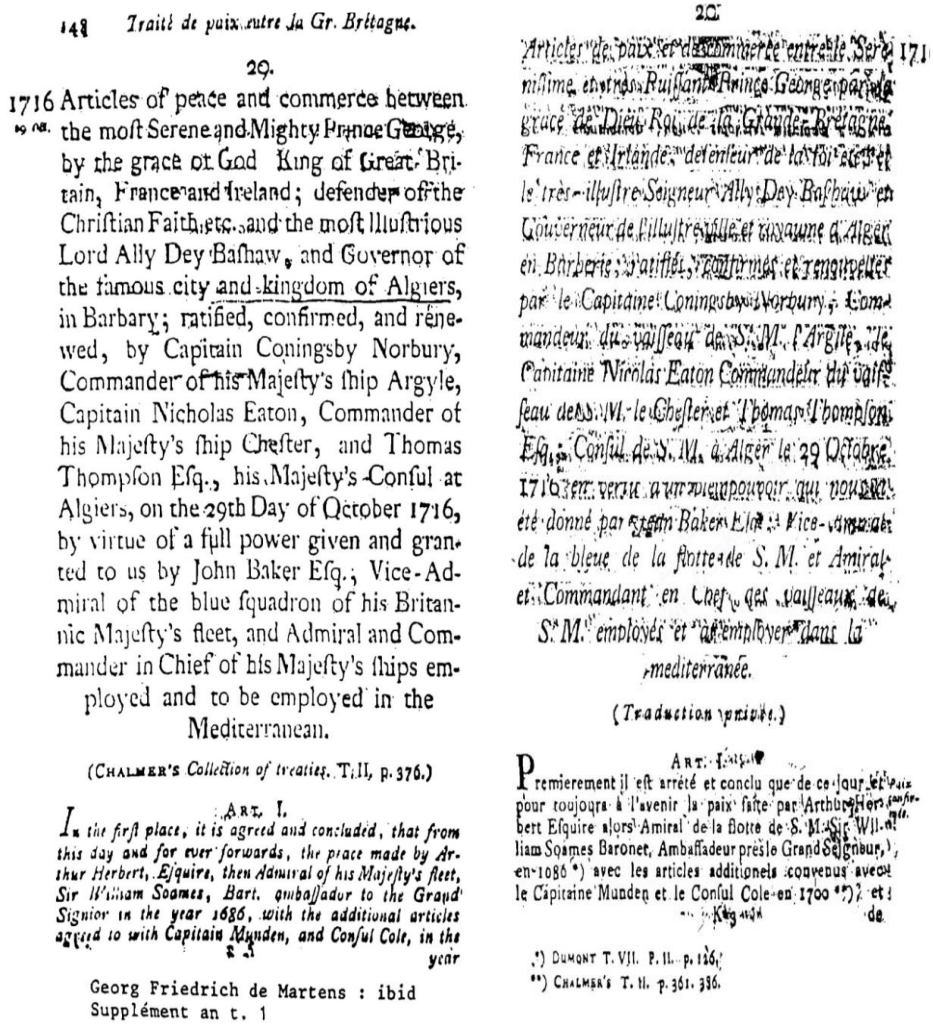

148 *Traité de paix entre la Gr. Bretagne.*

29.

1716 Articles of peace and commerce between the most Serene and Mighty Prince George, by the grace of God King of Great Britain, France and Ireland; defender of the Christian Faith, etc. and the most Illustrious Lord Ally Dey Bashaw, and Governor of the famous city and kingdom of Algiers, in Barbary; ratified, confirmed, and renewed, by Capitain Coningsby Norbury, Commander of his Majesty's ship Argyle, Capitain Nicholas Eaton, Commander of his Majesty's ship Chester, and Thomas Thompson Esq., his Majesty's Consul at Algiers, on the 29th Day of October 1716, by virtue of a full power given and granted to us by John Baker Esq.; Vice-Admiral of the blue squadron of his Britannic Majesty's fleet, and Admiral and Commander in Chief of his Majesty's ships employed and to be employed in the Mediterranean.

(CHALMER'S *Collection of treaties*. T. II, p. 376.)

ART. I.

In the first place, it is agreed and concluded, that from this day and for ever forwards, the peace made by Arthur Herbert, Esquire, then Admiral of his Majesty's fleet, Sir William Soames, Bart. ambassador to the Grand Signior in the year 1686, with the additional articles agreed to with Capitain Munden, and Consul Cole, in the

B 3 *year*

20

Articles de paix et de commerce entre le Ser. 171
missime et très Puissant Prince George par la grace de Dieu Roi de la Grande Bretagne France et Irlande, defenseur de la foi etc. et le très-illustre Seigneur Ally Dey Bashaw, en Gouverneur de l'illustre ville et royaume d'Alger en Barberie, ratifiés, confirmés et renouvellés par le Capitaine Coningsby Norbury, Commandeur du vaisseau de S. M. l'Argyle, le Capitaine Nicolas Eaton Commandeur du vaisseau de S. M. le Chester et Thomas Thompson Esq., Consul de S. M. à Alger le 29 Octobre 1716 en vertu d'un plein pouvoir qui nous a été donné par Jean Baker Esq. Vice-Amiral de la bleue de la flotte de S. M. et Amiral et Commandant en Chef des vaisseaux de S. M. employés et à employer dans la mediterranée.

(*Traduction privée.*)

ART. I.

Premierement il est arrêté et conclu que de ce jour et pour toujours à l'avenir la paix faite par Arthur Herbert Esquire alors Amiral de la flotte de S. M. Sir William Soames Baronet, Ambassadeur près le Grand Seigneur, en 1686 *) avec les articles additionels convenus avec le Capitaine Munden et le Consul Cole en 1700 **) et

de

*) DUMONT T. VII. P. II. p. 136.
**) CHALMER'S T. II. p. 361. 386.

Georg Friedrich de Martens : ibid
Supplément an t. 1

[1] المردع السابق، ص 194، ص195.

ملحق رقم(05): معاهدة الهدنة بين اللورد "إكسماوث" والداي "عمر" سنة 1816م[1]

نص المعاهدة العربي التي عقدت بين عمر باشا واللورد اكسموث .

الحمد لله .

العهد والشروط التي صارت وتمت فيما بين حضرة الجناب العلي عمر باشا متاع (74) (كذا) المدينة المجاهدة وبلاد الجزائر وبين حضرة الجناب العلي ادوارد بارون اكسموث كواليز (كذا) (75) علامة الصليب الكبير متاع (كذا) باشا المنسوب لاهل الغزو وقبطان باشا على عمارة بيرق الانكلترة الازرق ، ورأس حاكم على كل السفاين (كذا) والشقوف متاع دولة الانكليز العلية الموجودين في بحر الشرق وهذا اعتبارا ~~كذلك~~ لعظم المنافع والفائدة التي اشتهرت من طرف حضرة الجناب العلي الامير الفاعل المفوض والوكيل السلطاني متاع دولة الانكلترة العلية في انتها (كذا) وعدم اسار (76) (كذا) النصارى حضرة الجناب العلي عمر باشا متاع الجزائر علامة لصدق ارادته بدوام صحبته مع دولة الانكليز العلية واشتهارا لمودة وعظم اعتباره لطرف دول الاوروبة (كذا) قد يشهر ويبين على انه اذا امكنت وظهرت عداوة مع اي دولة كانت من دول الاوروبة لم يكون (كذا) احدا من الاسارا معدود تحت العبودية ، ولكن يكونوا مسجونين لاجل العداوة وينظروا لهم بكل حنان بحال اسارات الحرب ، الى ان يكونوا بالبدل كالعادة الجارية في الاوروبة في ذلك الامر ، وبعد انتهاء العداة يرسلوهم الى بلادهم من غير فداء . والعادة الاولى التي كانت تنص على اسارات النصارى متوع الحرب ، انهم يكونوا عبيدا . فمن اليوم وقدام (77) تلك العادة المذكورة تكون باطلة ومتكورة الى الابد وعلى ما دام والحق سبحانه وتعالى عالم وشاهد بذلك وهو خير الشاهدين.

هذا العهد قد تحرر (كذا) نسختين في المدينة المجاهدة محروسى بلاد الجزائر يوم الاثنين المبارك يوم رابع من شهر شوال سنة 1231 من الهجرة -

[1] المرجع السابق، ص199.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: العلاقات الجزائرية البريطانية 1663/1830م في ضوء الوثائق المنشورة في كتاب معاهدات الجزائر مع بلدان اوروبا والولايات المتحدة لعلي تابليت

إعداد الطلبة:

1- حليتيم نجاة رقم التسجيل: 29012023230440991970

2- رقم التسجيل:

القسم: التاريخ **الشعبة:** التخصص تاريخ حديث

إشراف: مصطفى عبيد **الرتبة:** استاذ التعليم العالي

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2023-2024 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

قسم التاريخ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

الرقم: /2021

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): حليتيم نجاة

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 17/712567

الصادرة بتاريخ: 2017/09/18 عن دائرة: بوسعادة

المسجل بكلية: العلوم الانسانية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 280180232304409170

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: العلاقات الجزائرية البريطانية 1663/1830 م في ضوء الوثائق المنشورة في كتاب معاهدات الجزائر مع بلدان اوروبا والولايات المتحدة على تابليت.

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: .....

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

1. إليزابيث بروغتون بلانكلي، ست سنوات من الإقامة في الجزائر، تر محمد الأمين بوحلوفة، ابن نديم للنشر والتوزيع، ط1،الجزائر، 2023.
2. جون ب . وولف، الجزائر وأوروبا1500م/ 1830م، دار الرائد، الجزائر، 2009.
3. الحاج أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر1754م/ 1830م، تح أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 1974.
4. محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 2، الجزائر، 1981.
5. وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر1816م/ 1824م، تعريب وتعليق وتقديم اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 1982

ثانيا: المراجع:

أ. المراجع باللغة العربية:

6. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 1982.
7. أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1492، 1792)، دار البعث، دط، الجزائر، دت.
8. ادريس الناصر رائسي، العلاقات العثمانية الأوروبية ،في القرن السادس عشر، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، لبنان (بيروت)، 2007.
9. أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره 1800م، 1830م، دار الكتاب العربي، ط1، الجزائر، 2011.

10. أمين محرز، الجزائر في عهد الآغوات (1659 / 1671)، البصائر للنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 2013.

11. أندري برنيان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر اسطنبولي رابح، المطبوعات الجامعية، دط، باريس، 1960.

12. حنيفي هلايلي العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815م/ 1830م، دار الهدى، ط1، الجزائر، 2007.

13. حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى ، ط1، الجزائر، 2009.

14. صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514م/ 1830م، دار هومة، الجزائر، 2012.

15. صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر(الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، مصر، 1993.

16. عائشة غطاس الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دب، 2007.

17. عبد القادر علي حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، ط1، الجزائر، 1972.

18. عبدالرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 1994/ 1995.

19. عزيز سامح ألتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر محمود علي عامر، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1989.

20. علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1616م/1830م، ج1، دار ثالة للنشر والتوزيع، دط، الجزائر،2014م.

21. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997.

22. عمار عمورة ، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ط2،الجزائر، 2002.

23. مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مطابع ا. بدران وشركاه، لبنان (بيروت)، 1964، ج 03.

24. محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 1972.

25. محمد الميلي، عبد الله شريط: الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البعث، ط1،الجزائر، 1965.

26. محمد أنيس، إنجلترا وطريق السويس في القرن الثامن عشر، تر عبد الوهاب بكر ، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2009.

27. محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، دمشق، 1969.

28. مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2007.

29. مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2007.

30. ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، وزارة الثقافة والسياحة (المؤسسة الوطنية للكتاب)، دط، الجزائر، 1984.

31. ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792/ 1830)، البصائر للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2012.

32. يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية بدول ومماليك أوروبا، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر.

ب.المراجع باللغة الأجنبية

31.*Robert Lambert Playfair,The scourge of Christendom, Annales of British relations with Algiers prioe to the French conquest,London,Smith, Elder, And Co, 1884.*

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية:

1. بلقاسم قرباش: الأسرى الأوروبيون خلال عهد الدايات (1671-1830)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة مصطفى اسطنبولي ، معسكر،2015/ 2016.

2. مختار معطى الله، العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا (1780 ـ 1830)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص تاريخ، جامعة الجيلالي اليابس ، كلية العلوم الانسانية الاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، الجزائر، 2014/ 2015.

رابعا: الجلات والدوريات:

1. أمير يوسف، الواقع الاقتصادي خلال العهد العثماني (1519، 1830)، مجلة قضايا تاريخية، ع 01، 2016.

2. بلقاسم قرباش، معاهدة الصلح والسلام بين بريطانيا العظمى والجزائر 1682م من خلال وثيقة أصلية، مجلة الدراسات التاريخية، ع 18، ماي 2015.

3. بلقاسم قرباش، معاهدتا السلم الجزائري مع البرتغال وصقلية والوساطة الانجليزية بين سنتي 1810م/ 1813م، مجلة البحوث التاريخية، مج 6، ع1، جوان 2022.

4. حمزة اسحاق زيتوني، حرب 1824م بين الجزائر وبريطانيا العظمى، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 06، ع02، 2022.

5.خالد بلعربي، الوضع السياسي في الجزائر أواخر سقوط الدولة الزيانية (910 ،962هـ - 1505، 1554م)، مجلة كان التاريخية، مارس 2014، ع 23.

6.خديجة دوبالي، الغزو الاسباني على السواحل الجزائرية (911 . 917هـ/ 1505 . 1511م)، مجلة القرطاس، جوان 2017، ع 06.

7.سالم جوامع، الإخوة بربروس بين وشرق وغرب البحر المتوسط مطلع القرن 16م قراءة جديدة غي النشأة والمنجزات، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جوان 2020، م 3، ع 3.

8.سمير مشوشة، ثنائية الجزائر- أوروبا بين التقارب المصلحي والتباعد العدائي في الحوض المتوسطي خلال القرن 11هـ/ 17م، مجلة مدارات تاريخية، سبتمبر 2019، م 1، ع 03.

9.عائشة غطاس، نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية لسياسة الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني، مجلة الدراسات التاريخية، جوان 1988، ع5.

10.محمد السعيد قاصري، مقاربة تاريخية بين نظام الحكم العثماني في الجزائر وبين نظام الحكم في دولة الأمير عبد القادر، المجلة التاريخية الجزائرية ، جوان 2017، ع 03.

11.محمد العربي الزبيري، مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي قبل الاحتلال، مجلة الأصالة، ع 12، 1يناير 1973.

12.مراد بوعباش، مكانة الجزائر الدولية في العهد العثماني، مجلة الباحث، جوان 16، 2016.

13. ميلود بلعالية، سياسة بريطانيا تجاه الجزائر1580م/1816م، مجلة العصور، مج 18، ع1، جوان 2019.

14.نعيمة خطير، الأهمية الجيوبوليتيكية لمضائق حوض المتوسط، مجلة مدارات سياسية، ع ديسمبر 2017، ص135.

خامسا: المواقع الالكترونية:

بلقاسم قرباش، العلاقات الجزائرية الإنجليزية (1661 –1682م) قراءة جديدة في العلاقة بين الطرفين

https://www.researchgate.net/profile/blqasm qrbash/publication/325446512-

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان .....

مقدمـــــة ..... أ

مدخل تمهيدي: علي تابليت ومؤلفاته

المبحث الأول: مولده ووظائفه 08

المبحث الثاني: مؤلفاته.....09

الفصل الأول:

أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني وعلاقاتها الخارجية

المبحث الأول: الوضع السياسي في الجزائر خلال العهد العثماني.....12

1. النظام السياسي الجزائري وخصائص الحكم.....14
2. التنظيم الإداري للجزائر في العهد العثماني 24

المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي الجزائري والعلاقات التجارية مع الدول الأوروبية.....26

1. الزراعة.....26
2. الصناعة.....29
3. التجارة.....30

المبحث الثالث: العلاقات التجارية بين الجزائر والدول الأوروبية.....34

الفصل الثاني:

العلاقات الجزائرية البريطانية في ظل ظهور القوى البحرية في المتوسط

المبحث الأول: مكانة الجزائر في الحوض الغربي للبحر الأبيض وخصائص سياستها الخارجية.....43

1. مكانة الجزائر في الحوض الغربي للبحر الأبيض.....42
2. خصائص سياسة الجزائر الخارجية في الفترة الحديثة.....42

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية البريطانية.....47

المبحث الثالث: الحملات البريطانية على الجزائر والتكتل الأوروبي ضدها.....52

1. الحملات البريطانية على الجزائر.....52
2. التكتل الأوروبي ضد الجزائر.....65

الفصل الثالث:

المعاهدات الجزائرية البريطانية في ضوء كتاب معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لـ "علي تابليت"

المبحث الأول: المعاهدات الجزائرية البريطانية خلال القرن 17م.....73

1. معاهدة 23 أفريل1662م.....73
2. معاهدة 03ماي1664م.....76
3. معاهدة 10أفريل1682م.....77
4. معاهدة 06أفريل1686م.....80

المبحث الأول: المعاهدات الجزائرية البريطانية خلال القرن 18م.....82

1.. معاهدة 1700م.....82
2. معاهدة28أكتوبر 1703م.....83
3.معاهدة 19أكتوبر 1716م.....84
4.معاهدة 18 مارس1729م.....86
5. معاهدة 03 جوان 1751م.....86
6.معاهدة 14 ماي 1762م.....86
7.معاهدة 03 أوت 1765م.....87
المبحث الأول: المعاهدات الجزائرية البريطانية خلال القرن 19م.....88
1.معاهدة 03 سبتمبر 1800م.....88
2.معاهدة 19 مارس 1801م.....88
3.معاهدة 1 نوفمبر 1813م.....89
4.معاهدة 28 أوت 1816م.....91
5.معاهدة 26 جويلية 1824م.....93
الخاتمة.....98
الملاحق.....101
قائمة المصادر والمراجع.....107
فهرس الموضوعات.....114
ملخص 118

ملخص

إنّ الموقع الجغرافي الممتاز للجزائر وتفوقها البارز في البحر الأبيض المتوسط بفضل دعم الدولة العثمانية، جعل الدول الأوروبية ومن بينها بريطانيا تسعى لإقامة علاقات معها كانت في بادئ الأمر سلمية على مختلف المستويات، وذلك من أجل كسب ودها وصداقتها، ومحاولة إقناعها بالحل الدبلوماسي المتعارف عليه وهو توقيع الصفقات والمعاهدات تأمينا لمصالحها وحماية رعاياها وسفنها، وعند فشلها في تحقيق مساعيها تحولت العلاقات بينهما من السلمية إلى علاقات توتر وحرب، حيث لجأت بريطانيا لتشكيل تحالفات أوروبية ضد الإيالة، وعقد مؤتمرات دولية ناقشت مسألة النشاط البحري وقضية الأسرى من أجل القضاء على أهم موارد الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: إيالة الجزائر، بريطانيا، العلاقات، المعاهدات.

Abstract

The excellent geographic position of Algeria and its prominent role in the Mediterranean thanks to the support of the Ottoman Empire pushed the European states, including Britain, to establish relations, which were peaceful in the beginning, with Algeria to gain its friendship and convince it with the common diplomatic solution. The latter includes signing transactions and conventions to secure their interests, nationals, and ships. Then, after failing to achieve their goals, the European states changed the peaceful relations into wars and tensions. In this regard, Britain made allies with the other European states against the regency and held international meetings to discuss the issue of the maritime activity and the captives to end the main Algerian economic resources

***Keywords**: the Algerian regency; Britain; relations; conventions*

تمت بحمد الله